المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التقرير الإحصائي

2018 م

العدد الأول - فبراير 2019 م

تم اعداد هذا الاصدار استناداً الى دليل الاصدارات الاحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة الكترونية من الاصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

www.Gccstat.org

©جمادى الأولى 1440هـ ، فبراير 2019م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةGCC-STAT ، 2019م، التقرير الإحصائي الشامل 2016م.

التقرير الأول. مسقط –سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط –سلطنة عُمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

مفتاح الرموز في الجداول والاشكال

البيان غير متوفر	...
القيمة تساوي صفر	0

تنويه للمستخدمين

- تم عرض البيان الاجمالي على مستوى تكتل دول مجلس التعاون حيثما توفرت البيانات لكافة الدول الاعضاء، والا تم عرض البيان على مستوى كل دولة من الدول الاعضاء.
- تم اعداد التقرير وفق أحدث البيانات المتوفرة من الدول الاعضاء حسبما تم الحصول عليها من المراكز الاحصائية في الدول الاعضاء.
- مجلس التعاون يقصد به مجموع الدول الأعضاء ما لم يرد تنويه غير ذلك.
- المستوى المحلي يقصد به على مستوى كل دولة على حدة.

أهم المفاهيم والمصطلحات

قوة العمل

إجمالي السكان النشطين إقتصاديا (15 سنة فأكثر) سواء كانوا مشتغلين أو متعطلين في فترة زمنية معينة. غير أن هذا التعريف يستثني السكان في هذه الفئة العمرية ممن لا يزالون على مقاعد الدراسة وربات المنازل والسكان غير القادرين على العمل لأسباب صحية وجسدية والمتقاعدين والمكتفين اقتصاديا وغير العاملين ولا يبحثون عن العمل وليس لديهم الاستعداد للعمل.

المشتغلون

العدد الفعلي للأشخاص الذي يملكون فرصة عمل فعلية أو الذين يحصلون على دخل منتظم من مشروع يديرونه. وقد عرف المشتغلون على أنهم " الأفراد في سن العمل (15 سنة فأكثر) خلال فترة زمنية معينة يعملون في أي عمل بأجر نقدي أو عيني، أو مقابل ربح من مصلحة يملكونها أو يملكون جزء منها، أو يعملون بدون أجر لدى الأسرة أو لدى أفراد آخرين. ويشمل أيضا الذين لديهم عمل ولكنهم متغيبون عنه خلال فترة الاسناد الزمني بسبب إجازة أو مرض أو أي سبب آخر.

المياه العذبة المتاحة للاستخدام

إجمالي المياه التي يستخدمها المستخدمون النهائيون وتستخرج ذاتيا أو يتحصل عليها عن طريق موردي المياه، بما في ذلك الأسر المعيشية أو الأنشطة الإقتصادية من أجل العمليات المتصلة بالانتاج أو الاستهلاك.

المياه المعاد استعمالها

المياه المستعملة المتحصل عليها من مستعمل آخر مباشرة، سواء معالجة أو غير معالجة من أجل استعمالها في أغراض أخرى. وتشمل أيضا المياه العادمة المعالجة المتحصل عليها من محطات المعالجة لاستعمالها في أغراض أخرى. ولا تشمل المياه التي تصرف في المجاري المائية وتستخدم مرة أخرى في اتجاه المجرى. ويستبعد منها إعادة تدوير المياه في المواقع الصناعية.

الفاقد من المياه العذبة

المياه التي يتم فقدانها أثناء النقل من نقاط الاستخراج إلى نقاط الاستعمال ومنها إلى نقاط إعادة الاستعمال والتي يمكن فقدها بالتبخر أو التسرب.

قائمة المحتويات الصفحة

مفتاح الرموز في الجداول والاشكال 3

تنويه للمستخدمين 3

أهم المفاهيم والمصطلحات 4

الملخص التنفيذي 10

تقديم 12

الفصل الأول : السكان في دول مجلس التعاون 13

السكان في دول مجلس التعاون 13

الكثافة السكانية 14

معدل النمو السكاني 14

التركيبة السكانية حسب الجنسية 15

التركيب النوعي للسكان 16

الزيادة الطبيعية 17

معدلات الخصوبة 17

العمر المتوقع عند الميلاد 18

معدل الإعالة السكانية 18

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس لمعالجة القضايا السكانية 19

الفصل الثاني : التعليم في دول مجلس التعاون 22

تمهيد 22

المؤسسات التعليمية 22

الطلاب 24

مرحلة الطفولة المبكرة (حضانة ، رياض) 24

مرحلة التعليم المدرسي 25

مرحلة التعليم العالي 27

طلبة البعثات الخارجية 28

الهيئة التدريسية 28

مرحلة الطفولة المبكرة 28

مرحلة التعليم المدرسي 29

مرحلة التعليم العالي 29

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا التعليم 30
الفصل الثالث : القوى العاملة 31
تمهيد 31
حجم السكان في سن العمل بدول المجلس 31
حجم قوة العمل بدول المجلس 32
المشتغلون في دول مجلس التعاون 34
المشتغلون حسب المستوى التعليمي 35
المشتغلون المواطنون 36
المشتغلون الوافدون 37
المشتغلون حسب القطاع 38
المشتغلون المواطنون في القطاع الحكومي 39
المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي 40
توزيع المتعطلين عن العمل حسب العمر 42
توزيع المتعطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي 43
السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا العمل 43
الفصل الرابع : البيئة والمياه 46
تمهيد 46
المياه العذبة 47
مصادر المياه العذبة 49
المصادر التقليدية 49
المصادر غير التقليدية 50
الفاقد من المياه العذبة 51
المياه المعالجة 52
السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا المياه 52
الفصل الخامس : الزراعة والثروة الحيوانية 55
تمهيد 55
مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 55
القوى العاملة العالمية في القطاع الزراعي 56
مساهمة قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي 57
الحيازات الزراعية 58
الانتاج النباتي 58

الثروة الحيوانية 59
الانتاج السمكي 61
حجم التجارة الخارجية للسلع الزراعية 61
الصادرات 61
الواردات 62
السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الزراعة والثروة الحيوانية 62
الفصل السادس : الطاقة 64
تمهيد 64
إنتاج النفط الخام 64
إنتاج الغاز الطبيعي 65
تصدير وتسويق الغاز الطبيعي 66
إنتاج واستهلاك الكهرباء 67
السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الطاقة 69

قائمة الجداول

الصفحة

جدول 1: التوزيع النسبي لطلبة مرحلة الطفولة المبكرة في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2016/2015م 25
جدول 2: التوزيع النسبي لطلبة التعليم المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2016/2015م 26
جدول 3: التوزيع النسبي لطلبة التعليم الجامعي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس ونسبة النوع 2016/2015م..... 27

قائمة الأشكال الصفحة

شكل 1 : سكان مجلس التعاون 2012 -2016م (مليون نسمة)..... 13
شكل 2: الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون 2016م 14
شكل 3: الهرم السكاني لدول المجلس 2016م..... 16
شكل 4 : التوزيع النسبي للمؤسسات التعليمية بدول مجلس التعاون حسب مراحل التعليم عام 2015/2016م..... 23
شكل 5: نسبة النوع بين الطلاب في دول مجلس التعاون 2012/2011م-2016/2015م 24
شكل 6: التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل الاجمالية حسب النوع ،2016م..... 33
شكل 7: التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل حسب النوع ، 2016م 34
شكل 8: التوزيع النسبي للوافدين في قوة العمل حسب النوع، 2016م 34
شكل 9: نسبة النساء المواطنات في حجم المشتغلين 2016م 35
شكل 10: التوزيع النسبي لاجمالي المشتغلين حسب المستوى التعليمي 2016م..... 36
شكل 11: التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب المستوى التعليمي 2016م..... 37
شكل 12: التوزيع النسبي للمشتغلين الوافدين حسب المستوى التعليمي 2016م..... 38
شكل 13: التوزيع النسبي لإجمالي المشتغلين حسب القطاع 2016م 39
شكل 14: التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب القطاع 2016م 40
شكل 15: التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب النشاط الاقتصادي 2016م 41
شكل 16: التوزيع النسبي للمشتغلين الوافدين حسب النشاط الاقتصادي 2016م 41
شكل 17المتعطلون في دول مجلس التعاون حسب العمر 2016م..... 42
شكل 18 معدل نمو نصيب الفرد من المياه المتاحة للاستخدام للفترة 2012 -2016م 49
شكل 19: نصيب الفرد من فاقد المياه 2016م 52
شكل 20: نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حسب مستوى دخل الدول 56
شكل 21: التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الزراعي حسب الأقاليم 56
شكل 22 : مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجملي لدول مجلس التعاون 2013 – 2016م..... 57
شكل 23: الانتاج النباتي لدول مجلس التعاون حسب نوع المحصول 2016م 59
شكل 24: التوزيع النسبي للثروة الحيوانية بدول المجلس حسب النوع 2016م 60
شكل 25: حصص دول المجلس من حجم الثروة الحيوانية 2016م 60
شكل 26 :حجم الغاز المصدر 2016م..... 66
شكل 27 :التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من الغاز الطبيعي المصدر 2016م 67
شكل 28 التوزيع النسبي لإستهلاك الكهرباء في دول جلس التعاون حسب القطاع 2016م..... 68
شكل 29 التوزيع النسبي للإستهلاك المحلي للكهرباء لدول مجلس التعاون حسب القطاع 2016م 69

الملخص التنفيذي

يقدم التقرير قراءة تحليلية في عدد من المحاور على مستوى تكتل دول المجلس أو على مستوى كل دولة على حدة، وهو يركز على أهم المؤشرات في كل محور مما يعطي صورة عامة عن واقع دول المجلس في الموضوعات محل التحليل. ويمكن من خلال هذا الملخص الاشارة إلى أبرز النتائج على النحو التالي:

السكان:

- يمثل سكان دول مجلس التعاون 0.7 % من سكان العالم وفقاً لبيانات 2016م.
- سيتضاعف سكان دول مجلس التعاون خلال 15 سنة وفق متوسط معدل النمو ليصل إلى نحو 106.8 مليون نسمة في عام 2031م.
- تبلغ الكثافة السكانية بدول مجلس التعاون نحو 22 شخصاً لكل كيلو متر مربع، بواقع 2.5 مرة عن المتوسط العالمي والبالغ (57 شخص لكل كيلو متر مربع)
- بلغ متوسط النمو السكاني بدول مجلس التعاون نحو 3.2%، مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ نحو 1.2% في عام 2016م.
- تتراوح معدلات الخصوبة في دول مجلس التعاون بين 2.9 و4.0 مولود لكل امرأة في سن الانجاب (15-49 سنة) وهي من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم.

التعليم:

- يدير القطاع الحكومي في دول المجلس نحو 88.0 % من المؤسسات التعليمية، وما يقارب تسعة أعشار مؤسسات التعليم المدرسي.
- تسهم المملكة العربية السعودية بثلاثة أرباع طلاب التعليم المدرسي لعام 2016/2015.
- النسبة الأغلب لطلاب مؤسسات التعليم العالي مقيدون في مؤسسات القطاع الحكومي بواقع 568 طالب في مؤسسات القطاع الحكومي لكل مائة طالب في مؤسسات القطاع الخاص على مستوى دول المجلس.
- يشكل الطلاب الذكور المبتعثون ثلاثة أضعاف الطالبات المبتعثات على مستوى دول المجلس لعام 2016م.
- تحتل المرأة مكان الصدارة في مهنة التدريس بدول المجلس حيث تمثل ما نسبته 57.1 % في جميع المراحل التعليمية على مستوى دول المجلس لعام 2016م.
- يبلغ نصيب المعلم من الطلاب في مرحلة التعليم المدرسي حوالي 13 طالبا لعام 2016م.

القوى العاملة:

- يشكل المواطنون الخليجيون ثلث قوة العمل بدول المجلس تقريبا عام 2016م
- يغلب على قوة العمل الخليجية أنها قوة ذكورية، (83.4 % نسبة الذكور).
- ارتفاع أعداد القوى العاملة غير الماهرة. (61.7 % من إجمالي المشتغلين في دول المجلس في مستوى تعليمي ثانوية وما دون).
- ثلثي القوى العاملة الوطنية بدول المجلس من حملة المؤهلات الجامعية فمادون حسب بيانات 2016م.

- أكثر من أربعة أخماس القوى العاملة غير المواطنة في مستويات تعليمية ثانوية فما دون حسب بيانات 2016م.
- تعاني بعض دول المجلس من وجود باحثين عن عمل غير مواطنين تصل نسبتهم إلى 10.7 % من إجمالي الباحثين عن عمل في عام 2016م.

البيئة والمياه:

- نصيب الفرد من المياه العذبة بدول المجلس دون مستوى خط الفقر المائي الدولي (10,00 متر مكعب من المياه سنوياً للفرد) في عام 2016م.
- تعد المياه الجوفية المصدر الرئيس بدول مجلس التعاون، (79.4 % من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام).
- تعتبر المياه المحلاة مصدرا رئيسا لبعض دول المجلس. (تتراوح بين 55.5 % و84.6%)
- لا تعد المياه المعاد استعمالها من المصادر الشائعة بدول المجلس وفقاً لبيانات 2016م.
- يتم معالجة ما يقرب من ثلاثة أرباع حجم المياه العادمة المجمعة في دول المجلس خلال عام 2016م.

الزراعة والثروة الحيوانية:

- بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس نحو 2.2 % لعام 2016م.
- تشكل المساحات المستغلة للزراعة بدول المجلس 0.5 % من إجمالي مساحتها الكلية.
- يتصدر انتاج الحبوب قائمة الانتاج النباتي بدول المجلس بنسبة 34.7 %.
- تسهم المملكة العربية السعودية بثلثي حجم الثروة الحيوانية بدول المجلس.
- تسهم سلطنة عُمان بحوالي ثلثي حجم الانتاج السمكي لدول المجلس.

الطاقة:

- تنتج دول المجلس حوالي ربع الانتاج العالمي من النفط وفقاً لبيانات 2016م.
- تمتلك دول المجلس حوالي التعاون حوالي ثلث الاحتياطي العالمي من النفط وخمسه من الغاز الطبيعي المسال.
- تساهم دولة قطر بحوالي أربعة أخماس الغاز الطبيعي الخليجي المصدر.
- تستهلك دول مجلس التعاون نصف حجم طاقتها الكهربائية للأغراض السكنية.

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر التقرير الاحصائي الأول الشامل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يغطي الفترة من 2012 - 2016م. ويعتبر العدد الأول باكورة العمل في التقرير الاحصائي الشامل الذي سيغطي اهم المجالات الاحصائية التي يعمل عليها المراكز، والذي سيكون خلاصة عامة لأبرز المؤشرات في كل قطاع مع تحليل مبسط لهذه المؤشرات. يعد التقرير الإحصائي الشامل من التقارير ذات الأهمية البالغة كونه يجمع طيف واسع من القطاعات ضمن إطار زمني واحد، فهو يقدم للقاريء العام صورة واضحة عن أبرز القضايا التي يشتمل عليها كل قطاع ويقدم لراسمي السياسات صورة مدعمة بالحقائق والأرقام عن الفرص والتحديات لهذه القطاعات مما سيكون له أثر في صنع السياسات المستندة على الأدلة الواقعية.

يغطي التقرير الاحصائي الشامل – الاصدار الأول ستة قطاعات رئيسة هي: السكان، التعليم، القوى العاملة، البيئة والمياه، الزراعة والثروة الحيوانية، والطاقة. ويستعرض التقرير مؤشرات هذه القطاعات انطلاقا من تحليلها على المستوى الكلي لدول مجلس التعاون مجتمعة - مستوى التكتل، وعلى مستوى كل دولة على حده، بحيث يشير إلى ما يمثله مؤشر كل دولة في محيطها الخليجي، وكذلك مقارنة مؤشر القطاع من اجمالي القطاعات الأخرى في كل الدول إن وجد. ويسعى التقرير في بداية كل فصل إلى إستقراء وضع القطاع من خلال المؤشرات الدولية والإقليمة ومقارنة مؤشرات دول مجلس التعاون بهذه المؤشرات، إضافة للتحليل الاحصائي لمؤشرات كل قطاع. كما يستعرض التقرير جملة السياسات وبرامج العمل المشتركة التي تم إقرارها ضمن منظومة عمل مجلس التعاون ذات العلاقة بكل قطاع، مما يساهم في دعم راسمي السياسات ومتخذي القرار من تحديد الفجوات القائمة بين السياسات المتخذة والواقع الفعلي لتعزيز مسارات النجاح وتقويم تلك التي تواجه تحديات تعيق تقدمها.

إضافة لتوفير التقرير مطبوعا ورقياً، يقوم المركز بتحميل كافة إصداراته على موقعه الإلكتروني لتمكين جميع المهتمين من الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت من خلال الرابط التالي: www.gccstat.org

ويتقدم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالشكر والتقدير إلى الأجهزة الإحصائية في دول المجلس على جهودها في توفير البيانات اللازمة لإعداد هذا التقرير والتعاون الذي أبدته، مما كان له الأثر الكبير في إخراج الإصدار بالشمول والجودة العاليين.

كما يتقدم المركز بالشكر والتقدير لأعضاء الفريق من داخل المركز الذي عمل على إعداد وإخراج هذا الإصدار إلى حيز الوجود في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة.

الفصل الأول: السكان في دول مجلس التعاون

السكان في دول مجلس التعاون

تشير البيانات التقديرية لدى المركز الاحصائي الخليجي بأن اجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغ نحو 53.5 مليون نسمة في نهاية عام 2016م، مقارنة بنحو 47.1 مليون في عام 2012م، بمعدل نموي سنوي بلغ 3.2 % خلال تلك الفترة. حيث تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 60 % من حجم سكان دول المجلس رغم أنها سجلت أقل معدل نمو خلال الفترة ذاتها والذي بلغ 2.8%.

من جانب آخر يمثل سكان دول المجلس حوالي 0.7 % من سكان العالم، وبمقارنة حجم السكان بدول المجلس مع بعض التكتلات والأقاليم السكانية يتضح أنه لا يتجاوز 4.5 % من حجم سكان الدول ذات الدخل المرتفع و 10.4 % من حجم سكان دول الاتحاد الأوربي وفق بيانات عام 2016م[1].

وفي حال استمر متوسط معدل النمو السكاني في دول المجلس على نفس مستواه بين عامي 2012-2016م فإن عدد سكان دول المجلس سيتضاعف خلال 15 سنة، ليصل إلى نحو 106.8 مليون نسمة في عام 2031م.

شكل 1 : سكان مجلس التعاون 2012 -2016م (مليون نسمة)

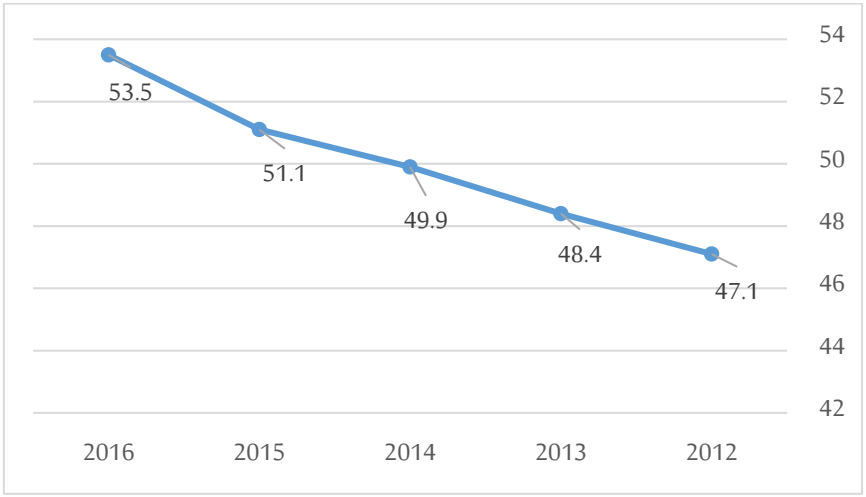

[1] بيانات البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2016&start=1960

الكثافة السكانية

بلغت الكثافة السكانية على مستوى تكتل دول المجلس 22 شخصاً لكل كيلو متر مربع، وتنخفض الكثافة السكانية عن المتوسط الخليجي في كل من سلطنة عُمان و المملكة العربية السعودية، حيث تصل إلى 14 شخص و 16 شخص لكل كيلو متر مربع على التوالي، في حين يرتفع هذا المعدل ليصل إلى 128 شخص في دولة الإمارات العربية وإلى 225 شخص في دولة قطر و 229 شخص في دولة الكويت ويبلغ اقصاه في مملكةالبحرين ليصل 1828 شخص لكل كيلومتر مربع.[2]

ومن خلال مقارنة متوسط الكثافة السكانية بدول المجلس بالمتوسط العالمي وبمناطق وأقاليم أخرى من العالم، يتضح أن الكثافة السكانية بمنطقة دول المجلس تنخفض بواقع 2.5 مرة عن المتوسط العالمي (57 شخص لكل كيلو متر مربع) ، و 5.5 مرة عن الاتحاد الأوروبي (121 شخص لكل كيلو متر مربع) و 1.5 مرة عن الدول ذات الدخل المرتفع (34 شخص لكل كيلو متر مربع).[3]

شكل 2: الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون 2016م

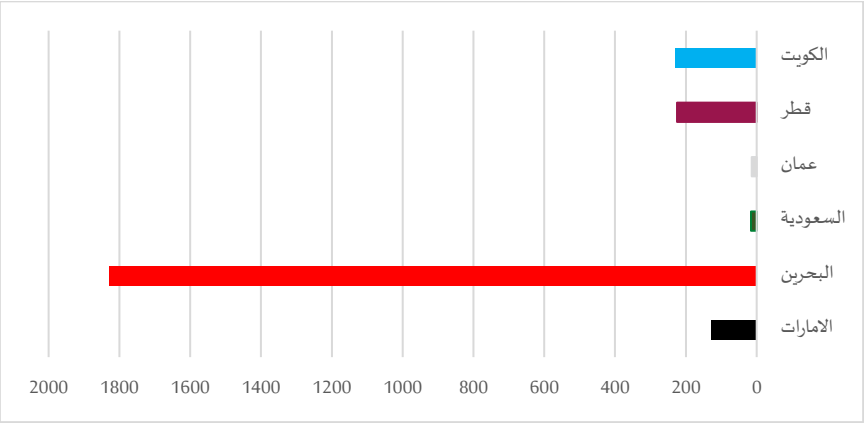

معدل النمو السكاني

بلغ متوسط معدل النمو السكاني لدول المجلس لعام 2016م نحو 3.2%، مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ نحو 1.2% لنفس العام، وعند مقارنة متوسط معدل النمو السكاني لمجلس التعاون مع معدلات النمو لعدد من أقاليم وتكتلات العالم يلاحظ أن هذا المعدل في دول المجلس يفوق متوسط النمو السكاني العالمي بحوالي ثلاثة أضعاف، و بنحو 9 أضعاف معدل النمو في الصين و15 ضعفا عنه في الاتحاد الأوروبي.[4] وتظهر التقديرات السكانية لدول المجلس أن 61 % من هذه الزيادة ناجمة عن الزيادة الطبيعية للسكان، بينما 39 % ناجمة عن هجرة العمالة الوافدة إلى دول المجلس.

---

[2] المصدر : المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016م، ص30

[3] بيانات البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/EN.POP.DNST

[4] بيانات البنك الدولي ، https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW

من ناحية أخرى وبمقارنة متوسط معدل النمو السكاني لدول المجلس بمعدل نموها الاقتصادي يتضح وجودة فجوة عميقة بين هذين المعدلين، حيث حقق عدد السكان نمواً بحوالي 8 أضعاف معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2012 -2016م، حيث ساهم ذلك في تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي من 33,080 دولار إلى 25,375 دولار بمعدل تراجع بلغ 6.4 % في نفس الفترة.

ان اتجاهات النمو المتباينة بين معدلي النمو السكاني والاقتصادي بدول المجلس تسير خلافاً لما أقرته الاستراتيجية السكانية المطورة لدول المجلس حول ضرورة تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية والبيئية، والذي يمكن بلوغه عبر ثلاثة مسارات تتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد السكانية والاقتصادية، والعمل على استدامة الموارد الاقتصادية والبيئية، وكذلك تحقيق التنمية المتوازنة والعمل على خفض النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية.

التركيبة السكانية حسب الجنسية

إن النمو في حجم سكان دول المجلس جاء نتيجة عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة القادمة متمثلة بتدفق القوى العاملة لدول الاقليم تلبية لمتطلبات المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية الشاملة. ويتضح من خلال تحليل توزيع السكان حسب الجنسية بدول المجلس – باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة قطر – يتضح أن نسبة الوافدين بلغت حوالي 41 % وفقا لبيانات السكان في عام 2016م. وتتفاوت نسب غير المواطنين من حجم السكان في دول المجلس من دولة لأخرى، حيث تشير الإحصاءات إلى أنهم يمثلون حوالي 68.9 % من إجمالي السكان في دولة الكويت و حوالي 53.3 % و 45.0 % في كل من مملكة البحرين سلطنة عُمان، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 36.8% في المملكة العربية السعودية[5].

ومن خلال تحليل بيانات السكان يتضح أن حجم السكان غير المواطنين في أربع من دول المجلس قد ارتفع من حوالي 13.5 مليون نسمة في عام 2012م ليصل إلى 17.2 مليون نسمة في عام 2016م بمعدل نمو سنوي بلغ 6.1 % متجاوزا متوسط النمو في إجمالي السكان. إن ما تشهده دول المجلس من زيادة مضطردة في حجم السكان غير المواطنين لا ينسجم مع السياسات السكانية التي أقرت على مستوى دول المجلس والتي ترمي لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية والحد من تزايد نسب السكان غير المواطنين. حيث جاء قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (دولة الكويت، ديسمبر2003م) داعيا إلى معالجة شاملة لقضايا السكان وإصلاح الإختلال في التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي. وتنفيذا لهذا القرار صاغت دول المجلس استراتيجيتها السكانية متضمنة عددا من الأهداف ضمن إطار محور السكان كتحقيق التوازن في التركيبة السكانية والحفاظ على الهوية الوطنية، والذي يمكن تحقيقه عبر مسارين هما: ترشيد معدلات النمو السكاني للوافدين وتعزيز الهوية الوطنية الخليجية. ويتخذ المسار الأول مجموعة من الآليات والإجراءات كاتخاذ التدابير اللازمة التي تخفّض معدلات نمو الوافدين بما يتناسب ومتطلبات التنمية بدول المجلس، وتفعيل الضوابط الموضوعة لمنع العمالة غير النظامية.

[5] مصدر البيانات إصدارات الأجهزة الاحصائية الوطنية

شكل 3: الهرم السكاني لدول المجلس 2016م

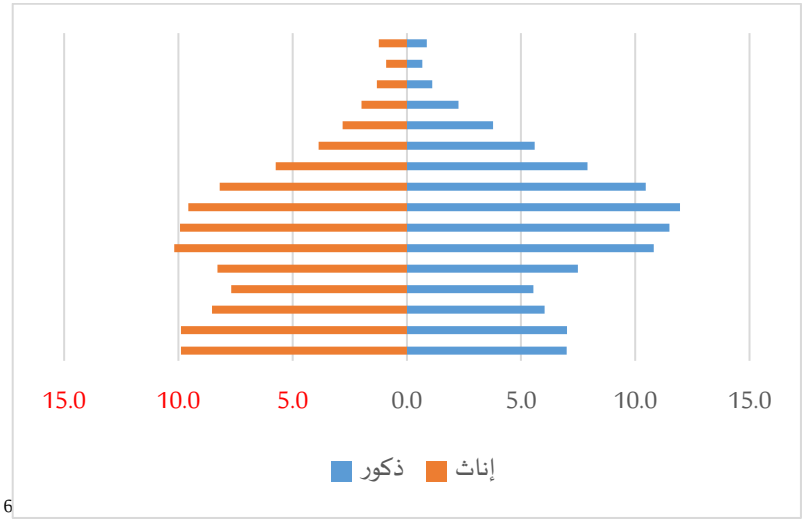

[6]

التركيب النوعي للسكان

تشير بيانات عام 2016م المتوفرة لدى المركز إلى أن إجمالي سكان دول المجلس يتوزعون حسب النوع الاجتماعي بواقع 61.3 % ذكور و38.7 % إناث مع إرتفاع طفيف عما كان عليه هذا التوزيع في عام 2012م. وقد ارتفع عدد الذكور والاناث بمعدل متساوي تقريبا بلغ 3 % في نهاية 2016م مقارنة بعام 2012م، حيث ارتفع عدد الذكور من 28.9 مليون نسمة في عام 2012 م إلى 32.8 مليون نسمة في عام 2016م مقارنة بزيادة في عدد الإناث من 18.2 مليون نسمة إلى 20.7 مليون نسمة في نفس الفترة. وقد يكون لهذا الارتفاع في نسبة الذكور في المجتمع الخليجي ما يفسره نظراً لأن النسبة الأكبر من السكان غير المواطنين هم من الذكور، حيث تشير الإحصاءات إلى أن الذكور يشكلون حوالي 70 % من إجمالي الوافدين [7] ، وبلغت نسبة النوع لإجمالي السكان نحو 158 ذكرا لكل مائة أنثى في عام 2016م[8] والتي بقيت على نفس المستوى تقريبا منذ عام 2012م. إن نسبة النوع لإجمالي السكان تتجاوز المعدلات الطبيعية(105 ذكرا لكل مائة أنثى) في حين أن هذه النسبة تبلغ 103 ذكراً لكل مائة أنثى بين السكان المواطنين لدول المجلس، [9] مع الاشارة الى انخفاض هذه النسبة في دولة الكويت عن المتوسط الخليجي لتصل إلى 99 ذكر لكل مائة أنثى.

يؤكد هذا المؤشر على عمق الخلل في التركيبة السكانية الذي يميل لصالح السكان غير المواطنين. في حين يشير تحليل واقع البيانات السكانية لمواطني دول المجلس إلى تجانس واتساق المؤشرات السكانية الخليجية مع المعدلات العالمية الطبيعية للتركيبة السكانية ونسبة النوع الاجتماعي. فمن حيث توزيع السكان حسب فئات العمر يتضح أن الأطفال يشكلون 31.2 % من إجمالي السكان بدول المجلس، في حين يشكل السكان المنتجين اقتصاديا وكبار السن 64.6 % و 4.2 % على التوالي10، وهذا التوزيع يتوافق مع

---

[6] الهرم السكاني لايشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[7] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة وقطر

[8] ملاحظة نسبة النوع المشار إليها في تقرير الإحصاءات السكانية والحيوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010- 2016م، العدد 2 تبلغ 159 ذكرا لكل مائة أنثى

[9] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر

[10] البيانات لا تشمل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر

طبيعة الهرم السكاني في هذه المرحلة من التحول الديموغرافي الذي يتسم باتساع قاعدة الهرم وضمور في فئاته الأخرى والذي يتأثر بكثير من العوامل التي تمر بها دول المجلس من حيث تحسن مستويات المعيشة والصحة والرفاه الاجتماعي والتي بدورها لها إنعكاس على جوانب المؤشرات الحيوية. أما من حيث نسبة النوع بين المواطنين الخليجين فتصل إلى 103 ذكرا لكل مائة انثى ، وهي ضمن الحدود الطبيعية لها والتي لا تتجاوز 105 ذكرا لكل مائة انثى.[11]

الزيادة الطبيعية

تشير بيانات الزيادة الطبيعية والمؤشرات الحيوية إلى أن عدد المواليد الأحياء في دول المجلس ارتفع بمعدل 0.7 % بين عامي 2012م و2016م، حيث ارتفع هذا العدد من حوالي 870.5 ألف مولود إلى 895.5 ألف مولود صاحبه إرتفاع أيضا في عدد الوفيات من حوالي 130.4 ألف حالة وفاة إلى حوالي 140 ألف وفاة خلال نفس الفترة. [12] [13]وترجع منظمة الصحة العالمية سبب ارتفاع اعداد الوفيات في دول المجلس إلى الأمراض غير المعدية التي تنجم عن تعاطي التبغ وإختلال النظام الغذائي وضعف ممارسة الأنشطة البدنية والتي تسهم بحوالي 60 % من حجم الوفيات.[14]و تشير التقديرات إلى أن الزيادة الطبيعية نمت بمعدل سنوي بلغ 0.5 % حيث ارتفعت من حوالي 740 ألف مولود إلى 755.6 ألف مولود خلال نفس الفترة . وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية 14 حالة لكل ألف من السكان. وقد جاءت المملكة العربية السعودية متصدرة دول المجلس في عدد المواليد الأحياء على الرغم من تراجع أعداد المواليد بمعدل سنوي بلغ 0.1 % حيث انخفض من حوالي 607.7 ألف مولود إلى 603.9 ألف مولود لعامي 2012- 2016م، في الوقت نفسه ارتفع عدد الوفيات بمعدل سنوي بلغ 1.7 % من 104.2 ألف وفاة إلى 111.5 ألف وفاة خلال نفس الفترة. وقد سجلت المملكة العربية السعودية معدل زيادة طبيعية بلغ 16 مولود لكل ألف من السكان. وفي ذات السياق سجلت دولة قطر أدنى معدل زيادة طبيعية بواقع 11 مولود لكل ألف من السكان حيث بلغ عدد المواليد الأحياء فيها حوالي 26.8 ألف في عام 2016م مسجلا ارتفاعا طفيفا عما كان عليه في عام 2012م، صاحب ذلك أيضا ارتفاعٌ مواز في عدد الوفيات بمعدل نمو سنوي بلغ 3.6%، حيث زاد عدد الوفيات من 2031 وفاة إلى 2347 وفاة في نفس الفترة.

معدلات الخصوبة

تشير معدلات الخصوبة الكلية في بعض دول المجلس لعام 2016م إلى وجود تغيرات طفيفة فيها مقارنة ببايانات عام 2012م. حيث سجلت سلطنة عُمان أعلى معدل خصوبة بواقع 4.0 مواليد للمرأة في سن الإنجاب (15-49 سنة) ، وبلغ هذا المعدل في الكويت 3.6 مولود ، وفي دولة قطر 3.2 مولود ، بينما سجلت مملكة البحرين أقل هذه المعدلات بواقع 2.9 مولود حي.[15] و تُعد معدلات الخصوبة في دول المجلس ضمن المعدلات المرتفعة عالميا والتي تقترب من معدلات الخصوبة في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان أفريقيا وجنوب الصحراء والتي بلغت 4.8 مولود لكل إمرأة في سن الانجاب (15- 49)سنة في عام 2016م. وعلى الرغم من أن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة إلا أنها شهدت تراجعا ملحوظا عما كانت عليه في حقبة التسعينات وبداية الألفية

---

[11] منظمة الصحة العالمية، http://www.searo.who.int/entity/health_situation_trends/data/chi/sex-ratio/en/

[12] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية لعام 2015م

[13] بيانات دولة الكويت ، الادارة المركزية للإحصاء ،النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية المواليد والوفيات 2016م

[14] منظمة الصحة العالمية http://www.who.int/mediacentre/news/statements/2012/ncds_20120106/en/

[15] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية ، والمملكة العربية السعودية غير متوفرة

الجديدة، والذي قد يعزى إلى السياسات والتوجهات التي اتبعتها بعض دول مجلس التعاون كبرامج تنظيم الأسرة والبرامج الصحية التثقيفية في مجال الصحة الانجابية، أو نتيجة عوامل أخرى غير مباشرة كتأخر سن الزواج وارتفاع معدلات التحاق الفتيات بمؤسسات التعليم العالي أو ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. إن تراجع معدلات الخصوبة في بعض دول المجلس قد تترتب عليه بعض الآثار التي قد يكون لها إنعكاسات سياسية واقتصادية. فالتراجع في معدلات الخصوبة سيصاحبة بمرور الوقت اضمحلال في حجم السكان في الفئات العمرية الصغرى، كما سيؤثر ذلك عبر مراحل التحول الديموغرافي على حجم قوة العمل.

العمر المتوقع عند الميلاد

يعد متوسط العمر المتوقع مؤشرًا مهماً لفهم الحالة الصحية للمجتمع. ويتأثر هذا المؤشر بعوامل مختلفة كالعمر الحالي للفرد وجنسه وبحالته الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يتأثر أيضا بمدى تقدم الخدمات الطبية والتغذية وحالة الاستقرار السياسي. فكلما تحسنت الظروف المعيشية للفرد، وتحسنت خدمات الرعاية الصحية انعكس ذلك ايجابا على معدل السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد. وكنتيجة لتقدم مستويات الرعاية الصحية وتحسن الأحوال الاقتصادية والمعيشية في دول المجلس تجاوز معدل العمر المتوقع عند الميلاد 74 سنة لإجمالي السكان في عام 2016م، في حين بلغ هذا المعدل 75 سنة للذكور و76 سنة للإناث. ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم حيث يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 72 سنة، إلا أنه لايزال دون مستويات البلدان ذات الدخل المرتفع وبلدان الاتحاد الأوروبي سواء كان ذلك لإجمالي السكان أم للذكور أو للإناث والتي تبلغ (81) سنة و(78) سنة و(83) سنة على التوالي.

معدل الإعالة السكانية

بلغ معدل الاعالة السكانية الكلية بمجلس التعاون حوالي 1.4 نسمة [16] لإجمالي السكان في سن العمل(15-64 سنة)[17] (أي أن كل شخص في سن العمل يعيل نفسه بالاضافة لشخص آخر تقريباً). ويبلغ هذا المعدل نحو 1.4 نسمة في المملكة العربية السعودية مقابل نحو 1.3نسمة في كل من مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت، في حين يصل إلى 1.2 في دولة قطر.

[16] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[17] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس لمعالجة القضايا السكانية

أولا: الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة – ديسمبر 1998م في أبوظبي ، وثيقة الاطار العام للاستراتيجية السكانية لدول المجلس التي تهدف لتحقيق معدلات نمو سكانية تسعى للوصول إلى تركيبة سكانية ملائمة من خلال مجموعة من البرامج التي تساهم في تنمية الموارد البشرية و إلى تنظيم استقدام العمالة الوافدة.[18]وقد طور الاطار العام لهذه الاستراتيجة عام 2012م واشتمل على 7 محاور رئيسة. حظي محور السكان بنصيب وافر من هذه الاستراتيجية، وقد تمثل الهدف الأول لمحور السكان في تحقيق التوازن في التركيبة السكانية والحفاظ على الهوية الوطنية من خلال مسارين هما ترشيد معدلات النمو السكاني للوافدين، وتعزيز الهوية الوطنية والخليجية. ونظرا لما يمثله التوازن السكاني من أهمية بالغة في التأثير على جوانب الحياة المختلفة في دول المجلس فقد وضعت الاستراتيجية السكانية إجراءات واضحة ودقيقية لمراقبة الوضع في التركيبة السكانية من خلال الرصد الدقيق والمستمر للتركيبة السكانية للوقوف بشكل آني ومستقبلي على حالة التوازن بين السكان المواطنين وغير المواطنين. كما أنها دعت إلى اتخاذ التدابير اللازمة التي تخفض معدلات نمو الوافدين بما يتناسب ومتطلبات التنمية بدول المجلس، وتفعيل الضوابط الموضوعة لمنع العمالة غير النظامية.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية والبيئية عبر 3 مسارات متوازية هي : الاستغلال الأمثل للموارد السكانية والاقتصادية ، العمل على استدامة الموارد الاقتصادية والبيئية،و تحقيق التنمية المتوازنة والعمل على خفض النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية.

وتنفيذا لهذه المسارات فقد اقترحت الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات التي ترى أنها مناسبة لبلوغ هذا الهدف، منها ما تحقق على أرض الواقع ومنها ما يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي للوقوف على مدى التقدم فيه. فقد اقترحت الاستراتيجية إجراء الدراسات والمسوح الاقتصادية بانتظام وبشكل متزامن بين دول المجلس للوقوف على معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي أولا بأول، وهذا ما يترجمه تأسيس المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يسعى للقيام بالمشاريع الإحصائية المشتركة وكذلك توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة وصولا لفهم مشترك يساعد على تشخيص القضايا السكانية والاقتصادية بين دول المجلس.

وفيما يتعلق باتخاذ التدابير الاقتصادية المناسبة التي تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني ، ووضع الخطط والاستراتيجيات الملائمة لاستغلال الموارد السكانية والاقتصادية، فقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط ، ديسمبر 2001) الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تضمنت عددا من الجوانب التي تعزز العمل الخليجي المشترك وترسخ الاهتمام بالقضايا و الموارد السكانية كتنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك التعليم ، ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي ، وتفعيل الاستراتيجية السكانية ، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل[19].

[18] الأمانة العامة لمجلس التعاون، الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2012م

[19] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة والانجاز ،2016م

ثانيا: إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (2010 -2025م)

أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة – ديسمبر 1998م في أبوظبي، استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (2000-2025م) والتي تم مراجعتها وتطويرها بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، وقد أقرت الاستراتيجية المعدلة في دورة المجلس الأعلى الحادية والثلاثين (أبوظبي، ديسمبر 2010م)، واشتملت الاستراتيجية المطورة على 8 محاور رئيسة يأتي من ضمنها محور قضايا السكان والقوى العاملة.

يتمثل الهدف الاستراتيجي لقضايا السكان والقوى العاملة في تحقيق المعالجة الشاملة لقضايا السكان والموارد البشرية وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية وتركيبة القوى العاملة في دول المجلس بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي ويكفل الاستخدام الكامل لقوة العمل الوطنية ويرتقي بإنتاجية المواطن في دول المجلس.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف تبني المسارات التالية:

1. تبني دول المجلس سياسات سكانية صريحة تعالج القضايا السكانية لجميع فئات المجتمع وتلبي احتياجاتهم في المجالات التنموية المختلفة كالصحة والتعليم والعمل. تبني المنهجيات الحديثة والمناسبة لتطوير وإدارة الموارد البشرية والارتقاء بكفاءتها الإنتاجية.
2. الاستمرار في تبني برامج إحلال العمالة الوطنية وتفعيل هذه البرامج في كافة دول المجلس أخذا في الاعتبار القدرة الإنتاجية وكفاءة الأداء.
3. زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل.
4. إعادة هيكلة نظم ومفاهيم المؤسسات التعليمية والتدريبية بما يلبي احتياجات الأنشطة التنموية من العمالة الوطنية بمختلف مهاراتها.
5. غرس قيم الاعتماد على الذات لدى مواطني دول المجلس لدخول سوق العمل.
6. تبني سياسات وبرامج كفيلة بتشجيع القطاع الخاص على تشغيل العمالة الوطنية وتحفيزها على العمل في القطاع الخاص.
7. إيجاد مناخ الاستثمار المتكامل الذي يضمن لمواطني دول المجلس ومؤسساته الفرص الملائمة لتحقيق مبادراته ومشروعاته لدى أي من الدول الأعضاء.

ثالثا: المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية

أصدر المجلس الأعلى في الدورة الرابعة والعشرين (دولة الكويت، ديسمبر 2003م) قراره بالمعالجة الشاملة لقضايا السكان و إصلاح الاختلال في التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي[20]، فصدر عدد من القرارات والقوانين الموحدة على مستوى المجلس أو على المستوى الوطني لكل دولة على حده ، حيث اصدرت الدول الأعضاء العديد من القوانين والقرارات واللوائح المنظمة والمساعدة في علاج الخلل في التركيبة السكانية وسوق العمل وتفعيل عملية التوطين وتقليص البطالة ، وإعادة تأهيل العمالة الوطنية لمتطلبات التشغيل وسوق العمل. كما دعت هذه المعالجة إلى الاستفادة من الرؤى الاقتصادية للدول الأعضاء لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية والبيئية، كما دعمت تسهيل إجراءات التنقل بين الدول الأعضاء وتحفيز

[20] المصدر السابق

مواطني دول المجلس للالتحاق بالعمل في القطاع الخاص، وتنمية الاستثمارات لاستيعاب الداخلين لسوق العمل. كما حثت على تنفيذ العديد من الفعاليات حول قضايا السكان في دول المجلس مثل المؤتمرات والمنتديات وورش العمل وغيرها.

الفصل الثاني: التعليم في دول مجلس التعاون

تمهيد

شرعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ انطلاق نهضتها إيلاء التعليم عناية فائقة باعتباره أحد أبرز متطلبات التنمية الشاملة، وسعت إلى نشر مظلته في جميع ربوعها كونه حق إنساني ضمنته دساتيرها الوطنية، وقامت الدول الاعضاء بتطوير العديد من المبادرات التنفيذية لتطبيق مواد الدساتير الوطنية ذات العلاقة، وانسجاماً مع التوجهات العالمية للنهوض بالعملية التعليمية.

وشملت مبادرات الدول الاعضاء في مجال الحق في التعليم وفق القانون الدولي، الحق في التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، وتعميم وإتاحة التعليم الثانوي للجميع، المساواة في الحصول على التعليم العالي وفق القدرة الاستيعابية، جودة التعليم على حد سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة، حرية الآباء في اختيار المدارس لأولادهم التي تتناسب مع معتقداتهم الدينية والأخلاقية وكذلك حرية إنشاء وإدارة مؤسسات التعليم وفقا للحد الأدنى من المعايير والضوابط التي تقرها الدول الاعضاء. إن الاهتمام بالتعليم كحق من حقوق الانسان ينبع من كونه أساسا للتنمية البشرية للفرد والمجتمع، وعاملا للتطور الاجتماعي والاقتصادي وأداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مستويات المعيشة في المجتمع.

المؤسسات التعليمية

شهدت دول المجلس خلال الاعوام الدراسية 2012/2011م – 2016/2015م نموا طفيفا في أعداد الموسسات التعليمية الحكومية والخاصة في مختلف مستوياتها ومراحلها الدراسية. حيث ارتفع هذا العدد من 33,665 مؤسسة إلى 37,555 مؤسسة خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ 2.7 %. ولا يزال القطاع الحكومي له النصيب الأوفر في إدارة المؤسسات التعليمية حيث يدير حوالي 81.6 % من المؤسسات التعليمية، مع الاشارة الى تراجع هذه النسبة من حوالي 83 % للعام الدراسي 2012/2011م. كما تشكل مؤسسات التعليم المدرسي نحو 85.2 % من إجمالي المؤسسات التعليمية في العام الدراسي 2016/2015م مسجلة تراجعا في التوزيع النسبي لها مقارنة بالعام الدراسي 2012/2011م والذي بلغ 90.4 % ، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد مؤسسات الطفولة المبكرة من 3082 مؤسسة إلى 5325 مؤسسة مسجلة ارتفاعاً في التوزيع النسبي لها من 9.2 % إلى 14.2 % خلال نفس الفترة.

يسهم كل من القطاع الحكومي والخاص في الإدارة والإشراف على المؤسسات التعليمية، حيث تشير البيانات إلى أن 88.7 %من المؤسسات التي يشرف عليها القطاع الحكومي هي مؤسسات تعليم مدرسي في حين تتوزع النسبة المتبقية بين مؤسسات الطفولة المبكرة والتعليم الجامعي بواقع11.1 % و 0.2 % على التوالي. بينما تنخفض نسبة مؤسسات التعليم المدرسي إلى 66.7 % في القطاع الخاص وترتفع نسبة مؤسسات الطفولة المبكرة والتعليم الجامعي إلى 30.9 % و2.4% على التوالي مقارنة بالقطاع الحكومي، وحافظ هذا التوزيع قائما منذ العام الدراسي 2012/2011م مع تغير طفيف في نسب توزيع هذه المؤسسات بين القطاعين الحكومي والخاص.

على مستوى التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات بين دول المجلس، يتضح أن المملكة العربية السعودية تستحوذ على النصيب الأوفر من هذه المؤسسات بواقع 30,390مؤسسة تشكل حوالي 80.9 % من مجموع المؤسسات التعليمية الخليجية. ولا يختلف توزيع المؤسسات حسب نوع التعليم في المملكة العربية السعودية عنه في بقية دول المجلس، حيث تمثل مؤسسات التعليم المدرسي 90.1 % من إجمالي المؤسسات التعليمية بها وهي تشكل 85.5% من إجمالي مؤسسات التعليم المدرسي بدول المجلس في حين تتوزع النسبة المتبقية على بقية الدول.

تأتي المؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة في المرتبة الثانية في التوزيع النسبي للمؤسسات التعليمية الخليجية بنسبة تصل إلى 14.2 %، تمتلك المملكة العربية السعودية حوالي 55.7 % من هذه المؤسسات بينما تستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة على 15.1 % منها ودولة الكويت على 11.7 %، في حين تمتلك دولة قطر وسلطنة عُمان على 7.2 % و6.3% بينما لا تتجاوز حصة مملكة البحرين 4 %.

وتشكل مؤسسات التعليم العالي الخليجية 0.6 % فقط من إجمالي المؤسسات التعليمية الخليجية في العام الجامعي 2016/2015م. وتستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة على 42.0 % من مجموع هذه المؤسسات، في حين تمتلك كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان حوالي 25.9 % و13.4 % على التوالي بينما تتوزع النسبة المتبقية على دول المجلس الأخرى كما يوضحها الشكل البياني رقم 4.

شكل 4 : التوزيع النسبي للمؤسسات التعليمية بدول مجلس التعاون حسب مراحل التعليم عام 2015/2016م

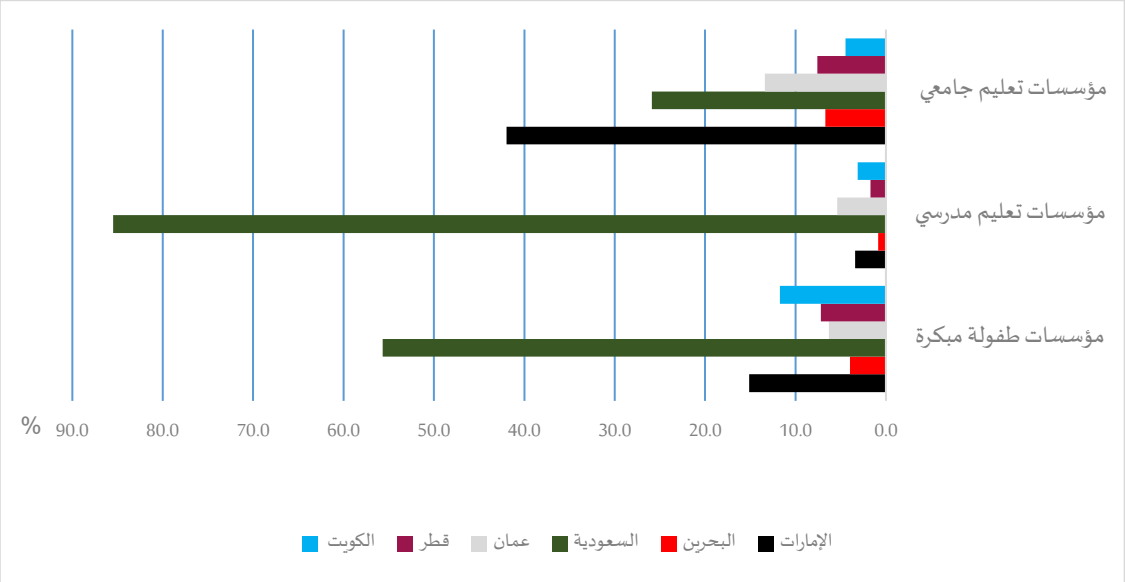

يؤدي القطاع الخاص دورا مهماً في دعم مسيرة التعليم بدول المجلس حيث يولي اهتماما كبيرا بالاستثمار في مجال التعليم العالي. إذ تشير البيانات إلى أن حوالي 63.8 % من مجموع مؤسسات التعليم العالي بدول المجلس تدار من قبل القطاع الخاص. وتنطبق هذه الحالة على جميع دول المجلس عدا المملكة العربية السعودية التي تتطابق فيها تقريبا نسب الجامعات والكليات في القطاعين العام والخاص، وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث عدد الجامعات والكليات الحكومية والخاصة بواقع 94 مؤسسة تمثل الجامعات الخاصة منها حوالي 84.0 %، وهي تمثل حوالي 45.7 %من إجمالي الجامعات والكليات

الخاصة الخليجية، في حين تسهم كل من المملكة العربية السعودية و سلطنة عُمان بحوالي 17.0 %، بينما تمثل الجامعات القطرية والبحرينية والكويتية ما نسبته 8.7 %، و6.4 % و 5.2 % على التوالي. أما من حيث الجامعات الحكومية فتمتلك المملكة العربية السعودية العدد الأكبر من الجامعات على مستوى دول المجلس بواقع 28 جامعة تمثل حوالي 54.9 % من مجموع الجامعات الخليجية تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 15 جامعة تمثل 29.4 % في حين أن لدى مملكة البحرين 4 جامعات حكومية تمثل حوالي 7.8 % فيما دولة قطر لديها جامعتين وسلطنة عُمان ودولة الكويت تمتلك جامعة واحدة لكل منهما.

الطلاب

بلغ عدد الطلاب في دول مجلس التعاون في العام الدراسي 2016/2015م حوالي 12.6 مليون طالب وطالبة في جميع المراحل الدراسية، مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ 4% عما كان عليه في العام الدراسي 2012/2011م. ويشكلون نحو 23.3 % من إجمالي سكان دول مجلس التعاون لعام 2016م.

يمثل الذكور 51 % من إجمالي عدد الطلاب، كما تبلغ نسبة النوع بينهم 100.5 ذكرا لكل مائة أنثى. وقد شهدت هذه النسبة تراجعا مضطردا في أعداد الطلبة الذكور مقابل الاناث سواء على مستوى المتوسط الخليجي أو على مستوى بعض دول المجلس، وقد يعزى ذلك إلى العوامل الديموغرافية المؤثرة في النمو السكاني كالزيادة الطبيعية أو الهجرة. الشكل البياني رقم 5 يوضح تطور نسبة النوع بين دول المجلس بين العام الدراسي 2012/2011م وعام 2016/2015م .

شكل 5: نسبة النوع بين الطلاب في دول مجلس التعاون 2012/2011م-2016/2015م

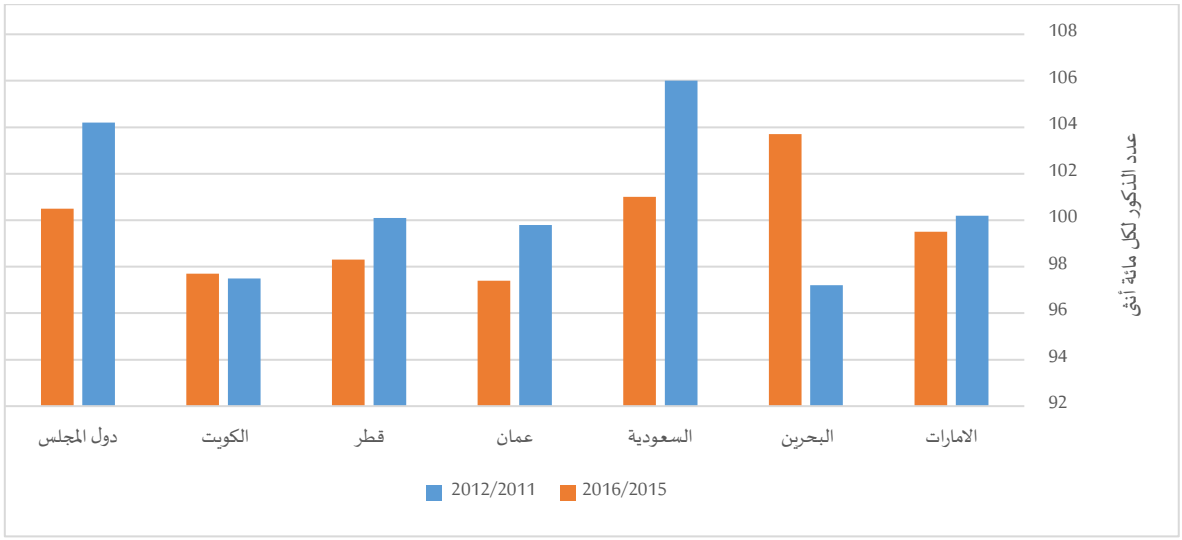

مرحلة الطفولة المبكرة (حضانة ، رياض)

بلغ عدد طلاب مرحلة الطفولة المبكرة (حضانة، رياض أطفال) في دول مجلس التعاون في العام الدراسي 2016/2015م حوالي 756.9 ألف طالب وطالبة، مسجلا ارتفاعا ملحوظا بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 8.6% عن العام الدراسي 2012/2011م.

يتوزع الطلبة على المؤسسات التعليمية للقطاعين الحكومي والخاص بواقع 39.6 % في القطاع العام و60.1 % في القطاع الخاص. أما من حيث توزيع الطلبة حسب النوع الاجتماعي على مستوى إجمالي القطاعين فإن هذا التوزيع متقارب إلى حد كبير يصل إلى حوالي 50.0 % لكل منهما، إلا أن هذا التوزيع يتفاوت في القطاع الحكومي ليصل إلى 53.1 % و46.9 % للذكور والإناث على التوالي، في حين تبلغ نسبة النوع 113 ذكرا لكل مائة أنثى، وتبلغ هذه النسبة على مستوى القطاعين نحو 101ذكرا لكل مائة أنثى.

تسهم المملكة العربية السعودية بما نسبته 43.6% من إجمالي عدد الطلبة بدول المجلس في هذه المرحلة، حيث يصل عددهم في المملكة إلى حوالي 330.3 ألف طالب تشكل الإناث منهم 50.2 %. ويتركز طلبة هذه المرحلة في جميع دول المجلس في المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، فيما يتركزون في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في المؤسسات التابعة للقطاع الحكومي بنسبة 59.3 % و52.3 %على التوالي. وترتفع نسبة النوع بينهم إلى 127 ذكرا لكل مائة أنثى بينما لا تتجاوز هذه النسبة 69.2 ذكرا لكل مائة أنثى في القطاع الخاص. الجدول رقم 1 يوضح التوزيع النسبي لطلبة مرحلة الطفولة المبكرة في دول المجلس وكذلك نسبة النوع في كلا القطاعين.

جدول 1: التوزيع النسبي لطلبة مرحلة الطفولة المبكرة في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2016/2015م

الدولة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي
	%	نسبة النوع	%	نسبة النوع	نسبة النوع
مجلس التعاون	% 39.9	113	% 60.6	60	101
الإمارات	% 20.2	94	% 79.8	108	105
البحرين	...	...	...	104	104
السعودية	% 59.3	127	% 40.7	69	99
عُمان	% 23.9	87	%76.1	101	97
قطر	% 15.5	88	%84.5	110	106
الكويت	%52.3	94	%47.7	114	103

مرحلة التعليم المدرسي

بلغ عدد طلاب مرحلة التعليم المدرسي في دول مجلس التعاون في العام الدراسي 2016/2015م في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص حوالي 9.7 مليون طالب وطالبة مقارنة بعدد 8.5 مليون طالب وطالبة في العام الدراسي 2012/2011م بمعدل نمو سنوي بلغ 3.3 %. وتشير البيانات إلى أن 80.0 %من الطلبة في هذه المرحلة مقيدون في المؤسسات التعليمة التابعة للقطاع الحكومي. ويشكل الذكور 50.4 % من إجمالي الطلاب في القطاعين، وتنخفض هذه النسبة في القطاع الحكومي لتصل إلى 48.4 %، في حين

أن هناك تفاوتا ملحوظا بين الجنسين في القطاع الخاص الذي تصل نسبة الذكور فيه إلى 58.2 %. وبالنظر الى بيانات العام الدراسي 2012/2011م يتضح أن هذا توزيع النسب متقاربة على المستوى الكلي وفي القطاع الحكومي، بينما لا زال الطلبة الذكور يشكلون النسبة الأكبر في القطاع الخاص بحوالي 58.4%.

ونتيجة لهذا التوزيع يتضح أن نسبة النوع بين إجمالي الطلبة في القطاعين الحكومي والخاص في العام الدراسي 2016/2015م بلغت 102 ذكرا لكل مائة أنثى مقارنة بنحو 105 لعام 2012/2011م، أما في مؤسسات القطاع الحكومي فتبلغ هذه النسبة نحو 94 ذكرا لكل مائة أنثى مقارنة بنحو 99 ذكر لكل مائة انثى لنفس فترة المقارنة. وعلى مستوى مستوى القطاع الخاص فقد بلغت النسبة 139ذكرا لكل مائة أنثى مقارنة بنحو 141 ذكر لكل مائة انثى في العام الدراسي 2012/2011م.

وعلى مستوى التوزيع الإقليمي لعدد الطلبة في مؤسسات التعليم المدرسي يلاحظ أن ثلاثة أرباع طلبة هذه المرحلة يتواجدون في المملكة العربية السعودية بواقع 7.3 مليون طالب وطالبة. وقد نما هذ العدد بمعدل سنوي بلغ 3.3 %عما كان عليه في العام الدراسي 2012/2011م، ويتوزع الطلبة بين مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص بواقع 88.4% في القطاع الحكومي مقابل 11.6% ضمن القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن نسبة طلبة التعليم المدرسي في المؤسسات التعليمية الخاصة في المملكة العربية السعودية لا يتجاوز 11.6% إلا أن الفجوة بين الجنسين فيها تبلغ مستويات عالية تصل إلى 180 ذكرا لكل مائة أنثى متجاوزة المتوسط الخليجي الذي بلغ 139 ذكرا لكل مائة أنثى كما ذكر سابقا. الجدول رقم 2 يوضح التوزيع النسبي لطلبة مرحلة التعليم المدرسي في دول المجلس وكذلك نسب النوع في كلا القطاعين.

جدول 2: التوزيع النسبي لطلبة التعليم المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2016/2015م

الدولة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي
	%	نسبة النوع	%	نسبة النوع	نسبة النوع
مجلس التعاون	% 80.0	94	% 20.0	139	102
الإمارات	% 28.0	89	%72.0	110	104
البحرين	% 67.8	98	% 32.2	116	104
السعودية	% 88.4	94	% 11.6	180	101
عُمان	% 91.0	102	% 9.0	141	105
قطر	% 42.4	92	% 57.6	115	105
الكويت	% 61.1	88	% 39.9	128	102

مرحلة التعليم العالي

ارتفع إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والكليات الحكومية والخاصة بدول مجلس التعاون إلى حوالي 1.785 مليون طالب وطالبة في العام الدراسي 2016/2015م، بمعدل نمو سنوي بلغ 6.1 % عن العام الدراسي 2012/2011م، وتشكل الإناث نحو 53.8 % منهم، كما أن 83.4 % منهم ملتحقون بالجامعات والكليات السعودية. ويتوزع طلاب المرحلة الجامعية بدول المجلس بواقع 85.0% ضمن المؤسسات التعليمية الحكومية مقابل 15.0% ضمن مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يعكس مدى إقبال الطلاب بدول المجلس على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية. وقد أشارت البيانات إلى أن هناك 568 طالب وطالبة ملتحقون بمؤسسات التعليم العالي الحكومية مقابل مائة طالب وطالبة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة على المستوى الكلي لدول مجلس التعاون، إلا أن هذا المعدل يتفاوت بين دولة وأخرى، حيث يرتفع بمعدلات قياسية ليصل إلى حوالي 1,578 و433 و324 طالب وطالبة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر على التوالي، وفي حدود 50 و20 طالب وطالبة في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على التوالي.[21] ويلاحظ بشكل عام إقبال الفتيات في دول مجلس التعاون - عدا المملكة العربية السعودية - على الالتحاق بالتعليم الجامعي أكثر من الذكور، حيث تصل نسبة النوع بين طلاب هذه المرحلة على المستوى الكلي إلى حوالي 95 طالبا لكل مائة طالبة، غير أن هذه النسبة تتفاوت بين دول المجلس كما يعكسها الجدول 3 أدناه. من ناحية أخرى يلاحظ إقبال الفتيات على الدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت، في حين تقبِل الفتيات للدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في سلطنة عُمان، وتتقارب نسبة النوع للقطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية. الجدول رقم 3 يوضح التوزيع النسبي لطلبة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بدول المجلس ونسبة النوع فيها.

جدول 3: التوزيع النسبي لطلبة التعليم الجامعي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس ونسبة النوع 2016/2015م

الدولة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي
	%	نسبة النوع	%	نسبة النوع	نسبة النوع
مجلس التعاون	% 85	87	% 15	82	95
الإمارات	% 33.3	36	% 66.7	98	72
البحرين	...	...	...	...	...
السعودية	% 94.0	92	%6.0	94	102
عُمان	% 16.8	82	% 82.2	52	61
قطر	%76.5	36	% 23.5	104	51
الكويت	%81.3	36	% 18.7	99	52

[21] بيانات مملكة البحرين غير متوفرة

طلبة البعثات الخارجية

بلغ إجمالي عدد طلبة البعثات الخارجية لدول المجلس في العام الدراسي 2016/2015م حوالي 186.4ألف طالب وطالبة [22] مسجلا إرتفاعا طفيفا بمعدل نمو سنوي بلغ 0.4 % عن العام الدراسي 2012/2011م. ويشكل الذكور النسبة الأكبر من مجموع المبتعثين بنسبة تصل إلى 72.1 % فيما تشكل الاناث نسبة 27.9%. وتتفاوت النسبة بين دول المجلس حيث تتجاوز المتوسط الخليجي في كل من دولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية، وتصل هذه النسبة إلى 63.1 % و61.1 % في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على التوالي. أما من حيث متوسط نسبة النوع على مستوى دول المجلس فتصل إلى 258 طالباً لكل مائة طالبة منخفضة عما كانت عليه في العام الدراسي 2012/2011م والتي بلغت 300طالب لكل مائة طالبة، وترتفع هذه النسبة لتبلغ أقصى مدى لها في دولة الكويت بواقع 319 طالبا لكل مائة طالبة في حين تصل إلى 269 و263 طالبا لكل مائة طالبة في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية على التوالي، بينما تنخفض إلى 171 و157 في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على التوالي.

الهيئة التدريسية

بلغ عدد المدرسين في جميع المراحل الدراسية في دول مجلس التعاون حوالي 810 آلاف مدرس في العام الدراسي 2016/2015م مقارنة بنحو 717.6 ألف مدرس في العام الدراسي 2012/2011م بمعدل نمو سنوي بلغ 2.3 %، ولا زالت المرأة تحتل نسبة الصدارة في مهنة التدريس حيث تمثل النساءحوالي 57.1 % من العاملين في حقل التدريس بجميع مراحله، ونتيجة لذلك تنخفض مساهمة الرجل في هذا المجال لتصل إلى 72 ذكرا لكل مائة أنثى. ونظرا لضخامة القطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية من حيث عدد المؤسسات التعليمية وعدد الطلاب مقارنة ببقية دول المجلس، فإن ذلك انعكس أيضا على عدد المدرسين، حيث يمثلون حوالي 73.1 % من مجموع عدد المدرسين في دول المجلس، وتصل الى 10.2 % في دولة الكويت و9.4 % في سلطنة عُمان وتصل إلى 3.6 % و2.7% في كل من دولة قطر ومملكة البحرين على التوالي، في حين لا تتجاوز 0.9 % في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مرحلة الطفولة المبكرة

بلغ عدد المدرسين في مرحلة الطفولة المبكرة في دول مجلس التعاون حوالي 19.1 ألف مدرس[23] في العام الدراسي 2016/2015م ، جل الهيئة التدريسية في هذه المرحلة تقريبا من النساء. وتتوزع أعداد مدرسات هذه المرحلة بنسب متفاوتة بين دول المجلس، حيث تصل إلى 46.6 % و22 %في دولة الكويت ودولة قطر، في حين تصل إلى 16.7 و14.7 % في سلطنة عُمان ومملكةالبحرين على التوالي. ويبلغ نصيب المعلمة من الطلاب في هذه المرحلة على المستوى الخليجي 14 طالب لكل معلمة، إلا أن هذا المؤشر يرتفع في سلطنة عُمان عن المتوسط الخليجي ليصل إلى حوالي 27 طالب لكل معلمة في حين لا يتجاوز 9 طلاب لكل معلمة في دولة الكويت و13 طالب في دولة قطر ومملكة البحرين.

[22] لا يشمل بيانات مملكة البحرين

[23] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية

مرحلة التعليم المدرسي

ارتفع عدد المدرسين في مرحلة التعليم المدرسي في دول مجلس التعاون بنسبة 2.6%بين العامين الدراسيين 2012/2011م و2016/2015م ليبلغ 695.2 ألف مدرسا. ونظرا لكون بعض دول المجلس تأخذ بنظام الحلقات الدراسية التي تكون فيها الحلقة الأولى مختلطة بين الطلاب من الجنسين، فإن أعضاء الهيئة التدريسية في هذه الحلقة هم من النساء لذا انعكس ذلك على التوزيع النسبي للمدرسين في مراحل التعليم المدرسي المختلفة، حيث تشير البيانات إلى أن 58.0 % من أعضاء الهيئة التدريسية في مرحلة التعليم المدرسي هم من النساء رغم أن أعداد الطلبة الذكور في هذه المرحلة يفوق أعداد الطالبات كما تم الاشارة إليه سابقا. ويتوزع أعضاء الهيئة التدريسية في هذه المرحلة بنسب متفاوتة بين دول المجلس، حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على نسبة 74.8 % تليها دولة الكويت و سلطنة عُمان بنسبة 10.2 % و 9.1 % على التوالي، في حين لا تتجاوز حصة دولة قطر و مملكة البحرين 3 % لكل منهما [24]. ويبلغ نصيب المعلم من الطلاب في هذه المرحلة على المستوى الكلي حوالي 13 طالب لكل معلم، إلا أن هذا المؤشر يتجاوز المتوسط الخليجي في المملكة العربية السعودية ليبلغ 14 طالب لكل معلم ويقل عنه في بقية دول المجلس مسجلا حوالي 11 طالبا في مملكة البحرين ودولة قطر و9 طلاب في سلطنة عُمان و8 طلاب في دولة الكويت.

مرحلة التعليم العالي

بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة في دول مجلس التعاون حوالي 95.9 ألف مدرس في العام الدراسي 2016/2015م محققا متوسط نمو سنوي بلغ 3 % منذ العام الدراسي 2012/2011م. يمثل المواطنون الخليجيون 28.3 % [25] من مجموع أعضاء هيئة التدريس. وتتفاوت دول المجلس من حيث نسبة المواطنين في هيئة التدريس الجامعي حيث تشير البيانات أن سلطنة عُمان حققت نسبة توطين عالية بلغت حوالي 56.7 % بينما بلغت في دولة الكويت ودولة قطر 14.0 % و11.3% على التوالي ولم تتجاوز 6.5 % في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما من حيث التوزيع النسبي النوعي على المستوى الكلي يشكل الرجال حوالي 55.8 % من أعضاء هيئة التدريس. ويتقارب هذا التوزيع بين دول المجلس حيث يتجاوز المتوسط الخليجي في دولة الكويت وسلطنة عُمان، ويشكل الرجال 84.2 %من أعضاء هيئة التدريس المواطنين في دولة الكويت بينما بلغت هذه النسبة 56.5 % في سلطنة عُمان، وتصل هذه النسبة إلى 42.6 % و38.8 % في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر على التوالي.

من جانب آخر تشير البيانات إلى أن 80.5 %من أعضاء هيئة التدريس على مستوى دول المجلس يعملون في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي. وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 93.2 %في المملكة العربية السعودية وتصل إلى 74.8 % في دولة الكويت، بينما تتراوح بين 35.3 % - 37.9 % في كل من دولة قطر وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. أما بالنسبة للمواطنين فتصل النسبة إلى 52.0 %[26] في الدول التي تتوفر لها بيانات، و تشير البيانات أن 89.3 % من الكويتين العاملين في السلك الأكاديمي يعملون بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، وكذلك الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تصل نسبة المواطنين في هذا المجال إلى 79.5 % وتنخفض هذه النسبة إلى 56.5 % في دولة قطر و 46.6 % في سلطنة عُمان.

---

[24] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة.

[25] لا تشمل بيانات البحرين والسعودية، نظرا لوجود بيانات المملكة العربية السعودية للعام الدراسي 2015/2014 فقد ارتفعت هذه نسبة إلى 52 %

[26] لا تشمل بيانات البحرين والسعودية، نظرا لوجود بيانات المملكة العربية السعودية للعام الدراسي 2015/2014 فقد ارتفعت هذه نسبة إلى 92 %

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا التعليم

قرارات المجلس الأعلى

حظيت قضايا التعليم بإهتمام المجلس الأعلى لمجلس التعاون فأصدر المجلس مجموعة من القرارات

- إقرار الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في الوفاء بإحتياجات التنمية لدول المجلس (مسقط، نوفمبر 1985م).
- معاملة طلاب دول المجلس في مراحل التعليم العام معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة (مسقط، نوفمبر 1985م).
- معاملة الشهادات والوثائق الدراسية الخاصة بمواطني دول المجلس والصادرة من أية مؤسسة تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة تلك الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها (مسقط، نوفمبر 1985م).
- السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية (مسقط، 1995م).
- دعم جامعة الخليج العربي حيث تم تخصيص كراسي في الجامعة بأسماء قادة دول المجلس وتمويل الدول الأعضاء لبعض البرامج العلمية والأكاديمية (الرياض، ديسمبر 1993م).
- انشاء الشبكة الخليجية لضمان الجودة في التعليم العالي بدول المجلس.
- اعتماد المعايير الاسترشادية الموحدة لمعادلة الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الأهلية بدول المجلس.
- تناول المجلس الأعلى موضوع التعليم في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002)، وأصدر قراراً تضمن عدداً من التوجهات حول التعليم في المجالات (تطوير المناهج، تطوير المعلم والارتقاء بمستواه من حيث الاعداد والتدريب، المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، التنظيم والإدارة، تكامل الموارد وتبادل الخبرات، تحسين النوعية وضبط الجودة.)

وثيقة التطوير الشامل للتعليم

تبنى المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (دولة الكويت، ديسمبر 2003) الوثيقة موجهاً اللجان الوزارية المختصة بتنفيذ ما ورد بها من مشاريع وبرامج والتي تتضمن:

- مشروع المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم.
- مشروع تمهين التعليم في دول المجلس: رؤية موحدة .
- مشروع الجودة النوعية لتطوير الأداء الإداري والتنظيمي لمؤسسات التعليم.
- مشروع الجامعة الإلكترونية والمدرسة الإلكترونية: إطار مرجعي لتحقيق التنسيق والتكامل في مجال التعليم الافتراضي .
- مشروع الارتقاء بالنواتج التعليمية.
- مشروع الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع.

الفصل الثالث: القوى العاملة

تمهيد

تحظى قضايا القوى العاملة وسوق العمل باهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ومراكز الأبحاث ودعم القرار. وتنبع هذه الأهمية من ما يتركه توفير فرص العمل من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية، وما يمكن أن يحققه من رخاء واستقرار على الفرد والمجتمع. وقد أفرد العالم هدفا خاصا من أهداف التنمية المستدامة يعنى بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق نظرا للترابط الوثيق بين هذا الجانبين.

وتشير بيانات منظمة العمل الدولية أن حجم القوى العاملة في العالم نما بمعدل 1.1 % خلال الفترة من 2012- 2016م حيث ارتفع هذه العدد من 3269.6 مليون نسمة إلى 3430.2 مليون نسمة، صاحبه نمو طفيف في معدل التشغيل بواقع 0.2% ليصل هذا المعدل إلى 94.5 %. وارتفع عدد المشتغلين بنسبة 1.2 % ليبلغ 3240.6 مليون عامل في عام 2016م موزعين على قطاعات العمل المختلفة، حيث يعمل 54.5 % من المشتغلين في وظائف مدفوعة الأجر بينما يعمل 42.3 % منهم ضمن نطاق الأعمال الهامشية[27] ، في حين لا يشكل أصحاب الأعمال أكثرمن 3.1 % من إجمالي المشتغلين. يعمل ما يقرب من 51 % من المشتغلين في قطاع الخدمات بينما يضم قطاع الزراعة حوالي 27% وقطاع الصناعة (22.5 %) من إجمالي المشتغلين.[28]

حجم السكان في سن العمل بدول المجلس

شهدت دول مجلس التعاون كغيرها من دول العالم نموا مضطردا في إجمالي عدد السكان في سن العمل والذي يعزى إلى النمو السكاني لأعداد المواطنين في هذه الفئة بالاضافة الى استمرار تدفق العمالة الوافدة لدول المجلس تلبية للاحتياجات الملحة لمواكبة متطلبات التنمية. فمن خلال بيانات عامي 2012م و2016م يتضح ارتفاع أعداد السكان في سن العمل من 28.2 مليون إلى 33.9 مليون[29] بمعدل نمو سنوي بلغ 4.6 %، وقد شكل المواطنون حوالي 48.9 % من السكان في هذا السن غير أن هذه النسبة تراجعت عما كانت عليه في عام 2012م بواقع 1.8 % وقد يكون هذا التراجع ناجما عن الارتفاع في معدلات الهجرة الوافدة لدول المجلس. وتتفاوت نسب المواطنين في سن العمل بين دول المجلس حيث ترتفع لتصل إلى حوالي 57.3 % في المملكة العربية السعودية وإلى حوالي 44 % و 39.7% في كل من سلطنة عُمان و مملكة البحرين وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي الربع في دولة الكويت ولا تتجاوز العُشر في دولة قطر[30].

أما من حيث التركيب النوعي فيلاحظ تطابق توزيع السكان في سن العمل حسب النوع في هذه الفئة مع التوزيع السائد لإجمالي السكان وذلك نظرا لأن هذه الشريحة تمثل الشريحة الأوسع في البناء الهرمي للسكان. وتشير البيانات إلى أن الذكور يستحوذون على الحصة الأكبر من توزيع السكان في هذه الفئة بمعدل يصل إلى حوالي 62.4 % مما يعني ارتفاع نسبة النوع بين هذه الفئة في المجتمع الخليجي لتصل إلى ما يقرب من 166 ذكرا لكل مأئة أنثى. وترتفع هذه النسبة لتبلغ أقصاها في دولة قطر التي يشكل الذكور

[27] العمالة التي تعمل لحسابها الخاص أو في الأعمال العائلية وغالبا ما تفتقر لمقومات العمل اللائق مثل توفرالضمان الاجتماعي أو وجود النقابات.

[28] International Labour Organization, World Employment and Social Outlook , https://www.ilo.org/global/publications/lang--en/index.htm

[29] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[30] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة.

فيها حوالي 80.1 % من حجم هذه الفئة من السكان في حين تصل إلى حوالي 69.5 % في سلطنة عُمان، و65.0 % و63.0 % في مملكة البحرين ودولة الكويت على التوالي، في حين تنخفض إلى 59.4 % في المملكة العربية السعودية. وكنتيجة مباشرة لهذا التوزيع النسبي بين الذكور والاناث ترتفع نسبة النوع بين هذه الفئة من السكان في دولة قطر ليصل عدد الذكو إلى أربعة أضعاف عدد الاناث، وتزداد هذه النسبة بمقدار الضعفين في سلطنة عُمان أما في مملكة البحرين ودولة الكويت فتصل إلى 188 و170 ذكرا لكل مائة أنثى، وهي جميعها متجاوزة المتوسط الخليجي عدا المملكة العربية السعودية التي تصل فيها إلى حوالي 146ذكرا لكل مائة أنثى.

أما دراسة التركيب النوعي بين المواطنين في هذه الفئة فتكشف أن نسبة الذكور بينهم تنخفض عن الاناث لتصل إلى حوالي 102ذكراً لكل مائة أنثى على مستوى دول المجلس، وتشير البيانات إلى نسبة النوع بين المواطنين في كل من دولة قطر ودولة الكويت تصل إلى 96 و97 ذكرا لكل مائة أنثى على التوالي وهي تقل عن المتوسط الخليجي المشار إليه بينما تقترب هذه النسبة من المتوسط الخليجي في بقية الدول.

ونظرا لأن الهجرة الوافدة لدول المجلس هي بغرض العمل، فإن بيانات التركيب النوعي بينهم تعكس بوضوح هذا الغرض. حيث يلاحظ أن ثلاثة أرباع الوافدين هم من الذكور. وترتفع هذه النسبة في جميع دول المجلس عن متوسط التكتل والذي يبلغ 73.8 % عدا في المملكة العربيةالسعودية ودولة الكويت الذي بلغت نسبتهما فيهما 71.3 % و67.4 % على التوالي، مما قد يكون له دلالات أخرى كاصطحاب العمّال لأسرهم أو ارتفاع عدد العاملين في المهن المنزلية والمهن ذات الطبيعة الاجتماعية كالتعليم والمهن الطبية والطبية المساعدة. وفي هذا الإطار تعكس البيانات تدني نسبة النوع بين الوافدين دون المتوسط الخليجي الذي يبلغ 282 ذكرا لكل مائة أنثى في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بينما ترتفع نسبة الذكور بحوالي ثلاثة أضعاف نسبة الاناث في البحرين. غير أن الملفت للنظر ارتفاع أعداد الذكور في كل من سلطنة عُمان ودولة قطر على التوالي لتتجاوز خمسة أضعاف وأربعة أضعاف عدد الإناث فيهما.

حجم قوة العمل بدول المجلس

تشير الإحصاءات إلى نمو قوة العمل بدول المجلس بواقع 5.6 % بين عامي 2012-2016م، حيث بلغ حجمها عام 2016م حوالي 20.7 مليون نسمة، شكل المواطنون ما نسبته 30.8 %[31]. ويغلب على قوة العمل في دول مجلس التعاون أنها قوة ذكورية تبلغ نسبة الذكور فيها حوالي 74.1% و تتجاوز نسبة النوع فيها خمسة أضعاف لعدد الذكور لكل مائة أنثى [32] .غير أن نسب الذكور تتفاوت بين دول المجلس، فتصل هذه النسبة في دولة قطر لتبلغ حوالي 86.7 % وفي المملكة العربية السعودية 85.2 % بينما تصل إلى 79.0% و 72.3% في مملكة لبحرين ودولة الكويت على التوالي.[33]

وعلى عكس التوزيع النسبي لإجمالي السكان في دول المجلس الذي يشكل فيه المواطنون الأكثرية، تعكس بيانات العمل أن المواطنين النشطين إقتصاديا لا يزالون يشكلون الأقلية في قطاع العمل الخليجي. فمن خلال تتبع البيانات المتوفرة لدى بعض دول المجلس

[31] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[32] المعدل لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان

[33] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان

حول التوزيع النسبي للمشاركة في قوة العمل يتبين أن قيمة هذا التوزيع ظلت ثابتة تقريبا في جميع هذه الدول بين عامي 2012 و2016م، والتي تعكس أيضا ظاهرة مشتركة بين دول المجلس وهي ارتفاع مساهمة الوافدين في قوة العمل التي تصل الى 56.4 % في المملكة العربية السعودية، و73.6 % في مملكة البحرين، و85.1 % في دولة الكويت في حين يبلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له في دولة قطر بنسبة 95.0 %.[34]

تبقى نسبة قوة العمل المواطنة بدول المجلس متواضعةمقارنة باجمالي قوة العمل الإجمالية، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركة الذكور 23.4 % في حين لا تتعدى هذه النسبة 7.4% للاناث. الشكل البياني رقم 6 يوضح التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل الاجمالية حسب النوع[35].

شكل 6: التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل الاجمالية حسب النوع ،2016م

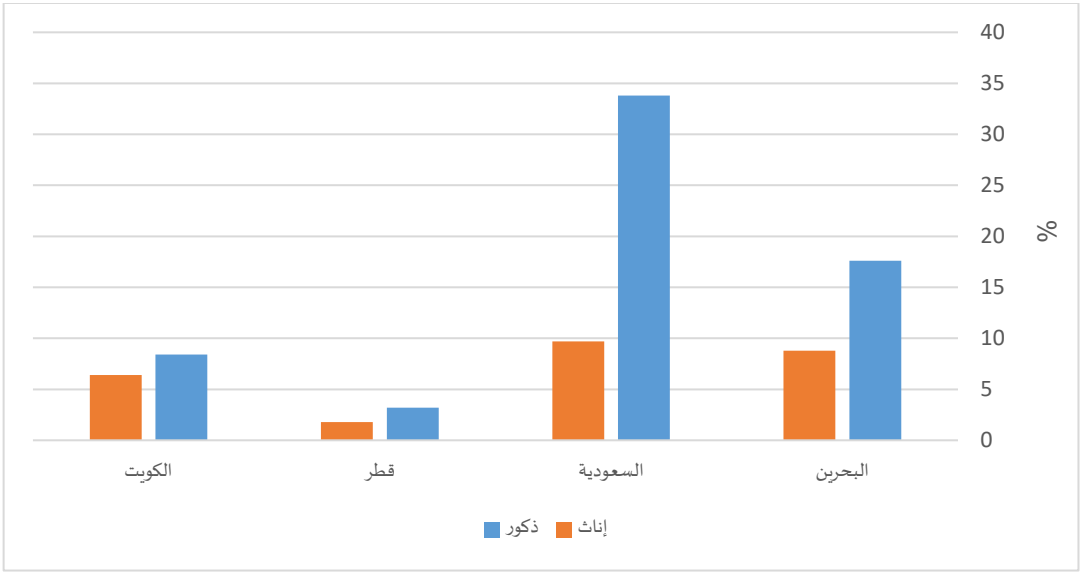

ملاحظة : بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان غير متوفرة

أما من حيث توزيع قوة العمل المواطنة حسب النوع الاجتماعي، فتمثل نسبة الذكور نحو 75.9% مقارنة بنسبة 24.1% من الاناث. في حين يتوزع الوافدون في قوة العمل الوافدة بواقع 87.3 % للذكور و12.7 % للإناث وعلى مستوى دول المجلس تتفاوت النسبة من دولة لأخرى كما يعكسه الشكلان البيانيان 7 و8 لاحقاً.

[34] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان غير متوفرة ، بيانات البحرين لا تشتمل على المتعطلين عن العمل

[35] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان

شكل 7: التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل حسب النوع ، 2016م

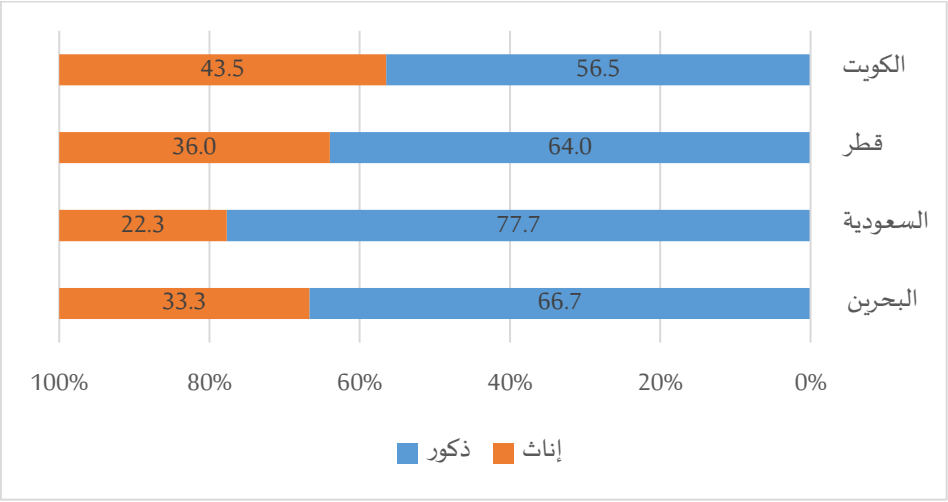

ملاحظة: بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان غير متوفرة

شكل 8: التوزيع النسبي للو افدين في قوة العمل حسب النوع، 2016م

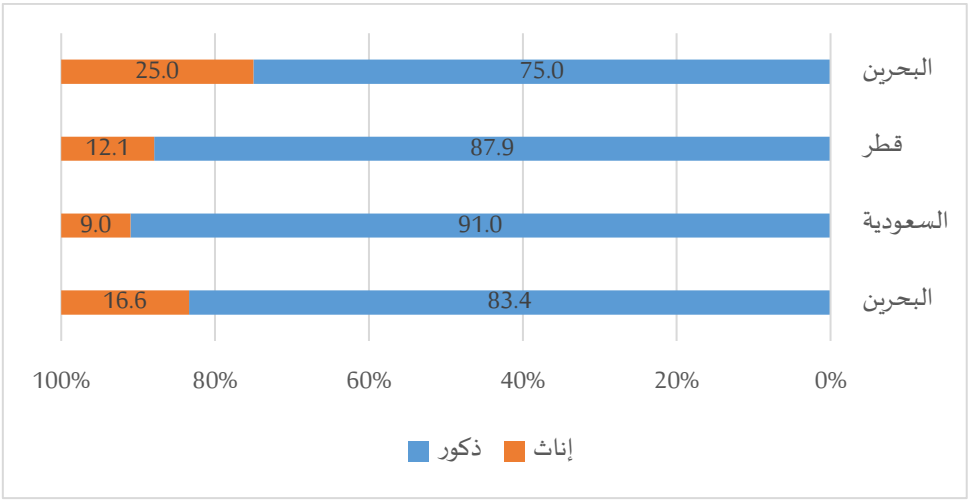

ملاحظة : بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان غير متوفرة

المشتغلون في دول مجلس التعاون

تشير إحصاءات المشتغلين بدول المجلس إلى إرتفاع أعدادهم خلال الفترة من 2012 -2016م من حوالي 15.8 مليون مشتغل بمختلف القطاعات إلى حوالي 19.9 مليون[36] مشتغل بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.7 % ، شكل المواطنون نحو 30.7% منهم فقط . أما من حيث التركيب النوعي للمشتغلين فهو متطابق مع التركيب النوعي لقوة العمل حيث يشكل الذكور 78.3% من إجمالي المشتغلين، في حين تصل نسبة النوع بينهم إلى 535 ذكرا لكل مائة أنثى. وتتشابه دول المجلس في خصائص التوزيع العام للمشتغلين من حيث الجنسية والنوع الاجتماعي، غير أنها تتفاوت من حيث درجة هذا التوزيع على مستوى كل دولة. فمن حيث حصة مساهمة

[36] تبدو أعداد المشتغلين أكبر من قوة العمل بدول المجلس وهذا يعود إلى تضمين بيانات سلطنة عُمان في حين ظلت بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير مضمنة

المواطنين في اجمالي عدد المشتغلين يتضح أن هذه النسبة لا تتجاوز 4.9 % في دولة قطر في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 14.4% و19.1 % و25.6 % تقريبا في كل من دولة الكويت وسلطنة عُمان ومملكة البحرين على التوالي، بينما تسجل المملكة العربية السعودية النسبة الأعلى للمشتغلين المواطنين من إجمالي حجم المشتغلين والتي تصل إلى حوالي 40.6 %.

أما من حيث التوزيع النوعي للمشتغلين يتضح أن الإناث يشكلن 14.6 % من اجمالي المشتغلين. في حين أن نسبة المواطنات لا تتجاوز 6.2 % من اجمالي حجم المشتغلين وحوالي 20.1% من المشتغلين المواطنين. الشكل البياني رقم 9 يعكس توزيع نسبة النساء المواطنات من حجم المشتغلين والمشتغلين المواطنين واجمالي المشتغلات في دول المجلس.

شكل 9: نسبة النساء المواطنات في حجم المشتغلين 2016م

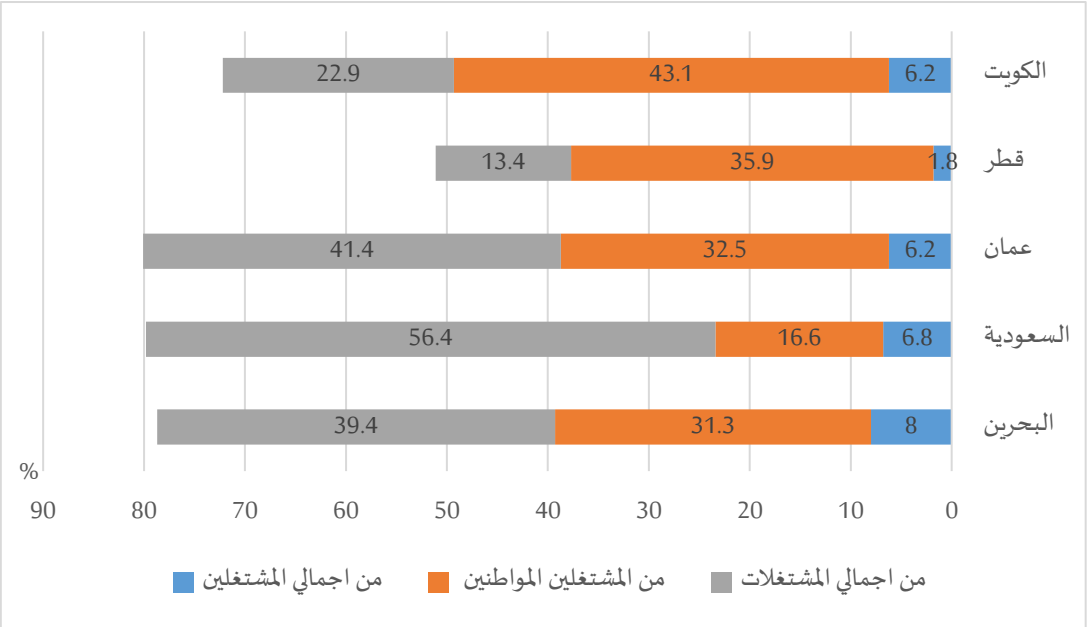

المشتغلون حسب المستوى التعليمي

تشير بيانات المشتغلين بدول المجلس حسب المستوى التعليمي، إلى ارتفاع عدد القوى العاملة غير الماهرة، وقد يكون لهذا الوضع ما يبرره من حيث ارتفاع أعداد القوى العاملة الوافدة في القطاعات التي لا تتطلب مؤهلات علمية عالية، وكذلك قد يعود لطبيعة الاقتصاد التقليدي في دول المجلس الذي قد لا يتطلب عمالة ذات مستويات مهارية مرتفعة. فمن خلال تتبع البيانات يتضح أن حوالي 61.7 % من اجمالي المشتغلين في دول المجلس هم في المستوى التعليمي الثانوي أوما يعادله وما دون هذا المستوى في حين يشكل حملة المؤهلات الجامعية حوالي 17.8 % وأقل من 2.0 % من حملة المؤهلات العليا في المقابل لا زالت نسبة الأميين والأشخاص الذين يجيدون القراءة والكتابة فقط مرتفعة حيث تصل إلى حوالي 12.0 % تقريبا.

شكل 10: التوزيع النسبي لاجمالي المشتغلين حسب المستوى التعليمي 2016م

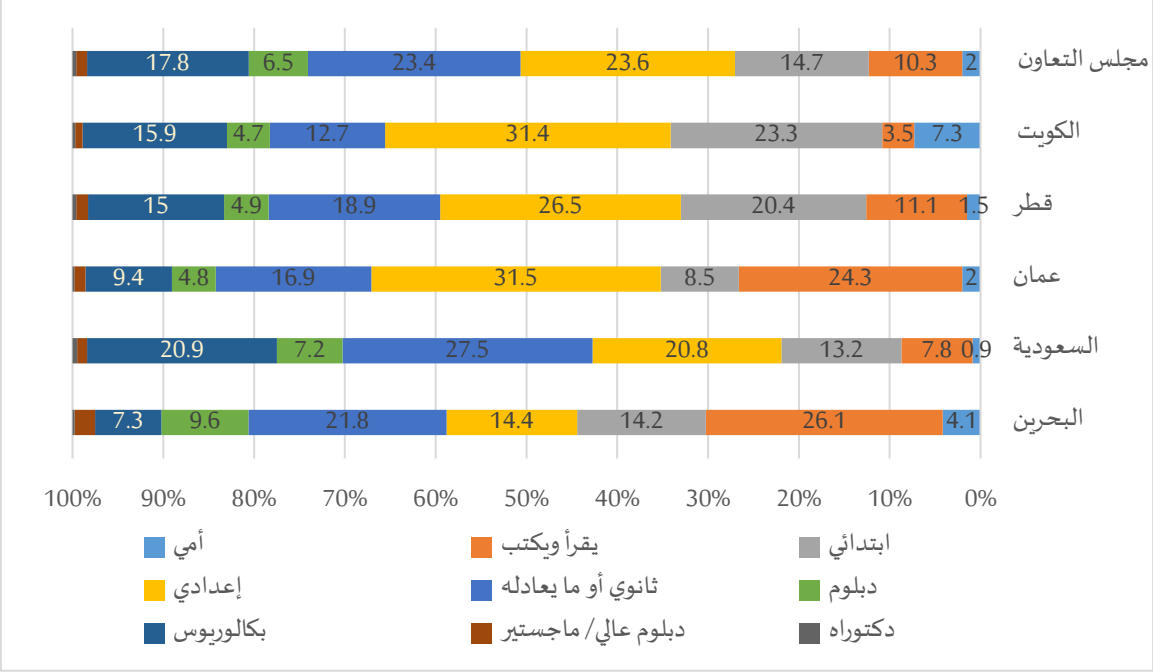

المشتغلون المواطنون

تشير البيانات إلى أن إجمالي المشتغلين المواطنين يتوزعون حسب المؤهل العلمي بواقع 36.9 % لحملة مؤهل الثانوية وما يعادلها و30.3% لحملة مؤهل البكالوريوس. لكن التوزيع النوعي لحملة كل مؤهل من هذين المؤهلين يختلف بين الذكور والإناث حيث ترتفع نسبة الذكور لتصل إلى 42.3 % بينما تنخفض نسبة الاناث إلى 15.5 % من حملة مؤهل الثانوية وما يعادلها. في حين أن 57.8% من المواطنات المشتغلات يحملنّ مؤهل البكالوريوس ولا تتجاوز هذه النسبة بين الذكور 23.3%. ومن خلال تحليل بيانات المشتغلين حسب المستوى التعليمي يتضح أن نسبة الأميين ومن يجيدون القراءة والكتابة بين المواطنين تنخفض إلى حوالي 3.6 % وهي بين النساء أقل من ذلك تصل إلى 2.4 %.

على الرغم من التفاوت في التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي من دولة لأخرى إلا أن لهذا التوزيع سمات مشتركة بين جميع هذه الدول. حيث تشير البيانات إلى أن أغلبية المشتغلين هم ممن يحملون مؤهل الثانوية أو ما يعادلها والبكالوريوس في حين أن هناك تدني في نسب حملة الشهادات العليا وكذلك المشتغلين غير المؤهلين علميا وهو ما يعكسه الشكل رقم 11.

شكل 11: التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب المستوى التعليمي 2016م

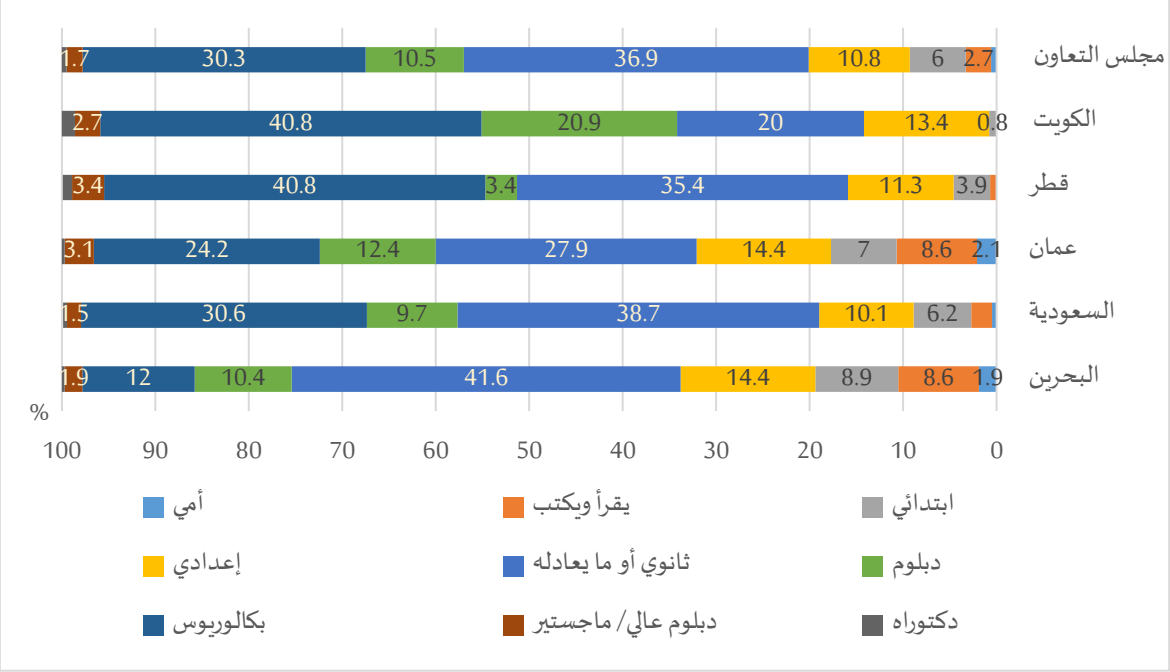

المشتغلون الوافدون

بالنظر في بيانات المشتغلين الوافدين حسب المستوى التعليمي، يتبين أن 81.5 % منهم من حملة المؤهلات العلمية الثانوية وما دون، مما يعني أن أغلبيه العمالة الوافدة بدول المجلس هي عمالة محدودة المهارة حسب الدليل الدولي للتصنيف والتوصيف المهني ISCO-08. من ناحية اخرى ترتفع نسب المشتغلين من العمالة الوافدة في المستويات التعليمية الدنيا (أمي، يقرأ ويكتب) إلى حوالي 16 %. يتطابق هذا التوزيع إلى حد كبير بين الذكور والإناث الوافدين.

ومن حيث توزيع المشتغلين الوافدين بين دول المجلس يتضح ان حوالي 37.0 % من هذه العمالة في مملكة البحرين في المستويات الدنيا للتعليم (أمي، يقرأ ويكتب)، وترتفع هذه النسبة أيضا في سلطنة عُمان لتصل إلى حوالي 30.0%. أما في المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت فإن المشتغلين يتركزون في المستويات التعليمية الاعدادية فما دون، حيث يشكلون حوالي نصف اجمالي المشتغلين في المملكة العربية السعودية وثلاثة أرباعهم في دولة الكويت، بينما تصل هذه النسبة إلى حوالي 62 % في دولة قطر. وهذا التوزيع لا يختلف كثيرا بين دول المجلس وهو ما يعكسه الشكل البياني رقم 12.

شكل 12: التوزيع النسبي للمشتغلين الو افدين حسب المستوى التعليمي 2016م

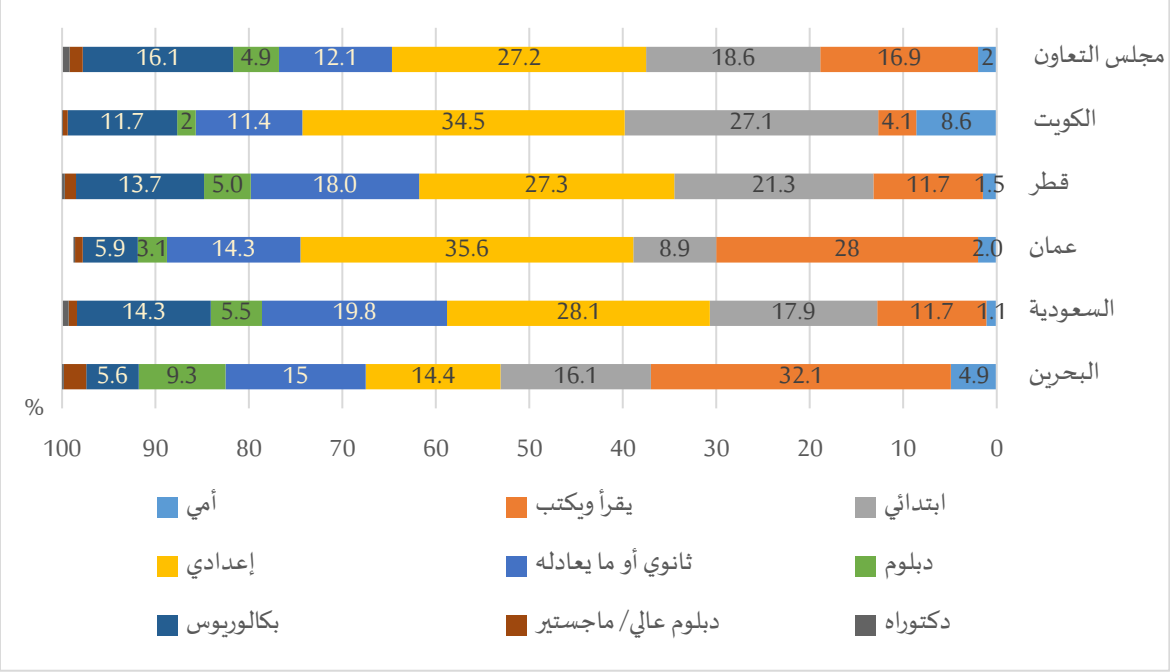

المشتغلون حسب القطاع

يعتبر القطاعان الحكومي والخاص هما القطاعين الأساسيين لاستيعاب القوى العاملة في دول المجلس مع مساهمة طفيفة للتوظيف الذاتي تكاد لا تذكر. ويتوزع إجمالي المشتغلين بدول المجلس على القطاع العام والقطاع الخاص بواقع 24.4% في القطاع الحكومي و75.6 % في القطاع الخاص. وترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة نظرا لكون أغلبية العمالة الوافدة تعمل في أنشطة اقتصادية ضمن القطاع الخاص كالانشاءات والخدمات والتجارة الداخلية. حيث يوظف القطاع الخاص الخليجي في المتوسط 310 عامل مقابل كل مائة في القطاع الحكومي. وترتفع هذه المساهمة في التوظيف لتبلغ مداها في القطاع الخاص العماني الذي يوظف حوالي 866 عاملا مقابل كل مائة عامل في القطاع الحكومي، وفي دولة قطر تبلغ هذه المساهمة حوالي 679 عاملا بينما تصل إلى 453 عاملا و415 عاملا في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت على التوالي، في حين تسجل المملكة العربية السعودية أقل معدل مساهمة بواقع 231 عامل. الشكل البياني رقم 13 يوضح التوزيع النسبي لإجمالي المشتغلين في القطاعين الحكومي والخاص.

شكل 13: التوزيع النسبي لإجمالي المشتغلين حسب القطاع 2016م

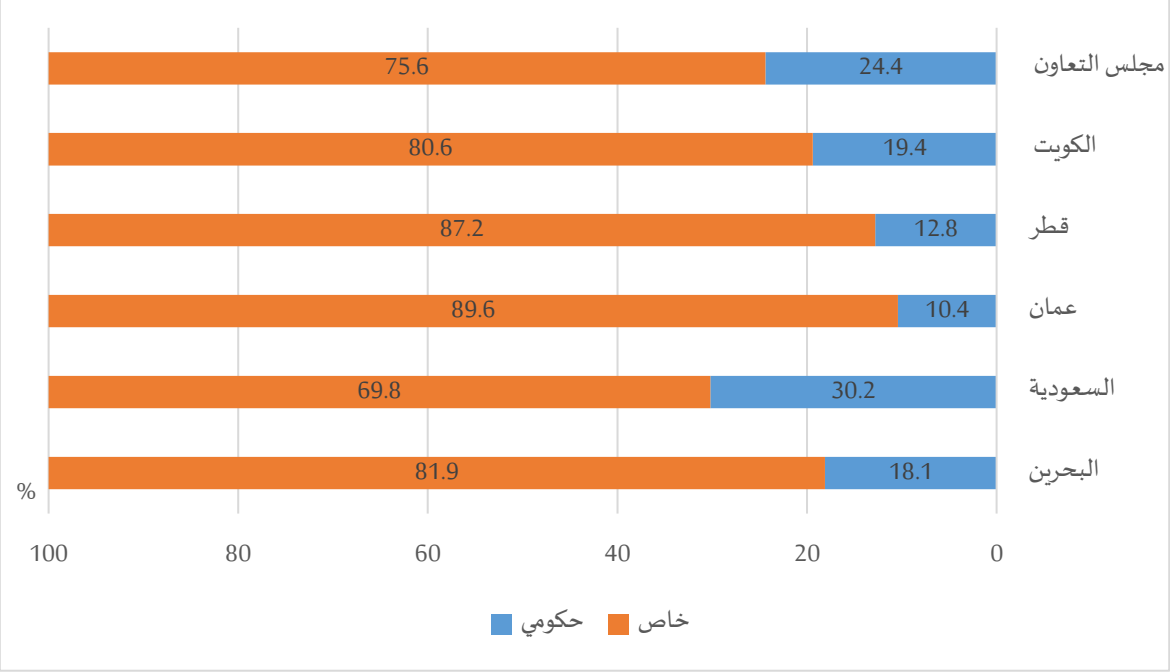

المشتغلون المواطنون في القطاع الحكومي

لا يزال القطاع الحكومي الموظف الرئيسي للمواطنين في دول المجلس. حيث يعمل في هذا القطاع حوالي 68.7 % من إجمالي المشتغلين المواطنين[37]. ويتضح من البيانات المتوفرة أن متوسط التوظيف في القطاع الحكومي يبلغ 219 عامل لكل مائة عامل في القطاع الخاص، وتزيد هذه النسبة بمقدار 2.3 ضعف في المملكة العربية السعودية وبمقدار 2.6 ضعف في دولة قطر، بينما تبلغ مداها في دولة الكويت التي تزيد بمقدار 8.9 ضعف. في حين تقل هذه النسبة في مملكة البحرين وسلطنة عُمان عن المتوسط الخليجي حيث يوظف القطاع الحكومي في هذين البلدين إلى حوالي 90 و84 عاملا مواطنا لكل مائة عامل في القطاع الخاص على التوالي.

[37] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل 14: التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب القطاع 2016م

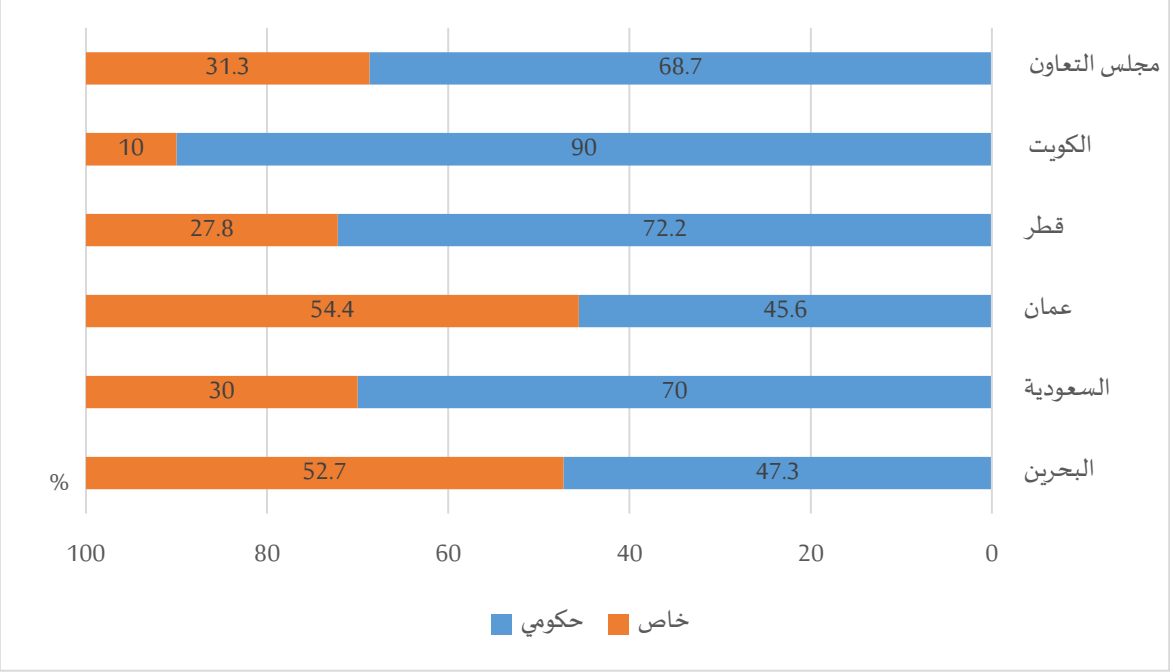

المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي

تشير بيانات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي إلى تفاوت ملحوظ في توزيع المشتغلين على هذه الأنشطة، حيث يلاحظ تركز المشتغلين في بعض المهن بأعداد كبيرة مع مساهمة بسيطة في قطاعات أخرى، وهذا التوزيع يعود لاعتبارات كثيرة منها مدى أهمية القطاع ومدى حاجة الناس إليه ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للبلد وغيرها من الاعتبارات. من ناحية أخرى يبرز هذا التوزيع أيضا التفاوت الكبير بين المواطنين والوافدين في نوعية الانشطة الاقتصادية التي يتوجهون للعمل فيها. فتعكس البيانات أن توجه مواطني دول المجلس للعمل يتركز للعمل في قطاعي الإدارة العامة والدفاع وقطاع التعليم والانشطة المتصلة بها، حيث يستوعبان نحو 35.1 % و21.0% من إجمالي المشتغلين المواطنيين على التوالي، أي أن 56.1 % من مواطني دول المجلس يعملون في هذين القطاعين فقط.[38] غير أن بعض دول المجلس تتجاوز هذا المتوسط ففي دولة الكويت مثلا يعمل في هذين القطاعين حوالي 79.5 % و في كل من دولة قطر و دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يعمل بهما حوالي 62.9% و 61.5% و 59.7 % على التوالي، في حين تبدو أقل حدة في مملكة البحرين لتبلغ 41.1 % مع توجه المواطنين نحو بعض القطاعات التي تميل إلى طبيعة القطاع الخاص مثل تجارة الجملة والتجزئة 13.2% و الصناعات التحويلية 10.8%.[39]

أما الوافدون فيتوزعون على أربعة قطاعات رئيسة التي تضم حوالي 66.6% منهم. يأتي قطاع التشييد في مقدمة هذه القطاعات بواقع 28.2% يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة 16.2% ثم قطاع أنشطة الأسر المعيشية بنسبة 11.4%وقطاع الصناعات

[38] لا تشمل المشتغلين في دولة الإمارات العربية المتحدة

[39] بيانات سلطنة عُمان غير متوفرة

التحويلية بنسبة 10.8 %. ويتطابق هذا التوزيع مع التوزيع في كل دولة على حدة إلى حد كبير. الشكلين رقم 15 و16 يوضحان توزيع المشتغلين المواطنين والوافدين على قطاعات الأنشطة الإقتصادي.

شكل 15: التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب النشاط الاقتصادي 2016م

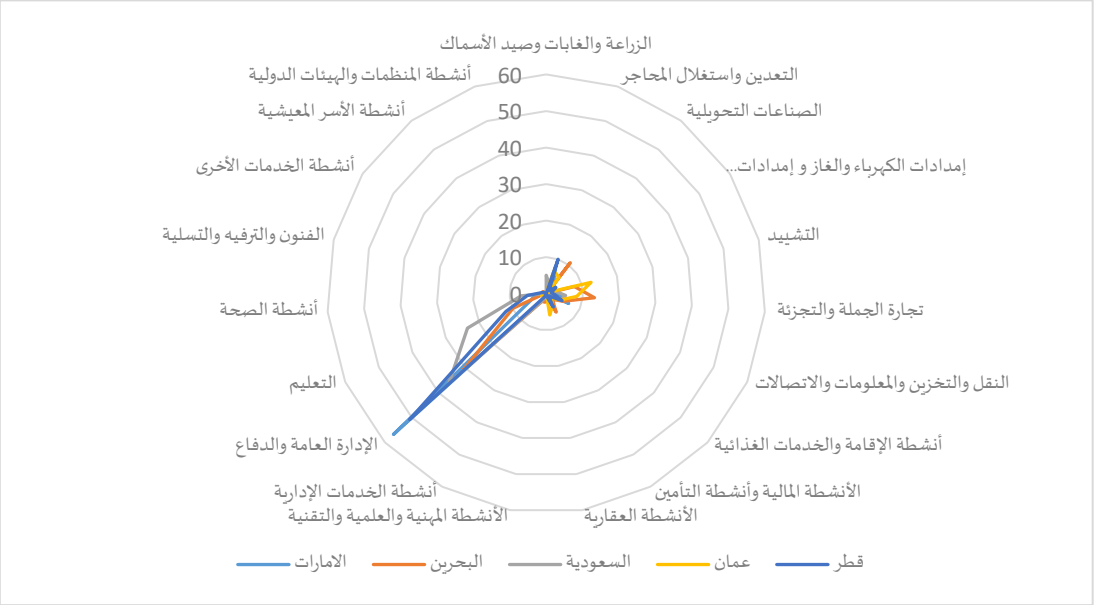

شكل 16: التوزيع النسبي للمشتغلين الو افدين حسب النشاط الاقتصادي 2016م

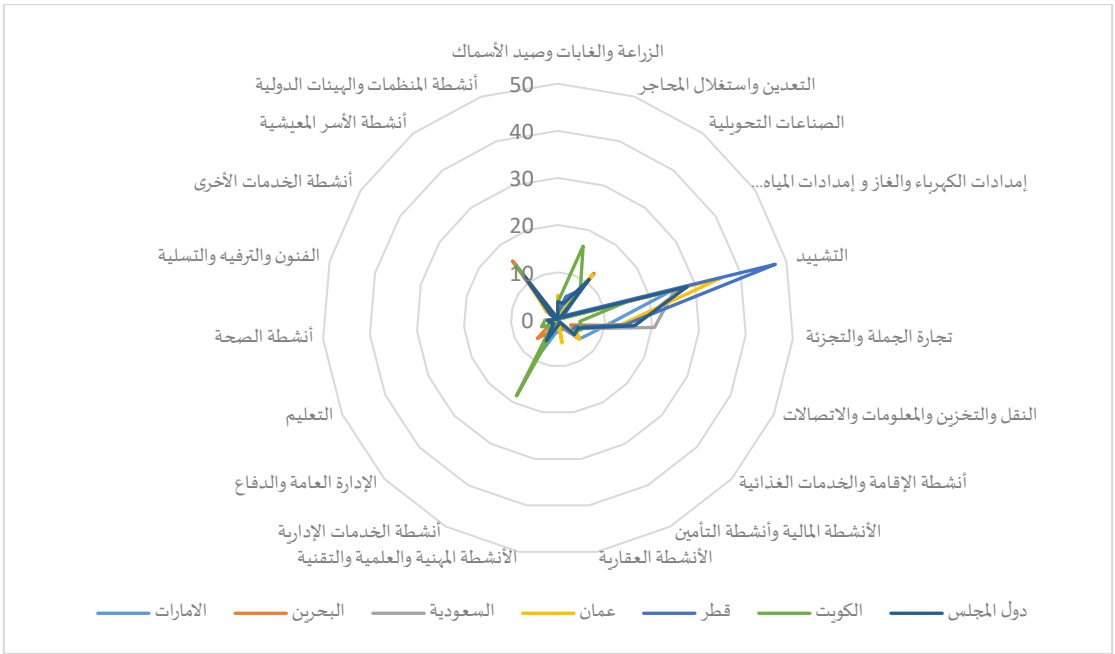

توزيع المتعطلين عن العمل حسب العمر

تشير بيانات المواطنين الباحثين عن عمل بدول مجلس التعاون إلى أن هذه الظاهرة تنتشر في أوساط الشباب ضمن الفئة العمرية 20-34 سنة، حيث أن 90.3 % من اجمالي الباحثين عن عمل هم من هذه الفئة العمرية. كما تشكل الإناث النسبة الأعلى بين الباحثين عن عمل حيث يشكلن حوالي 63.3 % منهم.[40]وهذا التوزيع تتشابه فيه جميع دول المجلس ولكن بنسب متفاوتة. ففي البحرين مثلا يصل معدل بطالة الإناث إلى 82.5 % أما في دولة قطر و المملكة العربية السعودية فيبلغ 69.2 % و 63.4% على التوالي في حين تتساوى معدلات الباحثين عن عمل بين الذكور والإناث في دولة الكويت لتبلغ حوالي 50 % لكل منهما.[41]

غير أن الملفت للانتباه في تحليل بيانات الباحثين عن عمل في ثلاث من دول المجلس (المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت) هو وجود حوالي 10.7% من الباحثين عن عمل من غير المواطنين الذين يفترض أن وجودهم في هذه الدول مرتبط بعقود عمل وفرص وظيفية قائمة. وعلى الرغم من ضآلة عدد الباحثين عن عمل من غير المواطنين في هذه الدول إلا أن معدلاتهم ترتفع في بعض هذه الدول لتصل إلى حوالي 87.6 % في دولة قطر و64% في دولة الكويت من إجمالي الباحثين عن عمل، بينما لا تتجاوز معدلاتهم 8 %من إجمالي الباحثين عن عمل في المملكة العربية السعودية. الشكل رقم 11 يوضح توزيع إجمالي الباحثين عن عمل حسب فئات السن في دول المجلس.

شكل 17المتعطلون في دول مجلس التعاون حسب العمر 2016م

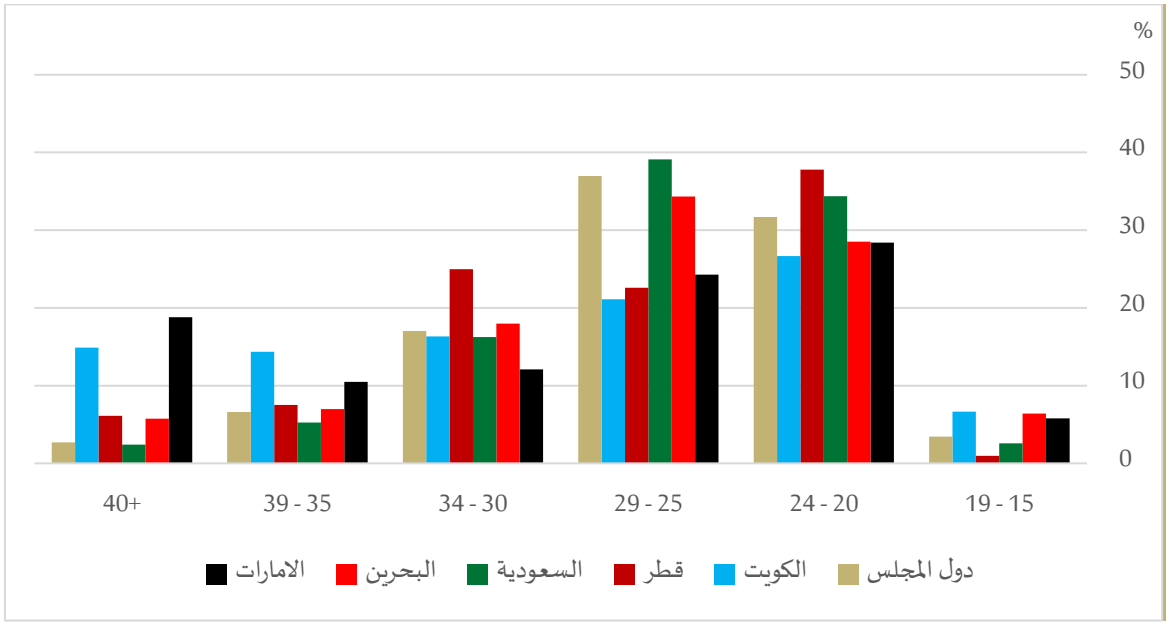

[40] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان

[41] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان

توزيع المتعطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي

يشير توزيع الباحثين عن عمل بين مواطني دول مجلس التعاون[42] حسب المستوى التعليمي إلى ارتفاع نسبهم بين اصحاب المؤهلات الجامعية لتصل إلى حوالي 57.1% وحوالي 26.5 % من حملة شهادة الثانوية العامة وما يعادلها، وقد يعود ارتفاع هذه النسبة بين أصحاب الشهادات الجامعية إلى ضعف الموائمة بين التخصصات العلمية ومتطلبات سوق العمل، وتتقارب بين كل من الذكور والاناث ، وغالبا ما تتجه الطالبات نحو التخصصات النظرية والعلوم الانسانية التي تعاني من المنافسة في سوق العمل. ولا تختلف دول المجلس من حيث توزيع المتعطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي، ففي جميع الدول التي تتوفر لها بيانات يلاحظ ارتفاع نسب البحث عن عمل بين حملة شهادات البكالوريوس، حيث تبلغ هذه النسب في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية تقريبا 58.1 % و57.5 % على التوالي أما في دولة الكويت ودولة قطر فتبلغ 41.2 % و30.8 % على التوالي.

أما نسب الباحثين عن عمل بين الوافدين حسب المستوى التعليمي فتشير إلى تركزهم في ثلاثة مستويات تعليمية. يأتي حملة شهادة الثانوية وما يعادلها في المقدمة بواقع 31.4 %، يليها حملة مؤهل البكالوريوس بحوالي 31.0 % وحملة الشهادة الاعدادية بمعدل 18.2 %. وينطبق هذا التوزيع أيضا على الدول التي لديها بيانات حول الباحثين عن عمل، ففي دولة قطر مثلا ترتفع النسبة في هذه المستويات التعليمية الثلاث إلى 87.9% أما في المملكة العربية السعودية فتبلغ 77.6 % وفي دولة الكويت 62.5 % من إجمالي الوافدين الباحثين عن عمل.

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا العمل

اتخذت دول المجلس عبر العمل الخليجي المشترك عدداً من التدابير والسياسات لمعالجة القضايا المرتبة بالعمل والقوى العاملةسواءاً كان على مستوى قرارات المجلس الأعلى أو اللجان الوزارية واستراتيجيات واتفاقيات العمل المعتمدة والتي يمكن تلخيصها في الآتي: -

قرارات المجلس الأعلى

- قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة (الرياض، ديسمبر 1993) الخاص بالمساواة بين مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي، وصدور قرارات تنفيذية على مستوى الدول لتطبيق القرار.
- أكد المجلس الاعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002) على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الاهلية وازالة القيود التي تمنع من ذلك.
- قرار المجلس الاعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر 2000) بالموافقة على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في الخدمة المدنية في أي دولة عضو معاملة مواطني الدولة مقر العمل اثناء الخدمة.
- قرار المجلس الاعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وإزالة القيود التي تمنع من ذلك.

[42] لا يشمل دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان

- قرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (المنامة، ديسمبر 1994م) المتضمن توجيه الأجهزة والإدارات والمؤسسات والهيئات في القطاعين العام والخاص بإتخاذ الإجراءات التنفيذية للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة المواطنة محلها .
- سعياً لتحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل بدول المجلس، اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة (أبوظبي، ديسمبر 1998م) وثيقة الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون.
- أقرّ المجلس الأعلى في دورته العشرين (الرياض، نوفمبر 1999م) تشكيل لجنة مشتركة لدراسة العمالة الوافدة والتركيبة السكانية بدول مجلس التعاون، والتي توصلت إلى مجموعة من الآليات والإجراءات التنفيذية من بينها قيام كل دولة بوضع نسب تمثل الحد الأقصى المسموح به لنسبة غير المواطنين إلى مجموع السكان وإلى مجموع قوة العمل، والتأكيد على تفعيل برامج سياسات الإحلال في كل دولة، ورفع تكلفة العمالة الوافدة إلى الحد الذي يجعل توظيفها غير مجد لصاحب العمل. ووافق المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر 2000م) على تبني ما توصلت إليه اللجنة من آليات وإجراءات تنفيذية.

وثيقة الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون، 1998م

يناقش الإطار العام للاستراتيجية في محوره الخامس أهداف القوى العاملة والتي تضمنت الآتي: -

1. زيادة نسبة العمالة الوطنية بسوق العمل عبر مساري توفير المزيد من فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص وإصلاح الخلل في أسواق العمل بما يؤدي إلى التوازن في التوظيف بين القطاعين الحكومي والخاص، ورفع القدرات المهنية للعمالة الوطنية للمنافسة في سوق العمل.
2. التوظيف المنتج والمجزي لقوة العمل الوطنية في كافة قطاعات العمل من خلال تحسين وتطوير أنظمة توظيف وأجور العمالة الوطنية، ربط الحوافز الوظيفية بمعدلات الانتاج، إيجاد البناء المؤسسي الملائم للعناية بشؤون العمالة الوطني.
3. تحسين بيئة وظروف العمل في القطاعاتغير الحكومية بما يعزز فرص المنافسة لصالح العمالة الوطنية من خلال تحديث وتطوير نظم وتشريعات العمل، ورفع المستوى التقني بالقطاع الخاص.
4. تسهيا انتقال وتوظيف القوى العاملة الوطنية بين دول المجلس من خلال توحيد أنظمة وقوانين العمل بدول المجلس فيما يتعلق بحقوق والتزامات العمالة الوطنية.

استراتيجية التنمية الشاملة

تناولت الاستراتيجية قضايا السكان والقوى العاملة في فصلها السابع وهي تهدف إلى تحقيق المعالجة الشاملة لقضايا السكان والموارد البشرية وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية وتركيبة القوى العاملة في دول المجلس بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي ويكفل الاستخدام الكامل لقوة العمل الوطنية ويرتقي بإنتاجية المواطن في دول المجلس على مستوى المنافسة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تبني المسارات التالية:

1. تبني دول المجلس سياسات سكانية صريحة تعالج القضايا السكانية لجميع فئات المجتمع وتلبي احتياجاتهم في المجالات التنموية المختلفة كالصحة والتعليم والعمل.

2. تبني المنهجيات الحديثة والمناسبة لتطوير وإدارة الموارد البشرية والارتقاء بكفاءتها الإنتاجية.
3. الاستمرار في تبني برامج إحلال العمالة الوطنية وتفعيل هذه البرامج في كافة دول المجلس أخذا في الاعتبار القدرة الإنتاجية وكفاءة الأداء.
4. زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل.
5. إعادة هيكلة نظم ومفاهيم المؤسسات التعليمية والتدريبية بما يلبي احتياجات الأنشطة التنموية من العمالة الوطنية بمختلف مهاراتها.
6. غرس قيم الاعتماد على الذات لدى مواطني دول المجلس لدخول سوق العمل.
7. تبني سياسات وبرامج كفيلة بتشجيع القطاع الخاص على تشغيل العمالة الوطنية وتحفيزها على العمل في القطاع الخاص.
8. إيجاد مناخ الاستثمار المتكامل الذي يضمن لمواطني دول المجلس ومؤسساته الفرص الملائمة لتحقيق مبادراته ومشروعاته لدى أي من الدول الأعضاء.

الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، 2002م

تناولت الاتفاقية الاقتصادية قضايا العمل والقوى العاملة ضمن مادتين مستقلتين هما: -

المادة السادسة عشرة: توطين القوى العاملة

- تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التي تعترضانتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.

المادة السابعة عشرة: زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها

- تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسة فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية، وتتبنى برامج فعالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية وإنشاء برامج التدريبعلى رأس العمل والمساهمة في تمويلها وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة.
- تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمةلترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة.

الفصل الرابع: البيئة والمياه

تمهيد

تعد الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية التي تستند عليها عملية التنمية في مختلف الدول، نظرا لكونها المصدر الأساسي للاستخدامات في مختلف الأنشطة المرتبطة بجوانب الحياة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وهذه الجوانب في حد ذاتها تشكل الأبعاد الأساسية لعملية التنمية المستدامة. ونظرا للاستخدامات المتعددة للمياه فقد برزت العديد من التحديات التي تواجه الدول في هذا الشأن كشح الأمطار وقلة معدلات هطولها، وتراجع منسوب مخزون المياه الجوفية وتلوثها، وضعف معدلات الحصول على المياه الآمنة وغيرها من التحديات المرتبطة بالموارد المائية. وقد ظهر إثر ذلك ما يعرف بمصطلح " الأمن المائي " والذي يأخذ بعدين أساسيين هما البعد السياسي المتمثل في أثر النزعات السياسية على مصادر المياه العابرة للحدود كالأنهار، أما البعد الآخر فهو البعد الأمني المتمثل في تأثر المخزون الاحتياطي من المياه القائم على عمليات تحلية مياه البحار بالظروف التقنية أو الطبيعية أو السياسية التي تحد من قدرة الدولة في تلبية احتياجات سكانها من المياه. وهذا ما يمكن أن تعاني منه دول المجلس كون أن مياه التحلية تعتبر المصدر الرئيس في كثير منها.

يقدر إجمالي المياه العذبة في العالم في حدود 43,750 كيلو متر مكعب في السنة، موزعة في جميع أنحاء العالم وفقا لمختلف أنواع المناخ في العالم. تمتلك قارة أمريكا أكبر حصة من إجمالي موارد المياه العذبة في العالم بنسبة 45%، تليها قارة آسيا بنسبة 28.0 % ، وأوروبا بنسبة 15.5 % ، وأفريقيا بنسبة 9.0 % وتتوزع باقي النسبة على باقي المناطق في العالم.[43]

تشير بيانات اليونسكو إلى أن 2.1 مليار شخص على مستوى العالم يعانون من عدم إمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب الآمنة. وتبين الاحصاءات أن هذه المشكلة سوف تتفاقم خلال العقود القادمة نظرا للنمو السكاني المتسارع والذي يقدر بحوالي 2 مليار نسمة بحلول عام 2050م، مما سيكون له انعكاسات سالبة على زيادة الطلب على المياه والتي تقدر بحوالي 30 % عن الوضع الحالي. وتعكس هذه البيانات أن 70% من كمية المياه المسحوبة على مستوى العالم تستخدم في الاستعمالات الزراعية بينما 20 % منها يستخدم في الأغراض الصناعية، في حين لا تتجاوز الاستخدمات المنزلية 10 % فقط من الاستخدام العالمي غير أن أقل من 1% من هذه الكمية تذهب لمياه الشرب[44].[45]ويعيش حاليا حوالي 1.9 مليار شخص في مناطق تصنف بأنها شحيحة المياه ، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالي 3 مليارات شخص. بينما يستخدم 1.8 مليار شخص على مستوى العالم مصادر مياه غير محسنّة ومحمية من التلوث بالفضلات البشرية.[46]

وعلى مستوى دول مجلس التعاون فإنها تعاني من شح في مواردها المائية التي تعتمد في الأساس على المياه الجوفية والمياه المحلاة، مما يعني ارتفاع كلفة الوصول لمصادر هذه المياه، كما أنها تكون عرضة للتقلبات المناخية والأوضاع الاقتصادية السائدة. من

---

[43] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) http://www.fao.org/docrep/005/y4473e/y4473e08.htm

[44] WWAP (United Nations World Water Assessment Programme)/UN-Water. 2018. *The United Nations World Water Development Report 2018: Nature-Based Solutions for Water*. Paris, UNESCO.

[45] Water facts sheet, http://www.unwater.org/water-facts/

[46] المصدر السابق

ناحية أخرى تعاني دول المجلس من انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة عن المتوسط العالمي، إضافة إلى ارتفاع معدلات الهدر المائي الذي تعكسه المؤشرات الاحصائية في هذا الشأن.

المياه العذبة

على الرغم من أن المياه تشكل حوالي ثلثي مساحة الأرض إلا أن بيانات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن نسبة المياه العذبة في العالم لا تتجاوز 2.5% منها.[47] ويقدر حجم الموارد المائية المتجددة في العالم بحوالي 42,810 كيلومتر مكعب في العام موزعة على على مناطق وأقاليم العالم المختلفة. تمتلك دول إقليم الشرق الأوسط مجتمعة ما يشكل 1.1 % من حجم هذه الموارد، مما يعكس بوضوح حجم التحدي المائي الذي تعاني منه هذه الدول. ويمكن الوقوف على حجم التحدي المائي في دول الشرق الأوسط من خلال مقارنة متوسط نصيب الفرد من المياه في هذه الدول بالمتوسط العالمي ، حيث تشير البيانات أن هذا المؤشر لا يتجاوز 1,444 متر مكعب في السنة ، وينخفض هذا المؤشر في الدول العربية ليصل إلى 77 متر مكعب في السنة وهو يعد أقل حصة للفرد من المياه على مستوى العالم، في حين أن المتوسط العالمي يصل إلى 5,829 متر مكعب في العام ، ويصل هذا المؤشر إلى أرقام قياسية في بعض الأقاليم حيث يصل إلى 35,053 متر مكعب في بعض دول الباسيفيك و 30,428 في دول أمريكا الجنوبية. ولا تشكل دول مجلس التعاون سوى 0.9 % من حجم الموارد المائية المتجددة لدول الشرق الأوسط، مما يعني تدني حصة الفرد من المياه في هذه الدول.[48]

المياه العذبة المتاحة للاستخدام

تشير البيانات أن حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام بدول المجلس بلغت 33,685.1 مليون متر مكعب في عام 2016م مسجلة معدل نمو سنوي بلغ 4.3 %عما كانت عليه في عام 2012م. ورغم شح الموارد المائية الطبيعية لدول المجلس و نموها السكاني المتزايد ظل نصيب الفرد من المياه العذبة المتاحة في تزايد مستمر، فقد ارتفع هذا المعدل من 1648.8 لتر في اليوم في عام 2012م ليصل إلى 1726.7 لتر في اليوم للفرد الواحد في عام 2016م بمعدل نمو سنوي بلغ 1.5% ، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع حجم المياه العذبة المتاحة في كل من المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 3.4 % و 10.0 % على التوالي. ويلاحظ أن نصيب الفرد من المياه بدول المجلس ينخفض عن خط الفقر المائي الدولي الذي يقدر بـ 1000 متر مكعب من المياه سنوياً للفرد أي ما يعادل 2,737.8 لتر/ يوم.[50]

تتفاوت حصص دول المجلس من اجمالي المياه العذبة المتاحة التي يتطابق توزيعها مع التوزيع النسبي لعدد السكان. فتستحوذ المملكة العربية السعودية على 71.2 % من إجمالي حجم المياه العذبة في حين تتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس، وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة ثلثي الكمية المتبقية تقريبا في حين يتوزع الثلث الأخير على الأربع دول الأخرى بواقع 4.5 % لسلطنة

---

[47] منظمة الصحة العالمية، http://www.who.int/globalchange/ecosystems/water/ar/

[48] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/tables/WorldData-IRWR_eng.pdf

[49] لا تشمل المياه السطحية العذبة المستخرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة

[50] Caroline A Sullivan and Hatem Jemmali, ,Toward understanding water conflicts in Mena Region: comparative analysis using water poverty index, economic research forum,2014,p3

سلطنة عُمان و2.7 % لدولة قطر و 2.5 % لدولة لكويت، بينما لا تتجاوز حصة البحرين 1.3 %. الشكل البياني رقم 18يوضح إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون.

شكل 18: إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون للعامين 2012م و2016م

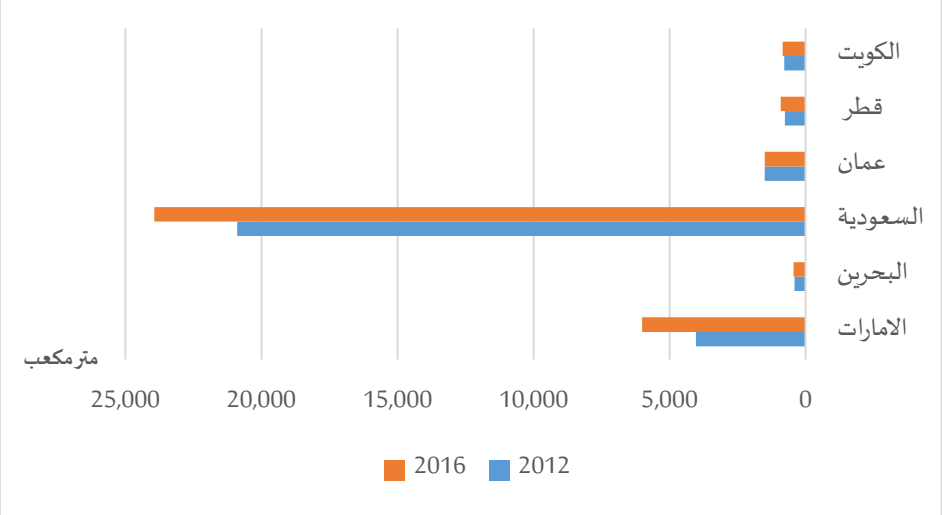

ونتيجة للتوزيع السكاني وتوزيع حصص المياه بين دول مجلس، نجد أن توزيع نصيب الفرد من المياه يتطابق مع هذين البعدين، فنجد أن حصة الفرد من المياه المتاحة للاستخدام في المملكة العربية السعودية تفوق مثيلاتها في بعض دول المجلس بأربعة أضعاف. فمن خلال تحليل بيانات المياه لعام 2016م يلاحظ أن نصيب الفرد منها في المملكة العربية السعودية يبلغ 2,064.3 لتر / يوم، ويصل هذا المعدل إلى 1,804.3 لتر / يوم في دولة الإمارات العربية المتحدة وهما يتجاوزان المتوسط الخليجي المشار إليه سابقا. في حين يسجل هذا المعدل انخفاضا عن المتوسط الخليجي في بقية دول المجلس، ففي دولة قطر وسلطنة عُمان ينخفض هذا المعدل إلى 956.3 لتر/ يوم و 929.3 لتر / يوم على التوالي، في حين يصل إلى 838.8 لتر/ يوم في مملكة البحرين، بينما سجلت دولة الكويت أقل معدل بين دول المجلس ليصل إلى 564.9 لتر / يوم. من ناحية أخرى سجل هذا المعدل تراجعا في جميع الدول عدا المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة [51] بين عامي 2012م و 2016م كما يبينه الشكل البياني رقم 18.

شكل 18 معدل نمو نصيب الفرد من المياه المتاحة للاستخدام للفترة 2012 -2016م

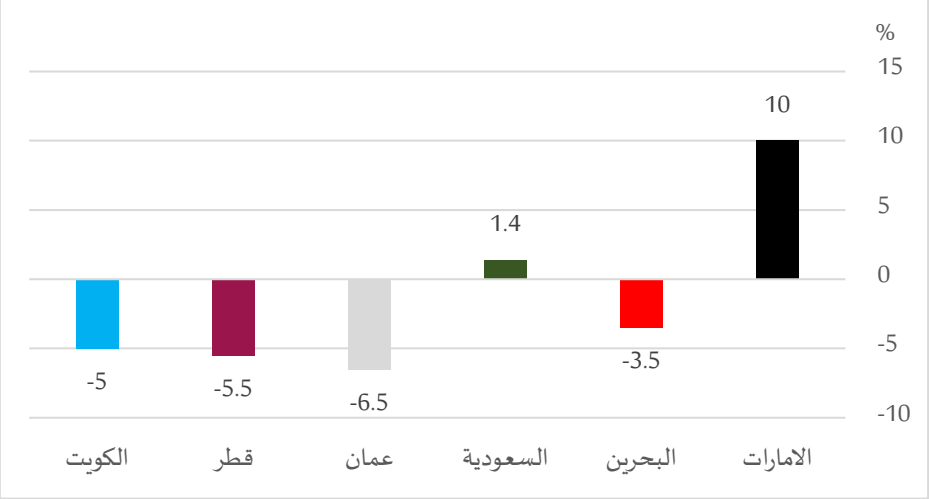

مصادر المياه العذبة

تتعدد مصادر المياه العذبة في دول المجلس من مصادر تقليدية وغير تقليدية. فالمصادر التقليدية كالمياه السطحية والمياه الجوفية تعتمد بشكل أساسي على هطول الأمطار والتي تكون شحيحة نظرا لوقوع دول المجلس في المناطق شبه الجافة في العالم. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحسنا في معدلات الهطول فقد قدرت كمية الأمطار المتساقطة في عام 2016م بحوالي 225,744 مليون متر مكعب مرتفعة بمعدل نمو سنوي بلغ 12.7 % عن معدلات هطول الأمطار في 2012م. ونظرا للظروف الطبيعية غير المضمونة لجأت دول المجلس إلى الاعتماد على مصادر غير تقليدية كالمياه المحلاة أو المعاد استخدامها لتوفير المياه اللازمة لاستخدامات سكانها في مختلف المجالات.

المصادر التقليدية

المياه السطحية

تعكس البيانات المتوفرة ان دول المجلس جميعها - بإستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان - لا تعتمد على استخراج المياه العذبة من المسطحات المائية نظرا لأن معظم السدود المستخدمة بهذه الدول تستخدم لأغراض الحماية من الفيضانات وتغذية خزانات المياه الجوفية. وحتى المملكة العربية السعودية لا تستخدم هذه المياه بشكل مباشر وإنما عبر محطات تنقية تنشأ على سدود التغذية الجوفية.[52] ورغم ضآلة كميات المياه السطحية العذبة المستخرجة في المملكة إلا أنها شهدت تراجعا ملحوظا بين عامي 2016 و 2012م، فقد تراجعت هذه الكميات من 204.8 مليون متر مكعب إلى 175 مليون متر مكعب خلال نفس الفترة.

[52] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تقرير إحصاءات المياه 2016م ، العدد رقم 3، إبريل 2018م ، ص 8

المياه الجوفية

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه العذبة لدول المجلس، فهي تشكل ما نسبته 79.4% من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام. وتتفاوت دول المجلس في اعتمادها على هذا المصدر للمياه تفاوتا كبيراً، حيث نجد أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة الامارات العربية المتحدة تعتمد على المياه الجوفية اعتمادا كبيرا بنسبة 90.2% و72.3 % و58.8 % على التوالي، في حين يأتي اعتماد مملكة البحرين اعتمادا جزئيا بنسبة 35.6 % ودولة قطر بنسبة 27.3 %، بينما لا تعتمد دولة الكويت على هذا المصدر إلا بنسبة 10 % فقط.

تشير البيانات المتوفرة حول المياه الجوفية بدول المجلس إلى أن الكميات المستخرجة بلغت 26705.2 مليون متر مكعب في عام 2016م، مسجلة زيادة بمعدل سنوي بلغ 4 % عما كانت عليه في عام 2012م. وقد سجلت بعض دول الخليج تراجعا حاداً في حجم المياه الجوفية المستخرجة كدولة الكويت التي تراجع حجم مياهها الجوفية بمعدل سنوي بلغ 4.4 %، وسلطنة عُمان ومملكة البحرين بمعدل تراجع سنوي بلغ 3.5%. في حين سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية معدلات نمو إيجابية في حجم المياه الجوفية بلغت 15.5% و3.3 % على التوالي.

أما من حيث التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من اجمالي كميات المياه الجوفية، فإن المملكة العربية السعودية تمتلك الحصة الأكبر من حجم المياه الجوفية المستخرجة بواقع 80.9% من حجم هذه المياه على مستوى دول المجلس، في حين تمتلك كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان 13.2 % و4.1 % منها على التوالي، وتتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس.

المصادرغير التقليدية

مياه التحلية

تعتبر مياه التحلية المصدر الثاني للمياه العذبة بدول المجلس، حيث تشكل 17 % من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام. وقد بلغ حجم انتاج المياه المحلاة 5,745.8 مليون متر مكعب في عام 2016م محققا معدل نمو سنوي بلغ 4.4 % عن حجم الكميات المحلاة في عام 2012م . لقد سجلت دول المجلس جميعها معدلات نمو ايجابية في حجم انتاج المياه المحلاة خلال الفترة المشار إليها وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات اليومية المنزلية والزراعية والصناعية ، إلا أن هذه الزيادة تتفاوت من دولة لأخرى فقد سجلت سلطنة عُمان أعلى معدل نمو سنوي بلغ 8.4 % ، أما دولة قطر التي تعتمد بشكل كبير على المياه المحلاة فقد بلغ معدل النمو السنوي 6.8 %، في حين بلغ هذا المعدل 5.8 % و 5.1 % في كل من المملكة العربية السعودية و مملكة البحرين على التوالي، في الوقت الذي ظلت دولة الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حد كبير محافظة على معدلات الانتاج مع زيادة طفيفة بلغت 2.9 % و 2.4 % على التوالي.

كما تتفاوت نسبة مساهمة دول المجلس في حجم المياه المحلاة الكلية، فرغم وجود مصادر أخرى للمياه العذبة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلا أنهما ظلا يسهمان بحوالي 68.8 % من حجم انتاج المياه العذبة بدول المجلس في حين تتوزع الحصة المتبقية على بقية دول المجلس.

ومن خلال تتبع بيانات مصادر المياه العذبة بدول المجلس ونظرا لضعف مصادر المياه التقليدية في بعض الدول، يلاحظ أن دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين تتصدر دول المجلس في الاعتماد على هذا النوع من المياه كمصدر رئيس لها. حيث تشير البيانات إلى أن 84.6 % من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دولة الكويت هي مياه تحلية وكذلك بالنسبة لدولة قطر ومملكة البحرين التي تعتمد على مياه التحلية بنسبة 61.2% و55.5% على التوالي. في حين أن هذا النوع من المياه لا يمثل سوى 8.1% من حجم المياه العذبة في السعودية وحوالي 18.7 % و33.4% في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي.

المياه المعاد استخدامها

لا تعتبر المياه المعاد استعمالها من المصادر الشائعة في دول المجلس فهي لا تشكل سوى 2.7 % من حجم المياه العذبة، كما أن حجمها لم يتجاوز 907.1 مليون متر مكعب في عام 2016م رغم النمو السنوي الايجابي الذي سجلته دول المجلس بهذا الشأن والذي بلغ 4.9 % منذ عام 2012م. وتسجل دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو لحجم المياه المعاد استعمالها بين عامي 2012 و2016م بنسبة بلغت 14.0 %رغم أنها لا تشكل سوى 7.8 % من حجم المياه العذبة فيها، في حين حلت دولة قطر ثانيا من حيث معدل النمو بمعدل سنوي بلغ 6.9 % وبما يعادل 11.4% من حجم مياهها العذبة وهي تعتبر الأعلى بين دول المجلس. وقد سجلت كلا من المملكة العربية السعودية ومملكةالبحرين نموا أيضا في حجم انتاج هذا النوع من المياه بمعدل سنوي بلغ 3.6 % و 3.3% على التوالي، إلا أنهما يتباينان في حجم ما يمثله هذا المصدر من إجمالي المياه العذبة حيث تصل حصة هذه المياه إلى 9.0% في مملكة البحرين في حين لا تتجاوز 0.9 % في المملكة العربية السعودية ، وهي الأقل خليجياً في حين سجلت سلطنة عُمان تراجعا في نمو حجم المياه المعاد استعمالها بلغ 8.0 % خلال نفس الفترة، من ناحية أخرى تسهم دولة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بحوالي 75.6 % من حجم المياه الخليجية المعاد استعمالها وتتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس.

الفاقد من المياه العذبة

تشير بيانات دول المجلس بهذا الخصوص إلى أن 1.4 % من المياه العذبة تم فقدانها في عام 2016م أي ما يعادل 481 مليون متر مكعب وهذه الكمية في تزايد مستمر بلغ حوالي 3.9 % عما كان عليه في عام 2012م. غير أن الوضع يختلف من دولة لأخرى ، ففي حين تراجع معدل النمو في المياه المفقودة بنسبة 6.3 % و5.3 % في دولة قطر و مملكة البحرين على التوالي ظلت هذه المعدلات ثابتة تقريبا في دولة الإمارات العربية المتحدة في حين ارتفعت في بقية الدول التي تعاني من تزايد الهدر من هذه المياه حيث بلغ مداه في سلطنة عُمان بنسبة 12.3% و في المملكة العربيةالسعودية بلغ 4.0% بينما لا يتجاوز 1.8 % في دولة الكويت.

إضافة إلى ما تعانيه دول المجلس من تدني نصيب الفرد من المياه العذبة مقارنة بمناطق كثيرة في العالم، تظهر البيانات – كما أشير سابقا – إلى وجود فاقد مائي تعاني منه هذه الدول، ويقدر متوسط نصيب الفرد منها بحوالي 25 لتر مكعب من المياه العذبة يوميا. والشكل البياني رقم 19يوضح نصيب الفرد من المياه المفقودة حسب الدول.

شكل 19: نصيب الفرد من فاقد المياه 2016م

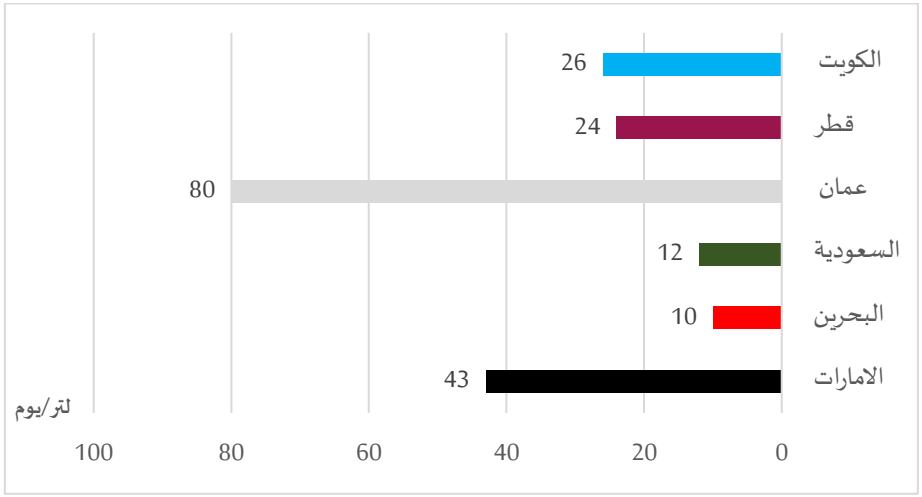

المياه المعالجة

تستخدم المياه المعالجة لأغراض التشجير وري المسطحات الخضراء على الشوارع والحدائق العامة. فهي تؤدي دور حيوي في تقليل استنزاف المياه العذبة واستخدامها لهذه الأغراض. تشير البيانات أن دول المجلس مجتمعة لديها مخزون من المياه العادمة المجمعة تقدر بحوالي 4002 مليون متر مكعب/ السنة في عام 2016م، تمت معالجة ما نسبته 73.1 % منها أي ما يعادل 2924.2 مليون متر مكعب / السنة. وتبلغ نسبة المياه العادمة المعالجة معدلات قياسية في جميع دول المجلس التي تتجاوز نسبة 85 % عدا في مملكة البحرين التي تبلغ نسبة المياه المعالجة حوالي 44.3 % من اجمالي المياه العادمة المعالجة.

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا المياه

حظي قطاع المياه باهتمام كبير في إطار العمل الخليجي المشترك، فظهرت العديد من السياسات الموحدة بين دول المجلس في هذا الاطار كإنشاء قاعدة المعلومات الكهربائية والمائية، وسياسات الترشيد الكهربائي والمائي، وسياسات توحيد المواصفات الفنية الكهربائية والمائية ، ودراسة احتساب التعرفة الكهربائية والمائية بدول المجلس، وسياسات التعاون الدولي في مجال الكهرباء والماء، استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية المياه، دعم وإشراك القطاع الخاص في المشروعات المشتركة في مجال الكهرباء والماء ،خدمات المشتركين في قطاع الكهرباء والماء، دعم المنظمات الخليجية المتخصصة في مجال الكهرباء والماء. كما عملت دول المجلس على تضمين الاتفاقيات المشتركة بينها الجوانب المرتبطة بالقضايا المائية، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات القطاعية وبرامج العمل المشتركة والمتمثلة في الآتي: -

الاتفاقية الاتفاقية الاقتصادية

أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، لعام 1981 ضمن مشاريع البنية الأساسية على إقامة محطات تحلية المياه لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة، وترابط النشاطات الاقتصادية. وأكدت على ذلك الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001.

يشمل التعاون بين دول المجلس في مجال المياه عدة مجالات منها إنشاء قاعدة للمعلومات المائية، وتوحيد المواصفات الفنية، وتطوير خدمات مشتركي المياه، ودراسة استخدام الطاقة النووية في تحلية المياه. كما يشمل أيضا العمل على تحقيق الأمن المائي في دول المجلس من خلال تبني الإدارة المتكاملة للمياه، والعمل على إعداد سياسات مائية مشتركة، وإصدار التشريعات والقوانين المائية المشتركة، وإعداد خطة طوارئ مشتركة للمياه، وتوطين صناعة تحلية المياه، وإدارة مكامن المياه الجوفية المشتركة، والحفاظ على جودة مياه الشرب، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

الاستراتيجية الخليجية الشاملة بعيدة المدى بشأن المياه

جاء إعداد الاستراتيجية تنفيذاً لتوجيه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في اللقاء التشاوري الرابع عشرالذي عقد في 14 مايو 2012 بمدينة الرياض. وقد انطلقت الاستراتيجية من رؤية قائمة على أن يكون لدول المجلس بحلول عام 2035م قطاعا مائيا مستداما وفعالا وعادلا وآمنا يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. كما أنها تسعى إلى مواءمة استراتيجيات المياه الوطنية وخطط المياه بدول المجلس مع الاستراتيجيات الموحدة لهاالتي تعمل على دعم المبادرات المشتركة وتعزيز قدرات كل دولة من أجل تحقيق إدارة رشيدة ومتكاملة وفعالة ومستدامة لمواردها المائية. وقد اشتملت الاستراتيجية على خمسة مجالات رئيسة هي

1. تنمية واستدامة موارد المياه
2. استخدام موارد المياه بكفاءة وعدالة
3. تعزيز أمن إمدادات المياه البلدية
4. الحوكمة الفاعلة والتوعية
5. الكفاءةالاقتصادية والاستدامة المالية.

برنامج الأمن المائي والإدارة المتكاملة للمياه

عملت دول المجلس من خلال اللجان المختصة في مجال المياه على رسم سياسات مائية مشتركة بينها. وقد استطاعت في هذا الإطار إنجاز عددا من المشروعات ذات الأهمية في هذا المجال والتي تضمنت: -

- إعداد تشريعات وقوانين مائية مشتركة: تهدف هذه التشريعات والقوانين إلى المحافظة على المصادر المائية بنوعيها التقليدي وغير التقليدي وترشيد استخداماتها، ومنها:
  - قانون (نظام) المحافظة على مصادر المياه السطحية والجوفية
  - قانون (نظام) إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة
  - قانون (نظام) مياه التحلية.

- توطين صناعة التحلية: تم إعداد الشروط المرجعية لدراسة تصنيع قطع الغيار المستخدمة في محطات التحلية في دول مجلس التعاون.

- مراقبة وإدارة مكامن المياه الجوفية المشتركة: تم استكمال الشروط المرجعية لإعداد دراسة شاملة عن الطبقات المائية المشتركة في دول مجلس التعاون وسبل المحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف والتلوث وإيجاد آلية مشتركة لإدارتها.

- إعداد خطة خليجية مشتركة لطوارئ المياه: تم إعداد خطة استرشادية مشتركة لدول المجلس لمواجهة الحالات الطارئة في المياه مثل الكوارث البيئية أو الطبيعية أو الناجمة عن عمليات تخريبية وغيرها.

- مراقبة جودة مياه الشرب: نظرا لأهمية جودة مياه الشرب وضرورة حماية هذه المياه من التلوث بأشكاله المختلفة، يجري حاليا إعداد دراسة للتعرف على نوعية وكمية الملوثات في مياه الخليج العربي، وإيجاد أفضل السبل لمكافحة هذه الملوثات وتقليل تأثيرها على مياه الشرب.

- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة: أصبحت مياه الصرف الصحي المعالجة تمثل مصدرا من مصادر المياه التي يمكن أن تحل محل مصادر المياه التقليدية للاستخدام في مناحي عدة طبقاً لمواصفات ومعايير معينة. ويجري حاليا النظر في الطريقة المثلى للتعامل مع هذا المصدر الجديد نسبياً من المياه، وتحديد الضوابط والمعايير لاستخدامه .

الفصل الخامس: الزراعة والثروة الحيوانية

تمهيد

يحظى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بأهمية بالغة في كثير من اقتصاديات العالم. وتنبع هذه الأهمية من كون هذا القطاع يشكل مصدرا رئيسا لتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي، كما أنه أيضا يشكل المصدر الأساسي للمواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية سواءا كانت الغذائية منها أوغير ذلك. ويعول على هذا القطاع للعب دور محوري في تحقيق الأجندة الدولية للتنمية المستدامة 2030م لما له من علاقات متداخلة ومترابطة مع عدد كبير من الأهداف المدرجة على أجندة العالم في هذا الشأن. فلا يزال هذا القطاع يستوعب الأعداد الكبيرة من القوى العاملة في عدد من البلدان سواءا النامية أو المتقدمة، مما يعني أنه يسهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر أو انقاذ أعداد هائلة من البشر من الوقوع في براثنه. من ناحية أخرى يخدم القطاع الزراعي بشكل مباشر الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، كما يسهم في خلق بيئة نظيفة ويدعم تأسيس الصناعات القائمة على الابتكار ويقلص الفجوة بين الجنسين في تملك الأراضي وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية ويعزز من أنماط الحياة الصحية الجيدة.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع فإنه يصبح من الضرورة على مستوى دول مجلس التعاون انتاج البيانات والمؤشرات الاحصائية التي تبرز أهمية هذا القطاع ودوره المتنامي في خدمة السياسات التنموية، وتعزيز التنوع الاقتصادي. وبما يساهم في الوقوف على التحديات التي يواجهها هذا القطاع، وبما يمكن من رسم السياسات التنموية له.

مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

رغم الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة وما يمثله من مصدر مهم في دعم القطاعات التنموية الأخرى إلا أن بياتات البنك الدولي تشير إلى أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2016م بلغت 3.197 تريليون دولار أي ما يعادل 3.5 % من الناتج المحلي العالمي.[53] وتأتي المساهمة الأكبر للقيمة المضافة العالمية لقطاع الزراعة من شرق آسيا والباسيفك التي تسهم بحوالي 43.3 % في حين لا تتجاوز مساهمة إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5.5 %. ومن حيث تصنيف الدول حسب مستوى الدخل يتضح التفاوت بين هذه الدول في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العالمي لقطاع الزراعة. وتشير البيانات إلى أن هذه المساهمة ترتفع مع انخفاض مستوى دخل الدولة، وذلك يعود إلى ضعف منافسة قطاعات الانتاج الأخرى التي تتطلب تأسيس وتطوير البنى الأساسية اللازمة لعملية الانتاج وتوفر الموارد البشرية ذات المستويات المهارية والمتخصصة الملائمة للمجال التي تعمل به. والشكل رقم 20 يعكس نسبة مساهمة القطاع الزراعية في الناتج المحلي الاجمالي حسب مستوى دخل الدول.

[53] World Bank Group, https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD

شكل 20: نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حسب مستوى دخل الدول

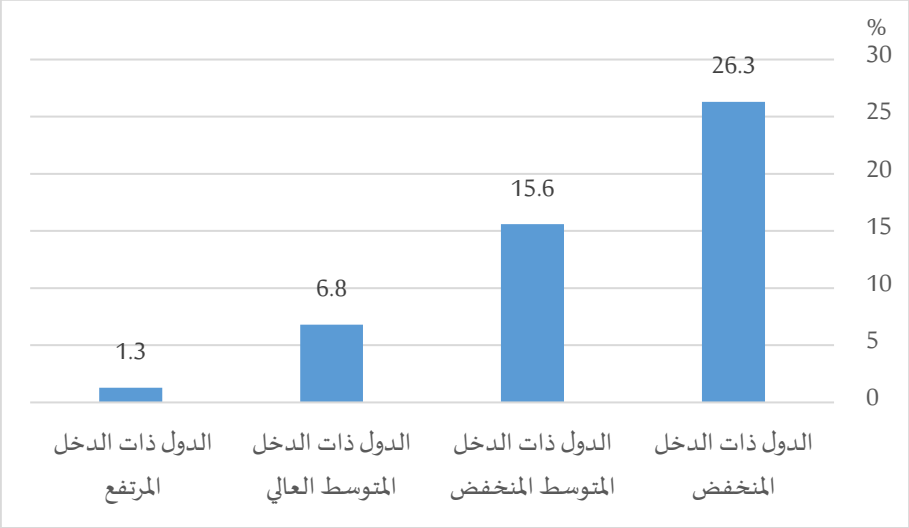

المصدر: http://wdi.worldbank.org/table/4.2

القوى العاملة العالمية في القطاع الزراعي

تقدر منظمة العمل الدولية عدد العاملين في القطاع الزراعي في العالم في عام 2016م بحوالي 866.4 مليون عامل، يمثلون ما نسبته 25.2 % من القوى العاملة العالمية. ويعمل أكثر من 76.5% من هؤلاء العمال في البلدان ذات الدخل المتوسط في حين لا يتجاوز العاملون في هذا القطاع في البلدان ذات الدخل المرتفع 2% والتي تأتي من ضمنها بلدان مجلس التعاون.[54]

شكل 21: التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الزراعي حسب الأقاليم

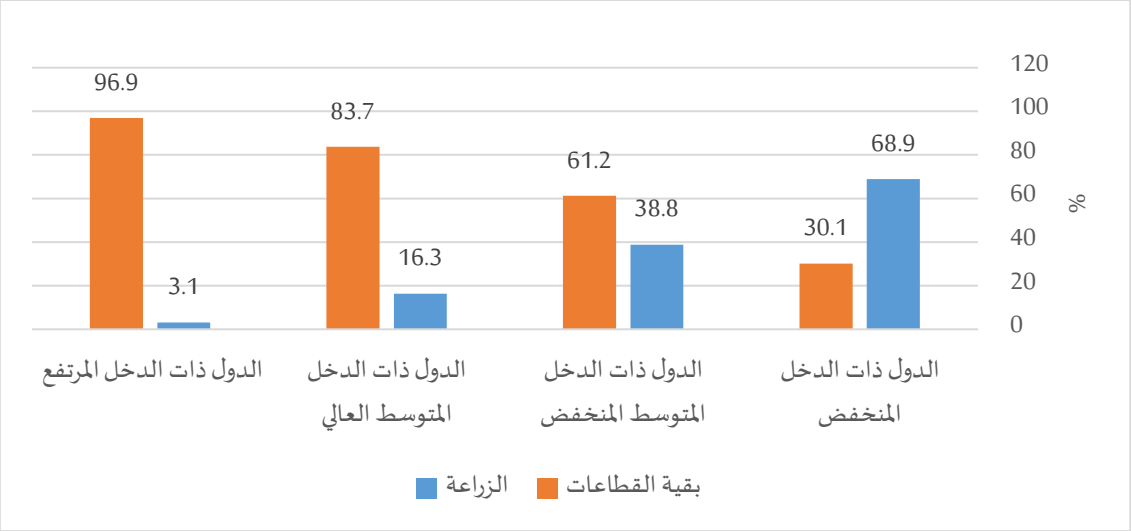

المصدر: ILO, Employment by sector https://www.ilo.org

[54] ILO, Employment by sector https://www.ilo.org

مساهمة قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات الحسابات القومية بدول مجلس التعاون مجتمعة إلى أن حجم الناتج المحلي الاجمالي بلغ 1.3 تريليون دولار في عام 2016م مسجلا تراجعا بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 4.5 % منذ عام 2012م.[55] وقد شهدت جميع دول المجلس تراجعا في ناتجها المحلي الاجمالي، غير أن هذا التراجع بلغ ذروته لدى دولة الكويت التي سجلت تراجعا بمعدل بلغ 11.6 % تلتها دولة قطر بمعدل 6.6 % وكل من سلطنة عُمان و المملكة العربية السعودية بمعدل 4.1 % و 3.7 % على التوالي في حين شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة و مملكة البحرين أقل معدلات التراجع بمعدل 2.8 % و 0.3 % على التوالي.وهذا التراجع يعكس طبيعة الاقتصادات الريعية ومدى اعتماد هذه الدول على المصدر الرئيس لدخلها وهو النفط وتأثر اقتصادياتها بتقلابات أسعاره.

رغم التراجع في الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس إلا أن مساهمة القطاع الزراعي ظلت في نمو مضطرد، حيث شهدت الفترة من 2012 -2016م نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الاقتصاديات الخليجية بمعدل نمو سنوي بلغ 2.2%. وقد سجلت دولة قطر أعلى معدل نمو في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بواقع 9.5 %. كما سجلت بقية الدول نموا إيجابيا تروح بين 0.2 % في دولة الكويت و5.6 % في سلطنة عُمان.

شكل 22 : مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون 2013 – 2016م

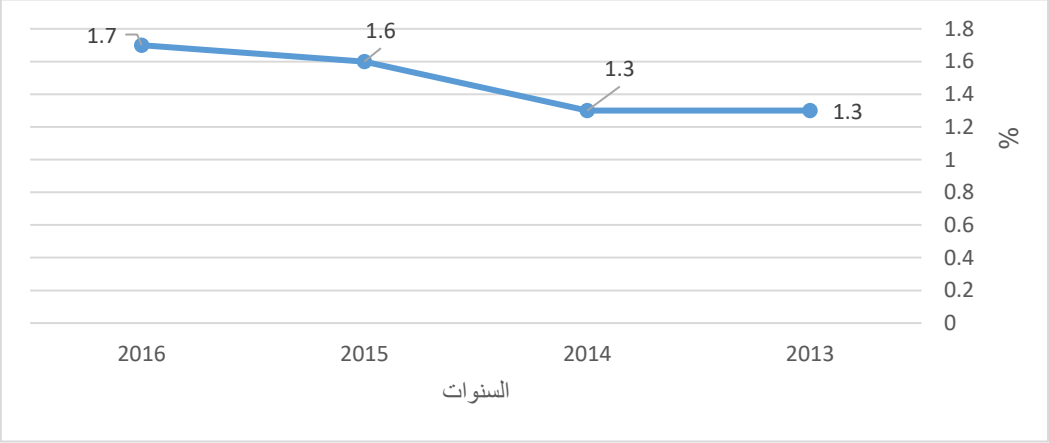

ورغم أن دولة قطر سجلت أعلى معدل نمو في مساهمة قطاعها الزراعي في ناتجها المحلي الاجمالي، إلا أن توزيع مساهمة دول المجلس في حجم القيمة المضافة للقطاع الزراعي تتخذ شكلا آخر. حيث تساهم المملكة العربية السعودية بنحو 77.3 % من اجمالي القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الخليجي تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.5 % في حين تسهم بقية الدول مجتمعة بنحو 10.2 %.

[55] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016م، ص 55

الحيازات الزراعية

تقدر المساحة الاجمالية لدول مجلس التعاون بحوالي 2.4 مليون كيلومترمربع[56] ، وهي مساحة شاسعة متنوعة التضاريس متعددة الأشكال من الصحاري و المرتفعات الجبلية والسهول المستوية. يمنح هذا التنوع دول المجلس فرصة مؤاتية في تعزيز استثمار هذه المساحات في جوانب مختلفة، ويأتي في مقدمتها استغلالها للأغراض الزراعية. حيث تشير البيانات أن مساحة الأراضي المستغلة للزراعة بلغت 11.8 ألف كيلومتر مربع وهي تشكل 0.5 % من اجمالي المساحة الكلية لدول المجلس. في حين تتشابه دول المجلس فيما تشكله الأراضي المزروعة من مساحاتها الكلية والتي لا تتجاوز 1.0 % في جميع الدول بإستثناء مملكة البحرين التي تصل فيها نسبة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية نحو 4.8 % .[57]

الانتاج النباتي

بلغت كمية الانتاج النباتي في دول مجلس التعاون من مختلف المحاصيل الزراعية حوالي 8.7 مليون طن في عام 2016م[58] محققة معدل نمو سنوي بلغ 2.9% مقارنة بحجم الانتاج في عام 2013م.[59]وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بحوالي ثلثي الانتاج الخليجي بنسبة وصلت الى 58.8 % بينما ساهمت سلطنة عُمان بحوالي ربع هذا الانتاج 25.3 %، في حين توزعت النسبة المتبقية على باقي الدول الاعضاء على النحو التالي (دولة الإمارات العربية المتحدة 9.9% ، دولة الكويت 5.0 % ، دولة قطر 1.0 %، بينما تقل عن 1 % في مملكة البحرين).

يتصدر انتاج الحبوب قائمة المنتجات الزراعية على المستوى الكلي لدول المجلس حيث يشكل ما نسبته 34.7% من حجم الانتاج النباتي الخليجي، غير أن أهميته النسبية تختلف من دولة لأخرى، فهو يتصدر المنتجات الزراعية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية بواقع 58.4 % و45.1% و29.6% على التوالي في حين لا يتجاوز 4 % في بقية الدول. ويأتي انتاج الخضروات في المرتبة الثانية من حيث حجم الانتاج الذي بلغ 2.8 مليون طن[60] وهو يشكل حوالي 33 % من اجمالي حجم الانتاج النباتي الخليجي. ومن خلال تحليل هيكل الانتاج النباتي في الدول الأعضاء يلاحظ أن حجم انتاج الخضروات في دولة الكويت ودولة قطر يتجاوز المتوسط الخليجي حيث بلغ 76 % و63% من حجم الانتاج الزراعي، حيث أنه يعتبر المنتج الرئيس للقطاع الزراعي فيهما. ورغم الأهمية النسبية لهذا المنتج في هذين البلدين إلا إن حجم إنتاجه لا يتجاوز 11.6 % و2 % على التوالي من حجم الانتاج الخليجي منه. وتتصدر المملكة العربية السعودية دول المجلس في حجم مساهمتها من انتاج الخضروات بواقع 66.8 % تليها سلطنة عُمان ودولة دولة الإمارات العربية المتحدة بحصة تبلغ 14.3 % و5.4 % على التوالي. الشكل البياني رقم 22 يوضح مساهمة دول المجلس في حجم الانتاج الزراعي.

---

[56] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016م، ص 30

[57] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

[58] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

[59] بيانات 2012م غير متوفرة

[60] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

شكل 23: الانتاج النباتي لدول مجلس التعاون حسب نوع المحصول 2016م

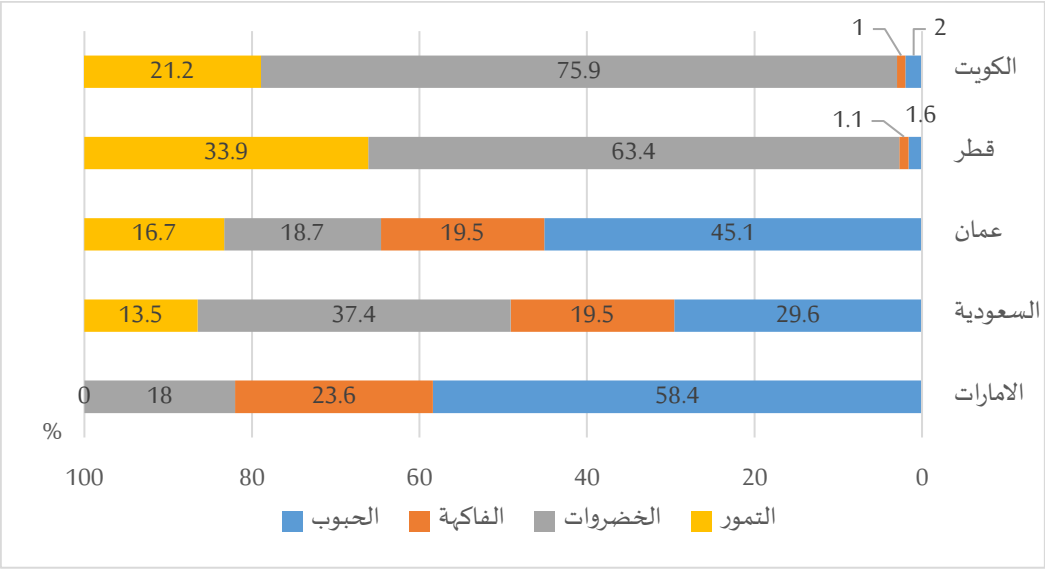

المصدر : المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

ملاحظة : بيانات البحرين غير متوفرة

الثروة الحيوانية

تمتلك دول مجلس التعاون ثروة حيوانية تقدر بحوالي 32.6 مليون رأس في عام 2016م [61]مسجلة ارتفاعا ملحوظا في هذه الثروة قُدر بمعدل نمو سنوي بلغ 5.3 % عنه في عام 2012م. وتتمثل المصادر الرئيسة للثروة الحيوانية الخليجية في المصدر المحلي الذي يشكل حوالي 71 % من حجم هذه الثروة، فيما يأتي الاستيراد كمصدر ثان ويمثل النسبة المتبقية. وتشير البيانات إلى نمو الثروة الحيوانية المحلية الخليجية بواقع 10% ليبلغ حوالي 23 مليون رأس في عام 2016م في المقابل تراجع الاستيراد الأجنبي منها بمعدل 6.3%.

تتصدر الضأن قائمة الثروة الحيوانية على مستوى دول المجلس حيث تشكل ما نسبته 39.6 % من إجمالي حجم الثروة الحيوانية المنتجة محليا. وعلى مستوى كل دولة على حده يتصدر الضأن أيضا قائمة الثروة الحيوانية المحلية في جميع دول المجلس عدا سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويأتي الماعز في المرتبة الثانية بنسبة 24.5 % من حجم الثروة الحيوانية الخليجية غير أنه يتصدر قائمة الثروة الحيوانية في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 63.5 % و45.1% على التوالي. الشكل رقم 23 يعكس التوزيع النسبي للثروة الحيوانية بدول المجلس حسب الأنواع المختلفة.

[61] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

شكل 24: التوزيع النسبي للثروة الحيوانية بدول المجلس حسب النوع 2016م

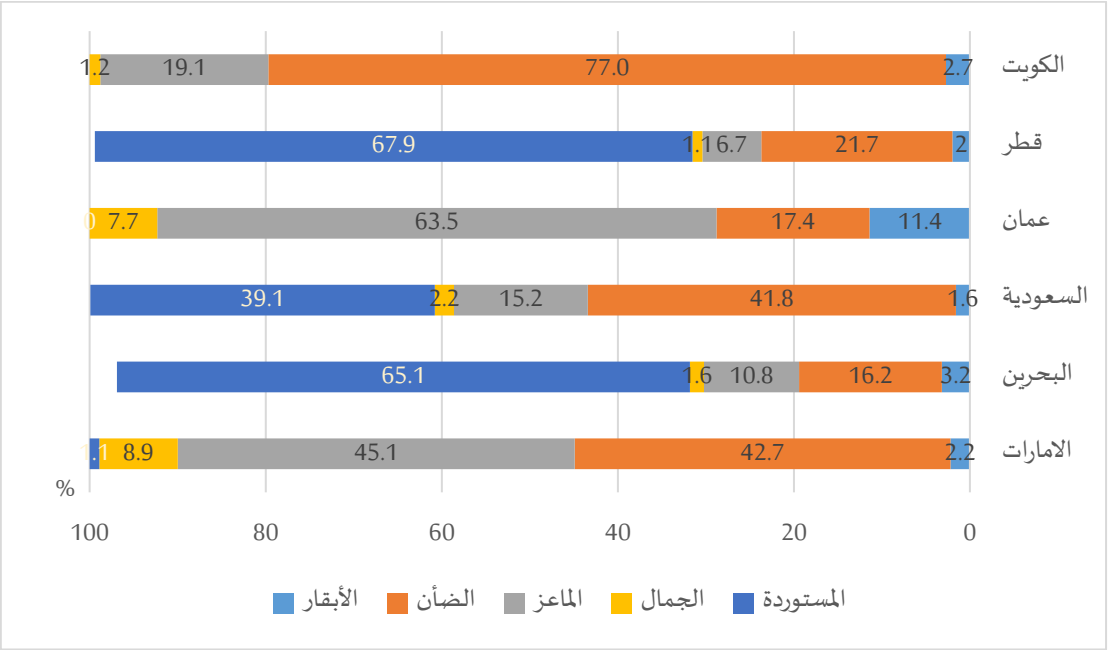

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نشرة إحصاءات الزراعة، العدد الأول، بيانات غير منشورة

تتفاوت دول مجلس التعاون في حجم مساهمتها في الثروة الحيوانية الخليجية، حيث تشير البيانات إلى أن المملكة العربية السعودية تسهم بأكثر من ثلثي هذه الثروة في حين تتوزع الحصة المتبقية على بقية دول المجلس. ويبرر حجم هذه المساهمة المرتفعة للمملكة في الثروة الحيوانية من كونها الدولة الأكثرسكانا بين دول المجلس، كما أنها تستقطب الأعداد الكبيرة من الحجاج والمعتمرين سنويا وأعداد القوى العاملة الأجنبية مما يعني الزيادة المضطردة للطلب على اللحوم الحمراء لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأعداد المتزايدة من السكان. الشكل البياني رقم (24) يعكس مدى مساهمة دول المجلس في حجم الثروة الحيوانية.

شكل 25: حصص دول المجلس من حجم الثروة الحيوانية 2016م

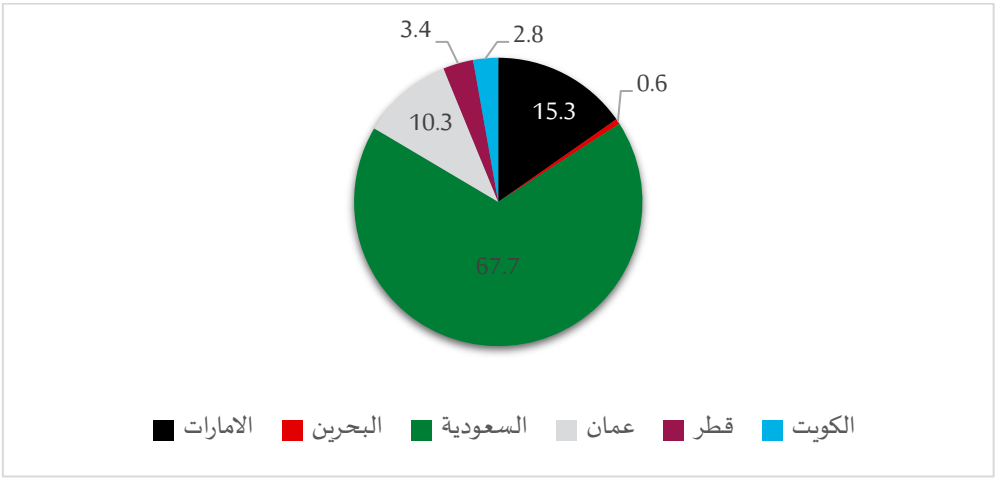

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نشرة إحصاءات الزراعة، العدد الأول، بيانات غير منشورة

الانتاج السمكي

تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بموقعها الجغرافي المميز على الخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب والبحر الأحمر مما هيأها لإمتلاك سواحل طويلة غنية بالثروات البحرية من الأسماك والشعاب المرجانية والكائنات الحية الأخرى.

تشير البيانات الاحصائية لعام 2016م إلى أن حوالي 118.2 ألف شخص[62] ،[63] يعملون كصيادين في هذا النشاط موزعين على دول المجلس. حيث بينت الاحصاءات أن 41 % منهم في سلطنة عُمان و36 % في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن نصيب المملكة العربية السعودية يبلغ 21 % ودولة الكويت 2 %. أما من حيث توفر معدات الصيد فتكشف البيانات أن دول المجلس تمتلك 42,976 قارب صيد تتوزع بواقع 59 % في سلطنة عُمان و23.4 % منها في المملكة العربية السعودية بينما تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة 14.8 % ودولة الكويت 1.8%.

وقد انعكس تأثير القوى البشرية إلى جانب العوامل الطبيعية كطول السواحل وتنوع مواردها الطبيعية على حجم الانتاج السمكي. حيث بلغت كمية الأسماك المصطادة حوالي 424.8 ألف طن[64] كان نصيب سلطنة عُمان منها حوالي 65.8 % في حين أسهمت دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية بحوالي 17.3 % و 15.7 % على التوالي بينما لم تتجاوز حصة دولة الكويت 2 %.

حجم التجارة الخارجية للسلع الزراعية

سجلت دول مجلس التعاون عجزا في الميزان التجاري للسلع الزراعية في عام 2016م بلغت قيمته 22.7 مليار دولار أمريكي مرتفعا بمعدل سنوي بلغ 2.5 %. مقارنة بالميزان التجاري لعام 2012م.

الصادرات

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الخليجية بمعدل 21.6 % بين عامي 2012م -2016م لتصل إلى حوالي 4.6 مليار دولار [65]، وهي تشكل 0.8 % من اجمالي الصادرات الخليجية. ونظرا لاعتماد جميع دول المجلس على النفط كمصدر رئيس لدخلها القومي ظلت مساهمة المنتجات الزراعية في اجمالي قيمة الصادرات لا تتجاوز في أحسن أحوالها 1.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما لم تتجاوز نسبة 1% في بقية الدول الاعضاء، وبناء على ذلك تسهم دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 74 % من قيمة الصادرات الزراعية الخليجية، في حين تسهم كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بما يقرب من 17.6 % و6.4% على التوالي وتبلغ حصة بقية الدول ما يقرب من 2 %.

---

[62] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

[63] بيانات البحرين وقطر غير متوفرة ، بيانات دولة الكويت لعام 2014م

[64] لا تشمل بيانات البحرين وقطر

[65] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

الواردات

سجلت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية نموا طفيفا مقارنة بالنمو في قيمة الصادرات من هذه المنتجات، حيث نمت الواردات بمعدل 4 % بين عامي 2012م -2016م لتصل إلى 26.4 مليار دولار.[66] وهي تشكل 5.8 % من اجمالي الواردات الخليجية. ونظرا لتشابه الظروف الطبيعية والمعيشية لدول المجلس يتضح أن هناك تقاربا بين دول المجلس في قيمة ما تمثله المنتجات الزراعية من اجمالي قيمة الواردات، حيث ترتفع هذه النسبة عن المتوسط الخليجي لتصل إلى 10.5 % في سلطنة عُمان و8.7 % في المملكة العربية السعودية و7.7% في دولة الكويت، بينما تقترب هذه النسبة من المتوسط الخليجي في مملكة البحرين لتصل إلى 5.6% وتنخفض عنه في دولة الإمارات العربية المتحدة لتصل لإلى 4.2 %. وتتفاوت دول المجلس في مدى مساهمتها في إجمالي قيمة الواردات الخليجية. حيث تسهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 82.4 % من قيمة الواردات الزراعية الخليجية والذي قد يعود إلى ارتفاع حجم السكان في هذين البلدين، بينما تساهم بقية دول المجلس بأقل من 20 %.

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الزراعة والثروة الحيوانية

تسعى دول مجلس التعاون من خلال العمل المشترك في مجال الزراعة إلى توحيد السياسات والأنظمة والقوانين بين الدول الأعضاء في هذا المجال وصولا إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي. وقد أثمر العمل الخليجي المشترك في هذا المجال الانجازات التالية:

السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس

أقرّ المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة (الدوحة، ديسمبر 1996) السياسة الزراعية المشتركة التي عُدلت لاحقا في عام 2004م. تهدف السياسة الزراعية المشتركة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق إستراتيجية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية، وزيادة الإنتاج، وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص. وتتضمن السياسة الزراعية عدة برامج للعمل المشترك تتلخص فيما يلي:

1. البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية.
2. البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعة
3. البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي.

[66] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الأول ، بيانات غير منشورة

مشروع تطوير قدرات المحاجر الزراعية والبيطرية

يهدف المشروع إلى رفع كفاءة المحاجر الفنية، وتنمية مهارات وقدرات العاملين بها للتعامل مع الإرساليات الزراعية والحيوانية لحماية مواطني دول المجلس والثروة الحيوانية والموارد النباتية والبيئة من الآفات والأمراض.

خطط مواجهة الأمراض الحيوانية الوبائية والمعدية

نظرا لاختلاف طبيعة الأمراض والأوبئة التي يمكن تتعرض لها الثروة النباتية والحيوانية الخليجية فق تمت الموافقة على الإطار العام لخطط مواجهة الأمراض الحيوانية الوبائية والمعدية.

دراسة الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس

صدر قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008م) بتكليف الهيئة الإستشارية بدراسة الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس. وقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (دولة الكويت، ديسمبر 2009) مرئيات الهيئة الاستشارية في هذا الخصوص.

دراسة زيادة مساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي

صدر قرار من المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (دولة الكويت، ديسمبر 2009م) بتكليف الهيئة الإستشارية بدراسة المحاصيل الزراعية المستوطنة في دول المجلس وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي. وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار عام لحماية المحاصيل الزراعية المستوطنة وتنميتها لتساهم في زيادة دخل الفرد وخصوصا المواطن الخليجي الذي يعتمد في دخله أساساً على الزراعة، وكذلك زيادة مساهمة الإنتاج الزراعي في الدخل القومي إذ أن أحد الأهداف الأساسية هو تقليل الإعتماد على مصادر الدخل غير المتجددة، وتشجيع المصادر الأخرى وأهمها الزراعة ومساهمتها في الصناعات الوطنية.

الاستفادة من المختبرات الخليجية

من أجل التعاون والتكامل بين دول المجلس في مجال المختبرات الزراعية الخليجية تم الاتفاق بين دول المجلس على إعتماد مركز الإنذار المبكر للأمراض في دولة دولة الكويت مركزاً خليجياً موحداً لهذا الغرض[67].

[67] **ملاحظة:** المادة المتعلقة بالسياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الزراعة والثروة الحيوانية مصدرها الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، بتصرف

http://www.gcc-sg.org/ar
sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/CooperationintheFieldofAgriculture/pages/Home.aspx

الفصل السادس: الطاقة

تمهيد

يعد قطاع الطاقة لدى كثير من دول العالم من القطاعات الرئيسة في اقتصادياتها بل أنه يشكل في بعض هذه الدول المصدر الرئيس في إيراداتها. وتزداد اهمية هذا القطاع في دول مجلس التعاون كونها تعتمد بشكل رئيس على عائدات قطاعي النفط والغاز في تمويل مشاريع التنمية الشاملة فيها، كما أنه يعد المحرك الرئيس لبقية القطاعات الاقتصادية. حيث تشير البيانات الاحصائية إلى أن نشاط النفط والغاز والتعدين ساهم في عام 2016م بنسبة 23 % من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس كأكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الاجمالي.[68] كما ساهم بنحو 60.4 % من حجم الصادرات الخليجية وتتجاوز 90 % في بعض هذه الدول.[69]

إنتاج النفط الخام

تعتبر دول مجلس التعاون المنتج الأول للنفط على مستوى العالم بمعدل 18.4 مليون برميل يوميا و بما يشكل تقريبا ربع الانتاج العالمي.[70،71] كما تمتلك دول المجلس مجتمعة حوالي 33.2 % من الاحتياطي العالمي من النفط و 20.8 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.[72] ووفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية تأتي المملكة العربية السعودية كثاني أكبر منتج للنفط ومشتقاته في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016، في حين جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثامنة عالميا و دولة الكويت في المرتبة العاشرة، و دولة قطر في المرتبة الرابعة عشرة و سلطنة عُمان في المرتبة العشرين أما البحرين في المرتبة التاسعة والخمسين.[73]

تشير البيانات إلى نمو حجم انتاج النفط الخام في دول المجلس خلال الفترة من 2012م – 2016م ليبلغ 18.4مليون برميل يوميا بمعدل نمو سنوي بلغ 1.7%، وتتفاوت حصص دول المجلس في حجم الانتاج حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على النصيب الأكبر منه بواقع 10 ملايين برميل يوميا وبما يشكل نحو 57.4 % من إجمالي الانتاج الخليجي، في حين تأتي كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة الكويت في المرتبة الثانية بواقع أكثر من 2.9 مليون برميل يوميا لكل منهما ، وبشكل مجمل إنتاجهما حوالي 32.4 % من الانتاج الخليجي في حين لا يزيد حجم الانتاج اليومي من النفط لبقية دول المجلس عن مليوني برميل يوميا وهو يشكل حوالي 10.0 % من حجم الانتاج الخليجي.[74]

---

[68] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الكتاب الاحصائي السنوي 2016م، العدد رقم 3، مايو 2018م ، ص 101

[69] المصدر السابق ، ص 76

[70] منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، https://asb.opec.org/index.php/data-download

[71] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الكتاب الاحصائي السنوي 2016م، العدد رقم 3، مايو 2018م ، ص 23

[72] المصدر السابق، 26

[73] The U.S. Energy Information Administration (EIA), https://www.eia.gov/beta/international/rankings/#?cy=2016

[74] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تقرير إحصاءات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد رقم 2 ديسمبر 2018م،ص 19

رغم الانتاج الضخم للنفط الخام في دول المجلس – ربع الانتاج العالمي- إلا أن ما يستهلك محليا لا يتجاوز ربع حجم الانتاج في حين تذهب الكميات الأكبر منه للتصدير الخارجي. ويتناسب التوزيع النسبي لحصص التصدير الخارجي بين دول المجلس مع حجم الانتاج لكل دولة منها. فيلاحظ مثلا أن المملكة العربية السعودية تساهم بحوالي 55 % من حجم الصادرات الخليجية من النفط الخام بواقع حوالي 7.5 مليون برميل يوميا وبما يمثل أكثر من 71 % من حجم إنتاجها اليومي في عام 2016م. وينطبق هذا أيضا على بقية دول المجلس التي تتفاوت أيضا في نسب ما تصدره من انتاجها اليومي فترتفع هذه النسبة لتصل إلى حوالي من 87.6 % و81.7 % في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي في حين تصل إلى حوالي 76.2 % و77.2 % و72.0 %. في مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت على التوالي.

إنتاج الغاز الطبيعي

قدر حجم الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي بحوالي (3,674) مليار متر مكعب في عام 2016م. تأتي دول المجلس في المرتبة الثالثة عالميا بحجم انتاج يقدر بحوالي 483.7 مليار متر مكعب وبما يمثل 11 % من حجم الانتاج العالمي.[75] تأتي دولة قطر في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث حجم إنتاج الغاز بحجم انتاج يقدر بحوالي 181.2مليار متر مكعب[76]وهي تمثل حوالي 4.6% من اجمالي الانتاج العالمي للغاز، كما أنها تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم في قائمة الدول المصدرة للغاز بحوالي 117 مليارمتر مكعب تمثل حوالي 13.4 % من إجمالي صافي صادرات الغاز.[77] أما من حيث الاستهلاك فتأتي المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبتين السابعة والحادية عشرة عالميا على التوالي في حجم الاستهلاك العالمي من الغاز.[78] ويقدر حجم الاحتياطي العالمي من العاز الطبيعي في عام 2016م بحوالي 200.5 مليار متر مكعب ، تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ثاني أكبر احتياطي عالمي من الغاز بعد روسيا بحجم احتياطي يقدر بحوالي 41.7 مليارمتر مكعب اي ما نسبته 20.8 % من حجم الاحتياطي العالمي .[79]

تشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم الانتاج اليومي الخليجي من الغاز الطبيعي في عام 2016م بلغ حوالي 3447.8 مليون متر مكعب مرتفعا بمعدل نمو سنوي بلغ 0.9 % عن حجم الانتاج في عام 2012م. كما تشير هذه البيانات أيضا إلى أن 93.8 % من حجم الانتاج الخليجي من الغازالطبيعي المسال يأتي من ثلاث دول خليجية هي (دولة قطر 34.7 % و المملكة العربية السعودية 34.4 % و دولة الإمارات العربية المتحدة 24.7 %).[80]

---

[75] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016م ، ص 21

[76] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تقرير إحصاءات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد رقم 2 ديسمبر 2018م،ص 59

[77] IEA (2017), World Energy Statistics 2017, OECD Publishing,Paris,https://doi.org/10.1787/world_energy_stats-2017-en

[78] https://yearbook.enerdata.net/natural-gas/world-natural-gas-production-statistics.html

[79] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نشرة إحصاءات الطاقة 2010-2015م، العدد رقم 1، إبريل 2018م، ص 26

[80] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوابة البيانات، http://dp.gccstat.org/ar/DataAnalysis

تصدير وتسويق الغاز الطبيعي

تشير البيانات الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أن حجم الغاز العالمي المصدر بلغ (1,118,464) مليار، ساهمت دول المجلس في عام 2016م بحوالي 13.7 % منه أي ما يعادل 154مليار متر مكعب بمعدل زيادة سنوية بلغت ما يقارب 2.4 % عن حجم الكميات المصدرة في عام 2012م.[81] تتصدر دولة قطر قائمة دول المجلس المصدرة للغاز الطبيعي الذي بلغ 130,324 مليار متر مكعب وبما يعادل حوالي 84.5 % من حجم الغاز الخليجي المصدر، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان بنسبة 8.6 % و 6.9 % على التوالي لكل منهما.[82]

أما من حيث حجم الغاز الطبيعي المسوق فتشير البيانات إلى النمو المضطرد في هذا الشأن الذي بلغ معدله السنوي 2.6 % بين عامي 2012 و2016م ليصل إلى 407.8 مليون متر مكعب وهو ما يشكل حوالي 11 % من إجمالي الانتاج العالمي. يتضح من حيث التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من هذا الانتاج أن حوالي 84.2 % منه يأتي من ثلاث دول هي دولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تبلغ حصتها منه حوالي 42.1 % و27.2 % و15.0 %على التوالي. والشكل البياني رقم 25 يوضح الحجم والتوزيع النسبي للغاز المسوق في دول المجلس عام 2016م.

شكل 26 :حجم الغاز المصدر2016م

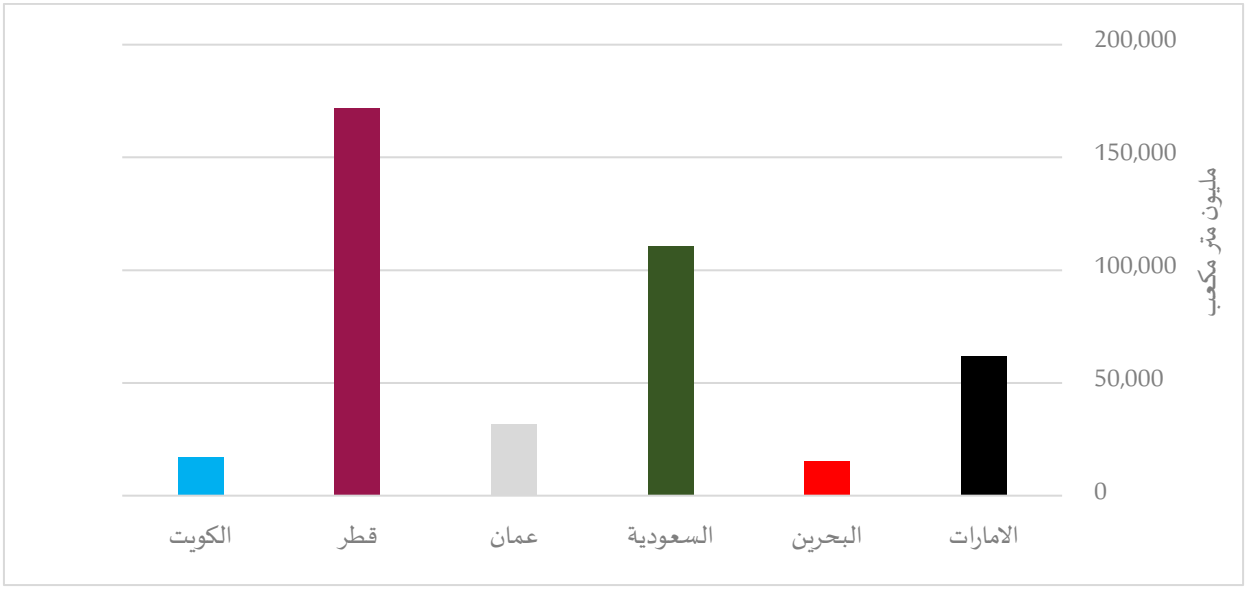

[81] الدول الخليجية المصدرة للغاز الطبيعي هي قطر ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عُمان

[82] OPEC, Annual Statistical Bulletin,52nd edition 2017,p126 & https://asb.opec.org/index.php/data-download

شكل 27 :التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من الغاز الطبيعي المصدر2016م

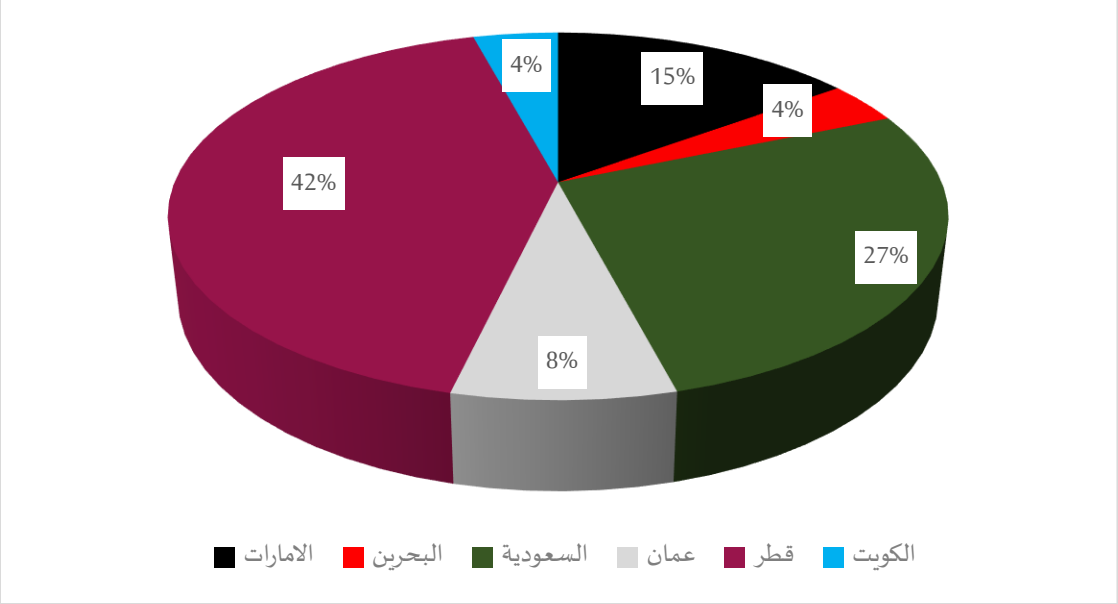

إنتاج واستهلاك الكهرباء

قدر انتاج دول المجلس من الكهرباء في عام 2016م بحوالي 637.7 ألف جيجاواط في الساعة مرتفعا من 512.3 ألف جيجاواط في الساعة في عام 2012م بمعدل نمو سنوي بلغ 5.5%. تنتج كل من المملكة العربية السعودية دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ثلاثة أرباع الانتاج الخليجي من الكهرباء (54.1 % المملكة العربية السعودية، 20.3 % دولة الإمارات العربية المتحدة) في حين تتفاوت بقية دول المجلس في حصصها من انتاج الكهرباء فنجد أن دولة الكويت تسهم بحوالي 11 % في حين تبلغ حصة كل من دولة قطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين 6.6 % و5.3 % و2.7% على التوالي.

أما من حيث الاستهلاك فتشير البيانات إلى أن دول المجلس مجتمعة استهلكت حوالي 557.1 ألف جيجاواط في الساعة في عام 2016م متخطية عتبة استهلاكها في عام 2012م بحوالي 22 % وبمعدل نمو سنوي بلغ 4.9 %. يمثل هذا الاستهلاك حوالي 87.4 % من حجم الانتاج الخليجي للطاقة الكهربائية في ذات العام، وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل استهلاك للكهرباء بلغ 98.2 % من حجم الانتاج، بينما سجلت كل من مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة قطر ما نسبته 95.4 % و90.4% و87.8 % على التوالي متجاوزة المتوسط الخليجي، في حين ينخفض عنه في كل من السعودية ودولة الكويت بواقع 83.4 % و83.3 % على التوالي. أما من حيث توزيع حصص الاستهلاك بين دول المجلس فيلاحظ أنها تتناسب مع توزيع نسب الانتاج، حيث تستهلك كل من المملكة العربية السعودية دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ثلاثة أرباع حجم الاستهلاك الخليجي من الكهرباء (51.6% المملكة العربية السعودية، 23.0% دولة الإمارات العربية المتحدة) في حين تبلغ حصة دولة الكويت من الاستهلاك الخليجي للكهرباء 10.5 % وتنخفض في دولة قطر إلى 6.7 % وفي سلطنة عُمان إلى 5.4 % بينما تسجل مملكة البحرين أقل نسبة إستهلاك للكهرباء التي لا تتجاوز 3 %.

تعتبر الطاقة الكهربائية المصدر الرئيس للعمليات التشغيلية في كثير من القطاعات الصناعية والانتاجية والمعيشية. فمن خلال بيانات استهلاك الطاقة في دول المجلس يتبين ان 50 % من هذا الاستهلاك أي ما يعادل حوالي 216 ألف جيجاواط في الساعة في

عام 2016م قد أُستهلك للأغراض السكنية. وقد قادت المملكة العربية السعودية قاطرة الاستهلاك في هذا القطاع بحوالي 66.2 % من حجم الاستهلاك الخليجي بحجم استهلاك بلغ حوالي 143.2 ألف جيجاواط في الساعة، وهو ما يمثل 49.8 % من حجم الاستهلاك المحلي في المملكة. ولا يختلف هذا التوزيع في بقية دول المجلس حيث يتضح أن هذا القطاع يستحوذ على حوالي 67.6 % من حجم استهلاك في دولة قطر و44 -47 % في دولة الكويت و مملكة البحرين و سلطنة عُمان في حين لا تتجاوز هذه النسبة 30 % في دولة الإمارات العربية المتحدة [83].

أما ثاني القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية في دول المجلس فهو قطاع التجارة والخدمات والذي يستهلك حوالي 27.2 % من اجمالي الاستهلاك الخليجي من الكهرباء. وتأتي مؤسسات هذا القطاع في المملكة العربية السعودية كأكبر القطاعات المستهلكة للكهرباء بدول المجلس والتي تعادل 73.7% من حجم الاستهلاك الخليجي من الكهرباء لهذا القطاع. وتشيرالبيانات أن هذا القطاع يستهلك حوالي 36.7 % من حجم الاستهلاك المحلي من الكهرباء في مملكة البحرين ، وحوالي ثلث الاستهلاك في سلطنة عُمان و المملكة العربية السعودية وربعه في دولة الكويت[84]. والشكل البياني رقم 27 والشكل البياني رقم 28 يوضحان التوزيع النسبي لإستهلاك الكهرباء حسب القطاع وفي كل دولة على حدة عام 2016م.

شكل 28 التوزيع النسبي لإستهلاك الكهرباء في دول جلس التعاون حسب القطاع 2016م

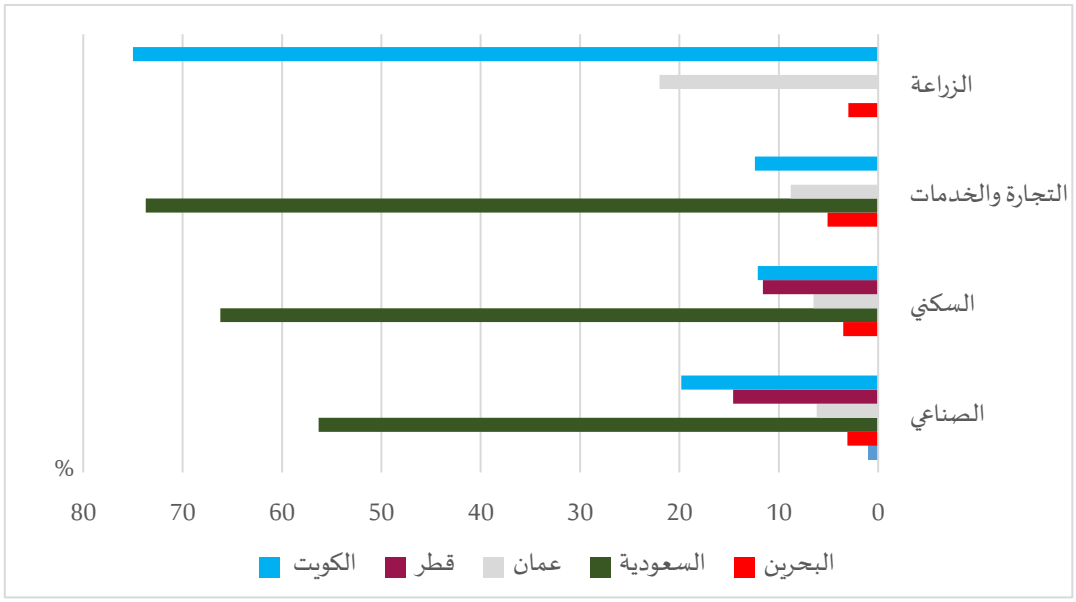

[83] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2015م

[84] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر غير متوفرة

شكل 29 التوزيع النسبي للإستهلاك المحلي للكهرباء لدول مجلس التعاون حسب القطاع 2016م

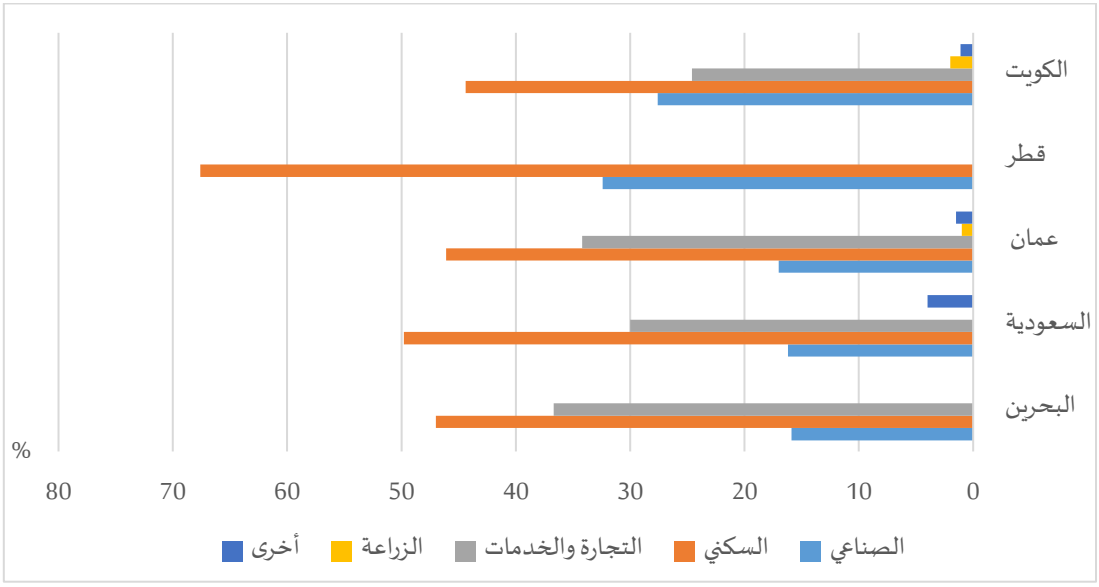

السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الطاقة

نظام الاقراض البترولي

قرّر المجلس الأعلى في دورته الثامنة (الرياض، ديسمبر 1987م) الموافقة على نظام الإقراض البترولي بين دول مجلس التعاون. ويتم الإقراض على أساس تضامني بين جميع دول المجلس عند حدوث أي ضرر يترتب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانئ، على أن تكون نسبة الضرر 30% من الكمية المتوقع أن تقوم الدولة المتضررة بتصديرها والتوقع باستمرار الضرر لمدة شهر على الأقل، مع ارتباط تلك النسبة بالحصص التي تلتزم بها الدول الأعضاء في الأوبك.

الاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون

أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة (المنامة، ديسمبر 1988م) تكليف لجنة التعاون البترولي بإعداد إستراتيجية بترولية طويلة المدى لدول المجلس. روعي بأن تكون أهداف هذه الإستراتيجية مواكبة للأهداف الإستراتيجية لخطط التنمية المحلية في الدول الأعضاء وإستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس والتي ترتكز بشكل عام على تطوير القوى العاملة وتحسين مستويات المعيشة وتنويع قواعد الاقتصاديات الوطنية وتوسعة دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي فيها. وتأتي هميه هذه الاستراتيجية من كونها تمثل الأمثل لتوحيد جهود دول المجلس في استغلال أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليه اقتصادها.

خطة الطواريء الإقليمية للمنتجات البترولية

أقّر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م) خطة الطوارئ الاقليمية للمنتجات البترولية لدول مجلس التعاون، التي تهدف إلى تحديد آليات التحرك الجماعي بين الدول الاعضاء للتعامل الامثل مع حالات الطوارئ التي قد تتعرض لها احدى الدول الاعضاء نتيجة نقص او انقطاع كامل لامداداتها المحلية من المنتجات البترولية.

مصادر البيانات
Sources

الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة

Federal Competitiveness
and Statistics Authority
State of United Arab Emirates

http://www.fcsa.gov.ae

هيئة المعلومات
والحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين

Information &
eGoverment Authority
Kingdom of Bahrain

http://www.cio.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء
المملكة العربية السعودية

General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia

http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء
والمعلومات
سلطنة عمان

National Center for Statistics and
Information.
Sultanate of Oman

http://www.ncsi.gov.om

جهاز التخطيط والاحصاء
دولة قطر

Planning and Statistics Authority
State of Qatar

http://www.qsa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء
دولة الكويت

Central Statistical Bureau
State of Kuwait

http://www.csb.gov.kw